

PROVISIONAL

A/45/PV.17
24 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة



UN 100-100
OCT 30 1990
استلام الملفات
UNISCA

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥٠٠

(مالطة)

السيد دي ماركتو

الرئيس :

(هندوراس)

السيد فلورينس برموديز

شـ :

(نائب الرئيس)

- خطاب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي
- خطاب الجنرال جواو برناردو فييرا ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية غينيا - بيساو
- المناقشة العامة [٩] (تابع)
- خطاب السيد سليم الحص ، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية

القى كلمة كل من :

السيد بينكاييان (تايلاند)

السيد إيفانز (استراليا)

السيد كاتوبولا (ملاوي)

السيد تراوري (غينيا)

السيد دنكا (أثيوبيا)

السيد هيرات (سري لانكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحیحات فینبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records , DC2-0750 , 2 United Editing Section , Department of Conference Services , room DC2-0750 , 2 United Nations Plaza , مع الخرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ .

خطاب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان إلى خطاب رئيس جمهورية زيمبابوي .

امطح السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زيمبابوي إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بـ رئيس جمهورية زيمبابوي ، فخامة السيد روبرت غابرييل موغابي ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدى الرئيس بادئ ذي بدء أن أقدم إليكم تهانينا الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية . ونحن على ثقة تامة بأنكم ستفضلون بمسؤوليات منصبكم الرفيع بمهارة فائقة وكفاية عظيمية . ويرجو لكم وفد زيمبابوي النجاح ويعاهدكم بتعاونه الكامل معكم .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا كي أشيد بسلفكم السيد جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا ، على قيادته القييرة والملهمة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

تجتمع الدورة الخامسة والأربعون في نقطة تحول هامة في العلاقات الدولية ، وقد عارضت زيمبابوي دوما سياسة التكتلات منذ اشتراكها في مجتمع الأمم ، وكعضو في حركة عدم الانحياز التي تأسست في سياق مقاومة تكوين تكتلات القوى . إن التطورات الجذرية التي شهدناها منذ افتتاح الدورة السابقة تبشر بعقد من التسعينات يزخر بآمال جديدة وامكانات مرجوة . وقبل بضعة أشهر ، أعلن زعماء منظمة حلف شمال الأطلسي عند اجتماعهم في لندن ، أن الحرب الباردة انتهت وأنهم لا يعتبرون بلدان حلف وراسوا خصوما بعد الان . وترحب زيمبابوي بطبيعة الحال وتحيي بهذا التخلص من الحرب الباردة وبإسدال الستار على عقلية اقامة التكتلات التي تميز بها وتحييها . ويشكل هذا

الحدث تطورا حاسما يفتح آفاقا حقيقة للعبور إلى عتبة نظام دولي جديد تستطيع البشرية فيه أخيرا أن تتحرر من الخوف من نشوب صراع نووي .

لقد تمخض تخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظيمتين بالفعل عن نتائج ملموسة وأدى إلى ظهور بعض الاتجاهات الإيجابية في الشؤون الدولية . وشمة مناخ جديد يسود الآن على الساحة السياسية الدولية . وبتلذسي سياسة التكتلات ، تضاءلت أيضا المحاولات الرامية إلى تشويه كفاح الشعوب من أجل الاستقلال وكرامة الإنسان بداخلها في سياق التناحر بين الشرق والغرب .

وقد مكن هذا الاتجاه الإيجابي الأمم المتحدة أخيرا من تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، وأتاح للجمعية أن ترحب بناميبيا حرة بين ظهرانيها في شهر نيسان / ابريل الماضي . وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا الوسطى ، وكمبودشيا ، والصراع بين إيران والعراق ، وأفغانستان ، التي كان اقحام سياسة التكتلات عليها حائلا دون التوصل إلى حلول سلمية ، فقد سمح المناخ الدولي الجديد ببعض التحرك نحو حل تلك النزاعات الإقليمية . وعلى الصعيد الدولي ، أدى المناخ الجديد أيضا إلى التوصل إلى اتفاقات هامة في مجال نزع السلاح والبيئة ، ورفع مستوى التعاون الدولي بصفة عامة .

وبينما نقف الآن في لحظة تاريخية تكرس فيها الجهود الجماعية للدول كافة لتعزيز السلام والأمن الدوليين ، لا يسعنا أن نكتم مشاعر الفزع والاشمئزاز إزاء عمل مؤسف لا مبرر له من جانب دولة عضو ضد دولة عضو أخرى ، وأعني بذلك غزو جمهورية العراق للكويت . فبعد أن غزت العراق بغزوها دولة شقيقة وضمها إليها ، وكل منهما عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز ، تكون قد انتهكت القواعد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز .

إن زمبابوي تدين إدانة مطلقة ذلك العمل العدواناني الصارخ وتطالب العراق ، وهو بلد صديق وحليف لزمبابوي ، أن يحترم سيادة الكويت وسلامة أراضيها بمقتضى القانون الدولي . ومن ثم ، أعلنت زمبابوي من قبل عن استعدادها للاضطلاع بالتزاماتها الدولية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وعلى الرغم من ذلك الموقف السياسي ،

ما زلنا على استعداد لأن نستأنف مع جمهورية العراق علاقاتنا الطبيعية والممثرة للطرفين .

ونحن نهيب أيضاً بالدول التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى لصون السلام والأمن الدوليين أن تسترشد في أعمالها بالميثاق . إننا نؤكد حق ومسؤولية مجلس الأمن في اتخاذ قرارات تساعد على تهدئة الأزمة وتحفظ من معاناة شتى المواطنين الأجانب الذين وجدوا أنفسهم في خضم النزاع . ونود أيضاً أن نحث الأمين العام على موافقة استكشاف كل الإمكانيات من أجل إنهاء ذلك النزاع كلياً في أقرب وقت ممكن .

ما زال الفصل العنصري يشكل حقيقة واقعة في الحياة اليومية في جنوب إفريقيا ، مما يتطلب اهتماماً المستمر بهذه المسألة . ونحن نشعر بالتشجيع بطبيعة الحال لأن العديد من مواطنينا جنوب إفريقيا من كل الأجناس يتذمرون الآن على أن الفصل العنصري ينبغي أن يفسح الطريق أمام حكم دستوري جديد في ذلك البلد ، ومن ثم نناشد زعماءهم ، لا سيما رئيس الدولة دي كلينك ، والرفيق نلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا ، أن يشارروا في سعيهم من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للفصل العنصري . إن عملية ذات أهمية تاريخية مثل العملية التي يخوضها أبناء جنوب إفريقيا كفيلة بأن تشير غضب العناصر التي تصر على الإبقاء على نظام اجتماعي مشين تماماً . وفي رأينا أنه ينبغي لزعماء جنوب إفريقيا أن يظلوا ملتزمين بهذا الهدف التاريخي المتمثل في إيجاد جنوب إفريقيا ديمقراطية تحظى بقبول الأغلبية ، إن لم يكن كل الشعب في ذلك البلد .

يتعين على المجتمع الدولي أن يوامل من جانبه إرسال إشارات واضحة لا لبس فيها إلى سلطات بريتوريا تظهر استعداده لاتخاذ إجراء جماعي دعماً للسلم في جنوب إفريقيا . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة الخامس بجنوب إفريقيا . وفي ذلك الإعلان ، وافقت الدول الأعضاء على :

"العمل على لا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب إفريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ... " . (A/RES/S-16/1 ، الفقرة ٩ (د))

في هذه اللحظة التاريخية بالنسبة لجنوب إفريقيا ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمد التشجيع من الشجاعة التي أبدتها قادة جنوب إفريقيا في مواجهة التحدي الماثل أمامهم . وسيكون من دواعي الاسف الشديد إذا ما اختار بعض أعضاء المجتمع الدولي من جانب واحد أن يحلوا أنفسهم من الالتزامات المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة . وأي خروج عن هذا الإعلان سيرسل إشارة سلبية قد تعيق عملية التفاوض .

ولا يزال القلق يساورنا نتيجة لعدم إحراز تقدم نحو الحل الشامل لقضية الشرق الأوسط . وفي هذا الإطار ، رحبنا ببدء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفه تبادلاً مفيداً للآراء من شأنه أن ييسر إزالة العقبات على طريق الحل الشامل للمشكلة . ونشرنا بالأساس لانقطاع الحوار ، ونأمل أن يستأنف في القريب العاجل . كما إننا ندعو إسرائيل لامتناع عن توطين المهاجرين الوافدين إليها في الأراضي المحتلة ، لأن من شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى نزاعات جديدة لا يمكن إلا أن تزيد من صعوبة البحث عن حلول .

وقد تحقق تلاق في آراء المجتمع الدولي بشأن العناصر التي قد تشكل حل دائم لمسألة كمبوتشيا . ونحن نعتقد أن اتخاذ الأطراف المعنية مباشرة لمواقف أكثر ايجابية أمر يمكن أن ييسر كثيراً ايجاد الحل . في نفس الوقت ، نحث الأطراف الخارجية على الامتناع عن توريد الأسلحة ، التي لا يمكن إلا أن تغذي الصراع . ولتسهيل البحث عن حل ، من الضروري أيضاً أن يتم دون تأخير تشكيل المجلس الوطني الأعلى ، الذي اتفق

(الرئيس موغابي)

عليه الاطراف في اجتماع جاكارتا الاخير ، وأن يسمح له بتمثيل الشعب الكمبودي هنا في الامم المتحدة .

ومن دواعي الاسف العميق ، أنه لم يحرز أي تقدم في قضية قبرص في غضون العام الماضي . ومن شأن حل هذه المسألة الهامة أن يسهم إسهاماً كبيراً في تدعيم المناخ الدولي الإيجابي الراهن . وينطبق نفس الكلام على جميع الجهد الجادة التي تستهدف توحيد الكوريتين . وهذا ما يحدونا إلى الترحيب باجتماع رئيس وزراء كوريا الشمالية ورئيس وزراء كوريا الجنوبية الذي انعقد مؤخراً في سيول . ويحدونا الأمل أن تنجح عملية الحوار الدائرة الان في إزالة هذا الاشر غير المقبول للحرب الباردة .

إن الأخطار التي تتهدد المناخ السياسي الدولي السائد لا تنبع فقط من هذه الأزمات الإقليمية التي لم تحل بعد . فهناك أزمات اقتصادية مستعصية وعميقة تهدد بالغاء المكاسب التي تحققت حتى الان على المعid السياسي . فقد وامت اقتصادات معظم بلدان افريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، وغرب آسيا التدهور إبان العقد الماضي نتيجة لعبء الدين الخارجي المدمر ، وانهيار أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري . كما أن تذبذب الأسعار الحالية للنفط زاد من رزعنة الاقتصاد العالمي المهزوز أصلاً ، وأضر أشد الإضرار باقتصادات البلدان النامية المستوردة للطاقة ، مثل بلدي . وأصبح من المؤكد الان حدوث مزيد من الهبوط في معدلات النمو الاقتصادي لدى معظم البلدان النامية نتيجة لازمة التي خلقتها أحداث الخليج .

إن الحالة في الجنوب يائسة . ويكشف البنك الدولي ، في تقريره عن التنمية في العالم في عام ١٩٩٠ ، أنه كان في الثمانينيات ما يزيد على بليون شخص يعيشون في البلدان النامية في ظروف الفقر ، بالمقارنة بـ ٢٥ مليون في البلدان المتقدمة . وفضلاً عن ذلك ، يتتبّع البنك الدولي بأن من غير المرجح أن تتحسن الحالة في التسعينيات . وفي عصرنا ، عصر القرية العالمية ، من غير المستهور أن يكون بوسع الامم أن تعيش في سلم بعضها مع بعض في عالم تتباين فيه نوعية الحياة بين الشمال والجنوب هذا التباين الصارخ . لا يتباين للعالم أن ينتظر إلى أن تتشبّث أزمات من النوع الذي

شهدناه مؤخراً لكي يعالج هذه المشكلة . ومسألة التوزيع المنصف لفوائد التنمية لا تقوم على كون المرء حارساً لأخيه ، بل إنها مسألة تقاسم مصير مشترك .

ولا بد من عهد جديد يتم بالتعاون الدولي الذي يستهدف حل المشاكل التي تحيق بالاقتصاد العالمي . وزمبابوي تشعر بالسعادة لأن الدورة الاستثنائية المكررة للتعاون الاقتصادي الدولي التي انعقدت في نيسان/أبريل الماضي قد تفتققت عن روح جديدة والالتزام جماعي من جانب المجتمع الدولي للتصدي ، من خلال تعاون دولي ، للتحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية . وفي الواقع ، فإن من المهم الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في الإعلان الذي اعتمد في تلك الدورة الاستثنائية . وكإسهام من زمبابوي في تحرير التجارة العالمية ، اعتمدت الحكومة تدابير سياسة اقتصادية بعيدة الأثر . وتستهدف هذه التدابير تحرير التجارة وإنعاش الاقتصاد الوطني . وعليه ، تسود زمبابوي أن تناشد المجتمع الدولي وشتن المانحين والمؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف تقديم الدعم لجهودنا الوطنية .

إن تصميم المجتمع الدولي الآن على معالجة المشكلتين التوأم ، البيئة والتنمية ، في إطار متعدد الأطراف يتمشى مع الروح السائدة للتصدي ، بتعاون دولي ، للمشاكل المشتركة التي تواجه البشرية . ونحن نأمل أن يسفر مؤتمر البرازيل ، الذي سيعقد عام ١٩٩٢ ، عن مجموعة من التدابير والالتزامات التي توفر أساساً لإجراءات تعاونية في المستقبل للحفاظ على مستقبلنا المشترك . وترى زمبابوي أن آلية تدابير تستهدف مساعدة البلدان النامية على حماية بيئتها ، ينبغي أن توجه بدرجة أكبر إلى إعادة إنعاش نموها وتنميتها لا مجرد معالجة أعراض المشكلة .

هناك فجوة أخرى بحاجة إلى رأب للحفاظ على المناخ السياسي الدولي الإيجابي الراهن في مجال نزع السلاح . وفي حين أنه قد تم اتخاذ خطوات أولية لإجراء تخفيض حقيقي في أسلحة الدولتين العظميين النووية بعد أن وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معاهدة لازالة قذائفهما المتوسطة المدى والقصر مدى ، المعروفة باسم معاهدة القوات النووية المتوسطة ، فإن البشرية لم تتحرر بعد من الخوف من التعرض لمحرق نووية . إن وجود ترسانات الأسلحة النووية

الضخمة المتبقية ، وانعدام الرغبة الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في التخلص عن مذهب الردع النووي ، ينطويان على مخاطر كبيرة تضعف المناخ الدولي الإيجابي السائد .

إننا نستمد التشجيع من التقدم الذي أحرز في السعي لإبرام اتفاق بين بلدان الشرق والغرب بشأن الأجهزة المفتوحة . وترى زimbabwoi أن الثقة الناجمة عن هذا الاتفاق ستسمح إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة التوترات الدولية . ولديتمنى لهذه الثقة أن تصبح عامة وأن تتشارطها جميع الدول ، فإن من المستصوب تقاسم امكانيات الاستفادة من الشفافية الناتجة عنها .

وسياسات الكتل التي شلت مجلس الأمن تصبح بسرعة ظاهرة من ظواهر الماضي ، ومن الواضح الآن أن هذا المجلس أصبح في مركز يمكنه من القيام بالدور الذي توخاه له أصلاً الميثاق .

ونأمل ألا تؤدي المشاركة الجديدة في مجلس الأمن الى استخدام المجلس أداة لتعزيز أو زيادة مصالح الأقوياء فقط وذلك على حساب الضعفاء . ولتحقيق ذلك نتوقع أن يعمل المجلس على نحو دائم وفي جميع الحالات باسلوب يتصف بالمسؤولية والإيجابية وذلك صيانة لسيادة القانون في العلاقات الدولية ، واحتراما لمبادئ ومقاصد الميثاق .

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالاعراب عن الأمل في أن يكون سقوط الجدران التي باعدت أعمال الدول الأعضاء عن مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة فاتحة لعهد تقوم فيه أمم متحدة جديدة تلتزم بالعبارات الواردة في الميثاق ،

"أن ننقد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ..."

"أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد

وقدره ...

"أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ... والقانون

الدولي ...

" وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من

الحرية أفسح" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

أود أنأشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي ألقاه توا .

امطحبي السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زمبابوي إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب الجنرال جواو برناردو فييرا ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية غينيا - بيساو
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غينيا - بيساو .

اصطبخ الجنرال جواو برناردو فييرا ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية غينيا - بيساو
إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الجنرال جواو برناردو فييرا رئيس مجلس الدولة في جمهورية غينيا - بيساو وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس فييرا (تكلمت بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن الفرنسي الذي قدمه الوفد) : يسرني ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين . إن ما تتمتعون به من مسؤولية شخصية دفع بكم إلى هذا المنصب الرفيع ويبشرنا بنجاح أعمالنا .

وأود أن أرحب بوفد لختنشتاين بمناسبة انضمام بلده إلى عضوية الأمم المتحدة .

لقد شرفني زملائي وأخواتي الموقرون ، رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، بأن عهدوا إلى بمهمة مخاطبة الجمعية لبيان الحالة في الساحل .

إن شعوب الساحل تود أن تعرب بلسانها عن سعادتها بالمشاركة في هذا المحفى وهي تقدر وضوح الرؤية في تفهم خطورة المشاكل الخاصة بها .

وتقوم الدول التسع الأعضاء في اللجنة والتي يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة بتجميل جهودها منذ قرابة عقدين لمكافحة الجفاف المستمر والتصحر . ولكن هذه الدول لم تكن أبداً وحدها في مواجهة هذا التحدي . ويتعين علينا أن نبرز التضامن الذي لا يتواتى الذي حظيت به بلدان الساحل من جانب أعضاء هذه المنظمة العالمية .

إن المؤسسة التي نزلت بشعوب الساحل شكلت الأساس لقيام الأمم المتحدة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للساحل السوداني ، وهو هيئه تعنى بمشاكل الجفاف وبآثارها الضارة على عملية التنمية في تلك البلدان التي تواجهه أحوال الفقر والجوع والأمية . ومن دواعي غبطتنا أن نقرر أن الأمم المتحدة التي أدركت أهمية الأمن الغذائي في النضال ضد الجفاف وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية لتلك الكوارث الطبيعية التي نزلت ببلدان الساحل السوداني . ويبين إنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل في عام ١٩٧٣ واعتماد حملة لمكافحة التصحر الأهمية التي توليهما تلك الدول لهذه المشكلة .

ويتبين أن أنبئ أيضاً ، في هذا السياق إلى ضرورة تقديم الدعم لجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التي أنشأت أداة هامة للتنسيق بين جهود أعضاء هذه المنظمة بتشكيلها لمنتدى الساحل . وقد أتاح برنامج الجيل الأول الذي وضعته اللجنة تعبئة موارد مالية ضخمة في الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ من أجل التعجيل بتنمية المنطقة .

وبالرغم من هذه التدابير ، وهي كثيرة ، فينبغي ان نشير الى أنها لم تكون كافية نظراً للمماعب التي لا تحسن التي تواجه الساحل . وهناك كثير من التحديات ما زال يتبعها مواجهتها في هذه المنطقة : الحالة الاقتصادية ، وحماية البيئة ، والصحة والتعليم .

ويشكل تأثير الجفاف بالإضافة الى الازمة الاقتصادية العالمية عقبة خطيرة يتبعها على بلداننا أن تتغلب عليها في نضارتها الشاق من أجل التنمية وتحقيق هدفها الأسمى وهو تحسين الظروف المعيشية للشعوب .

وقد تعرضت أهداف التنمية في الدول الاعضاء في اللجنة للخطر بسبب الآثار الضارة الناجمة عن النظام الاقتصادي العالمي المتسم بتدحرج معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض المساعدات الإنمائية وعبء الديون الخارجية الثقيل .

ونظراً لخطورة تلك المشاكل ، والمشاكل الحادة التي تواجه بلدان الساحل ، يسرني أن أؤكد ، بالنيابة عن زملائي وأصدقائي المؤمنين رؤساء الدول الاعضاء في اللجنة ، بأن حكوماتنا تبحث عن سبل ووسائل مناسبة لمكافحة تلك الوييلات مكافحة فعالة حتى يتسعى لنا تحسين ظروف معيشة شعوبنا .

ونحن مقتنعون بأن باستطاعتنا الاعتماد على المجتمع الدولي ، الذي اعطانا دعمه على مدى السنوات القليلة الماضية . ونرحب بعقد مؤتمر دولي معنى بالبيئة والتنمية الامر الذي يشير الامال العراقي لدى شعوبنا .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان شعوب الساحل وامتنان حكوماتنا لما قدم لها من دعم ومساعدة . وأنا على ثقة بأن استجابة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة سترقى دائماً إلى مستوى طبيعة وتنوع المشاكل التي تواجهها .

وهناك تغيرات سياسية عميقه تسببت في حدوث انتقادات في جميع أنحاء العالم . وهي علامة على نهاية الحرب الباردة وإقامة حوار بناء بين الدول . بيد أن عملية الانفراج وتعزيز السلم العالمي عملية طويلة ومعقدة ، ولا بد أن تعتبر مهمة مستمرة ومعقدة ، ولا بد أن تعتبر مهمة مستمرة تقع على عاتق بلداننا جميرا .

وتود جمهورية غينيا - بيساو ، التي تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة أن تكرر إدانتها للاعتداء على أي بلد وضمه من جانب دولة أخرى عضو في منظمتنا . فالتهديد باستخدام القوة في العلاقات الودية أمر غير مقبول .

ولذلك ، تود حكومتي أن تعرب عن قلقها العميق إزاء احتلال العراق للكويت ، مما شكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، وإدراكا منها للخطر الذي ينطوي عليها الوضع في الخليج ، وأشاره التي لا يمكن التنبؤ بها ، فإن غينيا - بيساو تحث العراق على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وينبغي الاستمرار في بذل الجهد ، واستخدام كل الاليات الكفيلة بتحقيق التسوية السلمية للنزاع .

لقد اتخذت مشكلة الشرق الأوسط الآن بعدا جديدا في ضوء التطورات الجديدة في المنطقة . وما زلنا نؤيد ، في هذا المضى ، فكرة عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الأطراف المعنية .

وقد بعث استقلال ناميبيا ، الذي نود الترحيب به مرة أخرى ، روحًا جديدة في عملية التسوية السلمية الشاملة لمشاكل الجنوب الأفريقي ، وفتح آفاقاً مشجعة لإرساء السلام في أنغولا وموزامبيق .

ونرحب بالتغيير الذي حدث في جنوب إفريقيا وبعملية الحوار الجاريّة الآن ، غير أنه من الضروري للغاية إنهاء المجابهة والعنف حتى يمكن إيجاد المناخ المناسب للمضي في عملية المفاوضات ، التي ينبغي أن تفضي إلى إقامة نظام ديمقراطي لا عنصري يشجع على قيام علاقات أخوية تقوم على حسن التفاهم بين جميع سكان جنوب إفريقيا .

وتشكل الاشتباكات الدامية الجارحة في ليبريا مصدرًا آخر للقلق الشديد . ونحن نناشد أطراف النزاع إنهاء القتال بين الأخوة الذي يمزق البلد إربًا ، ويؤدي إلى خسائر في الأرواح البريئة ويدمر الممتلكات المادية الازمة لتنمية البلد .

إن استمرار احتلال تيمور الشرقية ، والمجابهة الدائرة داخل المجتمع في لبنان ، والخلافات حول تسوية مشكلة كمبوديا ، والتوتر القائم في أنحاء مختلفة من العالم ولاسيما في شبه الجزيرة الكورية وفي قبرص ، كل هذه أمور تشكل أسباباً للقلق .

وأود أن أؤكد مرة أخرى على الجهود المجدية التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بييرز دي كوبيار في سبيل الأمم المتحدة ، ولاسيما من أجل البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية ، وأن أثوه كذلك بإسهامه الشخصي في تعزيز دور ومكانة المنظمة .

ولا بد من الاستفادة من الاتجاهات الايجابية السائدة اليوم في العالم من أجل أن نضمن تهيئة مناخ مستقر للحوار بين الأمم . لذا ، يتعين علينا فرادى وجماعات أن نحترم الميثاق والمعايير الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول والتي توطد سيادة القانون فوق القوة وتنادي بالحلول التفاوضية لكل الصراعات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية غينيا - بيساو على البيان الهام الذي أدلّ به توا .

امطحـب الجنـرال جـواو برـنارـدو فيـيرا ، رئيس مجلس الدولة في غينيا - بيساو ،
إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد سليم الحص ، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية الان إلى خطاب من رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية .

امطحـب الجنـرال جـواو برـنارـدو فيـيرا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بسعادة السيد سليم الحص وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سليم الحص (لبنان) : يسعدني أن أن أهنئكم أولاً بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وأنتم الجديرون بقيادة أعمال هذه الدورة بفعالية ونجاح . ولا حاجة بي إلى التذكير بالروابط الوثيقة التي تجمع بين بلدتي على كل معيد .

ويطيب لي المناسبة أن أنه بالرئيس السابق للجمعية العامة ، السفير غاربا ، وهو الذي تربطنا ببلاده نيجيريا أواصر الصداقة والتعاون .

كذلك أوجه إلى سعادة الأمين العام ، خافيير بيريز دي كويبيار ، تحياتنا الحارة وتقديرنا لتفانيه في خدمة قضايا السلام ، واهتمامه المخلص بمعاناة بلدنا لبنان ، وأشيد بالدور المتميز الذي تلعبه منظمتنا الدولية بقيادته في معالجة القضاياإقليمية والدولية على اختلافها ، وما يحمله ذلك للشعوب الصغيرة منأمل في تعزيز حكم القوانين والأعراف الدولية لحماية حقوقها .

إنني أرجو بناءً على عضواً جديداً في الأمم المتحدة ، وقد جاء استقلالها تتويجاً لتضال دُرُّوب من شعبها ، اقترب دور فعال لمنظمتنا الدولية في إيجاد آلية تحقيقه . أما لختنشتاين ، فنرحب بها بيننا ممثليين لوفدنا الناجح في تمثيلها .

نحن نعتبر أنفسنا في مقدمة المتمسكين بميثاق الأمم المتحدة والمؤمنين بالمبادئ التي قام عليها . كما نعتبر المنظمة الدولية الأم ، الملاذ المآل للطبيعي لشعوب الأرض كافة في طلب الأمن والسلام في العالم والاستقرار والانتظام في العلاقات الدولية . ونحن لذلك لا نريد أن يكون لبنان من قريب أو بعيد شاهداً على عجز المنظمة الدولية عن حل المشاكل التي تتعرض لها الشعوب الصغيرة ، أو عن تنفيذ القرارات التي تصدر عنها أو عن المراجع التابعة لها .

لبنان ما فتئ يتعرض لازمة عاتية منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ، وكانت لازمتها انعكاسات وتجليات وأبعاد دولية حتى عند محطات معينة من تطورها إلى عرضها أمام مجلس الأمن ، فصدرت جملة قرارات لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ . وظللت الأزمة اللبنانية تشتد وتتفاقم حتى بلغت ذروتها في ما يعاني لبنان حالياً من ضائقة اقتصادية خانقة ، وما يواجه شعبه من مأس ومحن على الصعيدين الاجتماعي والأنساني ، وما يحدق بالبلد الصغير من أخطار تهدده في صميم وجوده .

في عام ١٩٧٨ اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان فيما سمي عملية الليطاني ، واحتلت مساحات كبيرة من لبنان ، ما زالت تضع يدها على أجزاء واسعة منها حتى اليوم . وقد أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عقب ذلك العدوان الكبير ودعا فيه القوات الإسرائيلية المعتمدة إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية ،

وأنشأ قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، منيطاً بها مهمة العمل على إجلاء القوات الغازية عن أراضيه . وقد قامت تلك القوات ، ضمن الامكانيات المتاحة لها ، بدور حيوي وبناءً في كل الأوقات أكسبها احترام اللبنانيين وامتنانهم . ولكن هذه القوات لم تتمكن ، أو بالآخر لم تتمكن من تنفيذ المهمة الأساسية الموكولة إليها ، إلا وهي تؤمن انسحاب القوات المعادية من الأرض اللبنانية .

ولقد جرت محاولتان جديتان لإرسال وحدات من الجيش اللبناني ، بالاتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وقيادة قواتها في الجنوب ، لاحراز تقدم على طريق تنفيذ القرارات الدولية وفق خطة محددة تهدف إلى تمكين الدولة اللبنانية من استعادة سلطتها على أجزاء معينة من الأرض المحتلة . فكانت المحاولة الأولى في عام ١٩٧٨ عندما أرسلت الحكومة اللبنانية وحدات من جيشها إلى الجنوب عبر القطاع الشرقي فتوقفت دون الدخول إلى المنطقة المحتلة تحت وابل القصف الذي تعرضت له من القوات الاسرائيلية والقوات العميلة لها .

أما المحاولة الثانية فكانت في عام ١٩٧٩ ، عندما أرسلت الحكومة اللبنانية كتيبة من جيشه عبر الخط الساحلي لتعمل تحت لواء قوات الأمم المتحدة وتشاركتها في تنفيذ خطة تهدف إلى تحرير نقاط معينة في المنطقة المحتلة وضعها تحت سيطرة تلك القوات . فتوقفت الكتيبة اللبنانية قبل الوصول إلى الموضع المحدد لها تحت وطأة القصف الذي انهمر عليها من جانب القوات الإسرائيلية المعادية وعملائها .

ومنذ ذلك الحين والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) معلّق من دون تنفيذ ، ويکاد يقتصر الأمر على اجتماع مجلس الأمن في انتظام قبيل انتهاء فترة مهمة القوات الدولية في الجنوب ليجدد لها فترة أخرى .

وفي هذه الأثناء كان لبنان يتعرض لاعتداءات متكررة ، براً وبحراً وجواً ، كانت حصلتها الكثير من الضحايا بين المدنيين من السكان ، والكثير من الدمار في الممتلكات والأرzaق والمنشآت ومراقب الخدمات والبني التحتية .

وقد شنت إسرائيل حرباً شاملة على لبنان في عام ١٩٨٣ ، مخترقاً صفو قوات الأمم المتحدة ، فاحتلت مناطق واسعة من لبنان شملت هذه المرة عاصمه بيروت ، مستخدمة آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الحرب من أدوات الإبادة والقتل العمى والتدمير الماحق ، وذلك في وحشية متناهية دون وازع أو رادع .

وتخلل تلك العمليات العدوانية احتجاز أو اختطاف الكثير من المواطنين اللبنانيين ما زال عدد كبير منهم مغيّباً في غياب السجون الإسرائيلية أو في سجون مستحدثة داخل الأرض اللبنانية المحتلة ، وبعضها محروم حتى على المؤسسات الدولية الإنسانية ، وفي مقدمتها الصليب الأحمر الدولي ، الوصول إليها .

وقد صادرت إسرائيل بعض مياه لبنان في جنوبه ومنها روافد الوزان والخاصباني ، ولبنان لم يتترك مناسبة إلا وأبدى قلقه حيال أطماع إسرائيل المحتملة في المزيد من مياهه .

وcameت قوات الاحتلال وتقوم بخلق واقع جديد في المناطق المحتلة يتجلّس في الحق الشريط الحدودي اقتصادياً واجتماعياً باسرائيل عبر سلسلة من الاجراءات

(السيد الحص ، لبنان)

المبرمجة التي توحى بعدم وجود نية لدى قوات الاحتلال للانسحاب في المستقبل المنتظر ، كما توحى بتصميم تلك القوات على عزل المنطقة الحدودية اللبنانية عن العمق اللبناني وتعطيل عمل الأجهزة الرسمية اللبنانية في تلك المنطقة .

ويعاني اللبنانيون الرازحون تحت الاحتلال أبغض ألوان القهر والاضطهاد . وقد كانت هذه الممارسات ، التي تتعرض وأبسط مبادئ حقوق الإنسان ، محل إدانة متكررة من قبل اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف .

إن الرد الشعبي على الاحتلال الإسرائيلي كان في تنامي حركة المقاومة الشريفة الباسلة التي عبرَ فيها الشعب اللبناني ويعبرُ عن حقه المشروع والطبيعي في سيادته وحرি�ته على أرضه ، كما عبرَ ويعبرُ عن تميمه على استرداد حقه هذا مهما غلت التضحيات .

أما الحكومة اللبنانية فغالباً ما لم تجد ما تفعله سوى اللجوء إلى مجلس الأمن شاكية ، فكانت منه قرارات بإدانة المعتمدي الإسرائيلي ، ولكن من غير جدوى . هذا مع العلم أن مجلس الأمن أخفق غير مرة في اتخاذ حتى قرارات الإدانة إذ حيل دون صدورها بالنقض أو "الفيتو" . وفي مطلق الأحوال لم يستطع لبنان الحصول من مجلس الأمن على قرار واحد بفرض العقوبات على الدولة المعتمدية .

وفي المرحلة الأخيرة من الأزمة ، وضعت المجموعة العربية يدها مشكورة على القضية اللبنانية ، فكان أن قرر مؤتمر القمة العربية المنعقد في الدار البيضاء ، في المغرب ، استحداث لجنة عربية عليها قوامها العاهل السعودي والعاهل المغربي والرئيس الجزائري ، وأناط بها أمر رعاية الوضع في لبنان وإيجاد الحلول الناجعة لمشكلته في شتى أبعادها . وكانت ثمرة جهود هذه اللجنة لقاء عقده التسواي اللبنانيون في الطائف ، في المملكة العربية السعودية ، برعاية اللجنة وبدعم مباشر من سوريا ، أُسفر عن اتفاق عرف بوثيقة الوفاق الوطني .

وكان ذلك منطلقاً لإحياء المؤسسات الدستورية ، بدءاً بانتخاب رئيس لمجلس النواب وهيئات مكتبه إذاناً باستعادة المجلس نشاطه بعد فترة غياب امتدت قرابة

السنة ، ثم بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد فترة شهور دامت نحو أربعة عشر شهرًا ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية تبنت مضمون وثيقة الوفاق الوطني برنامجاً لعملها وترجمت مندرجاتها مؤخراً قانوناً دستورياً صدق عليه مجلس النواب اللبناني .

هنا أيضاً كانت للأمم المتحدة مواقف طيبة أكدت دعم المجتمع الدولي للسلط الشرعية اللبنانية ، وأيدت الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق الطائف ، وأدانت التم على الشرعية ، ودعت جميع الفرقاء للانضواء تحت لوائها .

عندما اجتاحت العراق دولة الكويت ، كان لنا موقف مبدئي واضح وصريح ، فلقد
استنكرنا الحدث في شدة لكونه يشكل انتهاكا صارخا للقوانين والأنظمة والمواثيق
الدولية ، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ، هذا فضلاً عـ
أننا مبدئيا لا نستطيع أن نقر بحق للأقوى بين الدول في أن يبتلع الضعف أو للأكبر فـ
أن يجهز على الأصغر ، وإلا لسادت العلاقات الدولية شريعة الفاب ، ونحن من الدـ
الأضعف والأصغر .

ولقد جرّ هذا الحدث الى توتير الاجواء عربياً ودولياً ، مما تجلّى في استنفار قوى عسكرية دولية كبيرة داخل المنطقة العربية وجعل هذه المنطقة تاليها على فوهة بركان يندبر بانفجار لا يبقي ولا يذر . فلو لم يكن من هذا الحدث سوى اقحام الام

العربية في أتون الانقسامات التي وقعت من جرائه ، ولو لم يكن منه سوى استدراج قوى عسكرية دولية هائلة الى داخل المنطقة وتعريضها من ثم الى اخطار لا حدود لها ، لكي ي ذلك سبباً لشجب اجتياح العراق للكويت . من هنا كان تأييدنا للقرارات التي صدرت في إطار جامعة الدول العربية ، سواء على مستوى القمة أم على مستوى وزراء الخارجية ، وكذلك القرارات التي صدرت عن مجلس الامن .

ولكننا ، إذ نذكر قرارات مجلس الامن في هذا الصدد ، ولاسيما القرار الذي قضى بعقوبات دولية ضد العراق ، ردعـا له عن عدوـانه ، لا يسعـنا إـلا أن نعود إلى التذكـير بحالـ لـبنـانـ فيما يـتـعـرـضـ لهـ منـ عـدـوـانـ مـنـذـ عـاـمـ ١٩٧٨ـ عـلـىـ يـدـ اـسـرـائـيلـ التـيـ تـضـرـبـ بـقـرـارـاتـ مـجـلسـ الـأـمـنـ عـرـضـ الـحـائـطـ ، وـقـدـ مـضـ عـلـىـ الـقـرـارـ ٤٢٥ـ (١٩٧٨ـ)ـ مـاـ يـزـيدـ عـلـىـ الـاشـتـئـيـ عـشـرـ سـنـةـ مـنـ غـيـرـ تـنـفـيـذـ . وـكـذـلـكـ كـانـ مـصـيـرـ قـرـارـاتـ عـدـيـدـةـ أـخـرىـ صـدـرـتـ لـاحـقاـ عـنـ مـجـلسـ الـأـمـنـ .

لـذـلـكـ ، فـكـمـاـ نـحـنـ نـؤـيـدـ قـرـارـ مـجـلسـ الـأـمـنـ القـاضـيـ بـفـرـقـ العـقـوبـاتـ عـلـىـ الـعـرـاقـ لـاحتـلالـهاـ الـكـوـيـتـ ، فـقـدـ طـالـبـاـ فـيـ الـمـاضـيـ تـكـرـارـاـ ، وـنـطـالـبـ الـيـوـمـ ، بـتـطـبـيقـ أـحـكـامـ الـفـصـلـ السـابـعـ مـنـ مـيـشـاـقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ عـلـىـ اـسـرـائـيلـ لـاستـمـراـرـهـ فـيـ اـحـتـلـالـ ؟ـرـضـ لـبـنـانـيـةـ ، مـشـتـهـكـةـ الـقـوـاـنـينـ وـالـمـوـاـثـيقـ الـدـولـيـةـ ، وـمـتـحـديـةـ الـإـرـادـةـ الـتـيـ عـبـرـتـ عـنـ هـاـ قـرـارـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـمـجـلسـ أـمـنـهاـ . وـنـحـنـ إـذـ نـدـعـوـ إـلـىـ ذـلـكـ ، فـيـاـنـماـ نـعـرـبـ عـنـ إـيمـانـاـ بـأـنـ الـمـنـظـمةـ الـدـولـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـبـقـيـ هـيـ الـمـلـاـدـ الـطـبـيـعـيـ لـلـأـمـمـ الـتـيـ تـتـعـرـضـ لـلـعـدـوـانـ ، وـإـذـ كـانـ نـحـترـمـ قـرـارـاتـهـاـ فـذـلـكـ لـأـنـنـاـ نـرـاهـنـ عـلـىـ عـدـالـةـ أـحـكـامـهـاـ ، فـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـقـاسـ الـعـدـلـ الـدـولـيـ بـمـقـيـاسـيـنـ أـوـ أـنـ يـكـالـ بـكـيلـيـنـ .

وـبـعـدـ فـنـحنـ لـاـ نـسـتـطـيـعـ أـنـ نـذـكـرـ أـنـفـسـنـاـ مـنـ غـيـرـ أـنـ نـذـكـرـ فـلـسـطـيـنـ ، أـمـ الـقـضاـيـاـ الـمـتـفـجـرـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـشـرـقـ الـأـوـسـطـ ، لـاـ بـلـ وـفـيـ الـعـالـمـ . إـنـ حـقـ الـفـلـسـطـيـنـيـ فـيـ تـقـرـيرـ مـصـيـرـهـ الـوـطـنـيـ هـوـ حـقـ بـدـيـهـيـ مـنـ حـقـوقـ الـأـنـسـانـ عـلـىـ أـرـضـهـ . فـكـيـفـ تـسـتـقـيمـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ رـسـالـتـهـاـ الـحـضـارـيـةـ السـامـيـةـ فـيـ سـعـيـهـاـ إـلـىـ إـرـسـاءـ قـوـاعـدـ الـعـدـلـ وـالـاسـتـقـرارـ وـالـسـلـامـ فـيـ الـعـالـمـ ، وـشـعـبـ فـلـسـطـيـنـ مـشـرـدـ عـنـ دـيـارـهـ ، وـمـحـرـومـ مـنـ أـبـسـطـ حـقـوقـ الـأـنـسـانـ فـيـ أـرـضـهـ ، إـلاـ وـهـوـ حـقـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ .

وـالـسـ أـنـ تـعـتـرـفـ اـسـرـائـيلـ بـحـقـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ فـيـ تـقـرـيرـ مـصـيـرـهـ ، فـلـاـ عـجـبـ إـذـ صـمـ هـذـاـ الشـعـبـ الـمـنـاضـلـ عـلـىـ مـوـاـصـلـةـ اـنـتـفـاضـتـهـ الـمـبارـكـةـ مـدـ الـاحـتـلـالـ وـالـاغـتـصـابـ وـالـظـلـمـ ، مـتـحـديـاـ كـلـ أـسـالـيـبـ الـقـمـعـ وـالـتـنـكـيلـ وـرـافـضاـ سـيـاسـةـ اـسـرـائـيلـ الـتوـسـعـيـةـ وـالـاسـتـيـطـانـيـةـ عـلـىـ حـسـابـ حـقـهـ الـبـدـيـهـيـ فـيـ الـوـجـودـ .

إن سجلات الأمم المتحدة تغض بکثرة القرارات المتتخذة في شأن فلسطين . أما آن الاوان لتقديم المنظمة الدولية على خطوات عملية فاعلة وحاسمة لحمل اسرائيل ، الدولة المعتدية ، على الانصياع لقراراتها في هذه القضية ؟

إن شعبي ، كما سائر شعوب المنطقة العربية ، يستبد به قلق شديد حيال حركة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي وسواء الى أرض فلسطين المحتلة ، وما تشكلـه هذه الظاهرة من خطر على حق الشعب الفلسطيني في أرضه وعلى الاستقرار في منطقة برمتها . ويعيش شعبي ، كما سائر الشعوب في المنطقة العربية ، تحت هاجس الخطر المريع الذي يطرحه وجود الأسلحة النووية في حوزة اسرائيل ، وبخاصة لما اتسمت به سياستها من عدوانية وتوسعية . فلا غرو والحال هذه اذا ضممنا صوتنا الى أصوات من سبقنا في الدعوة الى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الإبادة الجماعية ، ولاسيما القنبلة النووية ، وذلك خدمة للسلام العالمي .

إن لبنان يقفاليوم على عتبة مرحلة جديدة يرجو أن تكون مرحلة استقرار وسلام وبناء .

إنه في حاجةاليوم الى دعم المجتمع الدولي كي يتمكن من اجتياز هذه العتبة ، وسيكون في حاجة الى مؤازرة المجتمع الدولي جدا وباستمرار بعد اجتياز هذه العتبة كي يتمكن من استعادة العافية واستئناف مسيرة التنموي البناء .

من هنا إصرار لبنان على مطالبة المجتمع الدولي في استمرار بدعمه لتحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن قبل اثنين عشرة سنة . فلا سلام في لبنان ولا استقرار ما دام العداون عليه مستمرا ، وهذا يفترض أيضا رفع يد اسرائيل عن مياه لبنان في جنوبه .

ومن هنا سعي لبناناليوم للحصول على المساعدات الخارجية الالازمة لمواجهة الأزمـات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف به ، سواء من جراء تراكمات خمسة عشر عاما من الاحداث الدامية ، أم من جراء أزمة الخليج وما ترتب عليها من نتائج انعكست مأسـيـة ومحـنةـ على المجتمع اللبناني اقتصاديا واجتماعيا .

ومن هنا أيضا رهان لبنان على نجاح مشروع المندوب الدولي لمساعدة لبنان ، الذي ترعى تأسيسه اللجنة العربية العليا ، والذي يرمي إلى تنظيم عمل دولي مشترك يدعم الجهد الاعماري الواسع الذي ينتظر لبنان في مرحلة السلام والبناء المقبلة بإذن الله .

فيإذا ما سارت الأمور على ما يرجى على هذه الصعد ، فإن لبنان المعافى سيكون خير شاهد هي على ما يمكن أن يتحقق المجتمع الدولي من إنجاز حضاري بتضامنه وحسن تصميمه وسلامة توجهه .

إن بلدي لبنان ، المشنخ بالجراح ، ظل حتى في أحلك الظروف واعياً مسؤولياته إزاء المجتمع الدولي ، ولم يتخل يوماً عن طموحه إلى استئناف دوره الطبيعي الخلاق والبناء في خدمة التقدم والسلام على الساحتين الإقليمية والدولية . ونحن نأمل أن يحمل عهد الوفاق الدولي ، الذي نشهد فجره اليوم ، انفراجاً في العلاقات الدولية وحلولاً سلمية للمشاكل الإقليمية في العالم ، ونهاية حاسمة للتناحر بين الأقطاب على حساب مصالح الشعوب الصغيرة المحبة للسلام . ونرجو أن يكون تفاهم الجبارين منطلقاً لإرساء نظام جديد يقوم على تعزيز حكم القانون الدولي وأدواته وفي مقدمها الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلّ به توا .

امتحب السيد سليم الحص ، رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية ، من المنصة .

السيد بينكایان (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، نيابة عن الوفد التايلندي ، أود أن أقدم إليكم أحر تهانينا بمناسبة انتخابكم الاجتماعي لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الخامسة والأربعين . وأود أيضاً أن أحيا السيد غاربا ، رئيس الدورة الرابعة والأربعين على قيادته الفعالة خلال الشهر الثاني عشر الماضية .

إننا نشهد ونعيش فترة متميزة للغاية في تاريخ العالم ، إذ يبدو أن نظاماً عالمياً جديداً قد بزغ فجره . فحتى آب/أغسطس ١٩٩٠ كانت ألم العالـم تتقدم بخطى ثابتة نحو الوئام والسمو فوق الأيديولوجيات التي ظلت تقسم شعوب العالم طوال الجزء الأعظم من هذا القرن . وبـدـا منـذ بدـاـية الـعـاـم أـنـ الـحـرـبـ الـبـارـدـ قدـ وـضـعـتـ أـوزـارـهـاـ . إنـ انهـيـارـ حـائـطـ برـلـينـ وـاتـحـادـ أـلمـانـيـاـ الـوـشـيكـ يـؤـكـدـانـ هـذـهـ الحـقـيقـةـ . أـمـاـ الشـيـءـ الـوـحـيدـ الـذـيـ يـعـكـرـ هـذـاـ السـيـنـارـيوـ المـفـعـمـ بـالـأـمـلـ فـهـوـ ماـ حـدـثـ فـيـ الـخـلـيـجـ الـفـارـسيـ . وـحتـىـ مـعـ هـذـاـ ، وـمـنـ مـوـقـعـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـمـتـمـيـزـ ، يـبـدـوـ أـنـ هـنـاكـ درـجـةـ غـيرـ مـسـبـوـقـةـ مـنـ التـلاـحـسـ بـيـنـ الـأـمـمـ ، وـهـوـ مـاـ يـشـهـدـ عـلـيـهـ العـدـدـ الـكـبـيرـ مـنـ الـقـرـاراتـ الـتـيـ اـتـخـذـهـاـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ وـالـتـيـ تـهـدـيـ إـلـىـ إـعـادـةـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ إـلـىـ تـلـكـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ الـعـالـمـ . إـنـ تـاـيـلـانـدـ تـقـفـ إـلـىـ جـابـ الـمـجـتـمـعـ الدـولـيـ بـكـلـ ثـبـاتـ فـيـ تـأـيـيـدـهـ لـقـرـاراتـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ . فـلـاـ يـسـعـنـاـ أـنـ نـتـفـاضـ عـنـ اـسـتـعـمـالـ الـقـوـةـ اـنـتـهـاـكـاـ لـمـيـشـاـقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـلـلـقـاـنـونـ الدـولـيـ فـيـ أـيـ مـكـانـ فـيـ الـعـالـمـ .

إن نشاط الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـتـصـمـيمـهـاـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـصـرـاعـ الـعـرـاقـيـ الـكـوـيـتيـ يـعـكـسـانـ ، بـطـرـيـقـةـ لـمـ يـسـبـقـ لـهـاـ مـشـيلـ ، اـسـتـعـدـادـ الـمـجـتـمـعـ الدـولـيـ لـتـمـكـيـنـ الـهـيـئـةـ الـعـالـمـيـةـ مـنـ اـضـطـلـاعـ بـالـدـورـ الـذـيـ توـخـاهـ لـهـاـ مـؤـسـسوـهاـ . بلـ الـوـاقـعـ أـنـ الـأـمـمـ الـعـالـمـ عـلـىـ مـدـىـ الـاثـنـيـ عـشـرـ شـهـراـ الـمـاضـيـ تـطـلـعـتـ إـلـىـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ مـنـ أـجـلـ اـيـجادـ تـسـوـيـةـ لـلـعـدـيدـ مـنـ الـقـضـائـاـ الـاقـلـيمـيـةـ الـمـزـمـنةـ فـيـ آـسـيـاـ وـافـرـيـقيـاـ وـأـمـريـكاـ الـوـسـطـىـ .

فـيـ شـمـالـ شـرـقـيـ آـسـيـاـ مـاـ زـالـتـ التـطـورـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـشـبـهـ الـجـزـيرـةـ الـكـوـرـيـةـ تـكـتـسـبـ أـهـمـيـةـ كـبـرـىـ بـالـنـسـبـةـ لـقـضـيـةـ السـلـمـ وـالـاسـتـقـرارـ فـيـ تـلـكـ الـمـنـطـقـةـ . وـهـذـاـ مـاـ يـجـعـلـ مـبـادـرـةـ التـوـحـيدـ الـتـيـ طـرـحـهـاـ الرـئـيـسـ روـهـ تـايـ وـوـ جـديـرـةـ بـالـدـرـاسـةـ الـجـادـةـ . هـذـاـ فـضـلـاـ عـنـ أـنـنـاـ نـرـحبـ بـأـيـةـ خـطـوـةـ مـنـ جـانـبـ جـمـهـورـيـةـ كـوـرـيـاـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـشـعـبـيـةـ وـجـمـهـورـيـةـ كـوـرـيـاـ الـلـانـضـامـ إـلـىـ هـذـهـ الـمـنـظـمةـ إـنـ كـانـتـاـ تـرـغـبـانـ فـيـ ذـلـكـ ، لـأـنـنـاـ نـؤـمـنـ بـمـبـدـأـ عـالـمـيـةـ الـعـضـوـيـةـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ .

في حالات عديدة ، وبخاصة في الآونة الأخيرة ، برهنت الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام على أنها أدوات لا غنى عنها لإحلال السلام . وهذا النجاح يجعل الأمين العام ومعاونيه ، وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على وجه الخصوص ، جديرين بالثناء . ذلك أن العاملين على حفظ السلام في الأمم المتحدة قد تجاوزوا أداء يقتصر على الفعل بين القوات المتعادية ، إلى بذل المساعي لصنع السلام . وقيام الأمم المتحدة بإدارة انتخابات حرة ونزيهة هو عنصر أساسي في هذه العملية . والواقع أن عدداً من البلدان تعكف بنشاط على استكشاف إمكانية استخدام الأمم المتحدة في هذا المدد . وشمة بلد سيستفيد من ذلك ، وهو كمبوديا .

من بين أوائل التصريحات الرئيسية التي أعلنت عنها منذ عامين الحكومة التايلندية تحت قيادة رئيس وزراء تشاتيتشاي تشونهافان ، تحويل منطقة الهند الصينية من ساحة قتال إلى سوق تجارية . وهذا يتماشى مع الاتجاهات الإيجابية التي أصبحت سائدة في العلاقات الدولية ، والتي هي اتجاهات نحو السلام والوئام . فالصراعات الإقليمية بدأت تتلاشى ، والحكومات في كل مكان أخذت تركز جهودها على تحديث بلدانها ، ورفع مستوى معيشة شعوبها . ونفس الشيء يصدق على معظم بلدان جنوب شرق آسيا ، ولاسيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا . إننا نعيش في سلام ونماء وازدهار . ومنا تتألف أسرع المناطق نمواً في العالم . غير أن هناك استثناء ، لا وهو كمبوديا . فما زال الشعب الكمبودي يعاني من ويلات الحرب التي طال أمدها أكثر من عقدين . ولا بد من وضع نهاية لها . يجب أن يتوقف القتال حتى يتمكن الكمبوديون والمجتمع الدولي من العمل معاً لإحلال السلام ووضع أسس التقدم والازدهار للشعب الكمبودي .

إن تايلند ، بحكم جيرتها لكمبوديا ، بإمكانها أن تقدم لها يد العون . في شباط / فبراير من هذا العام ، عرضنا أن تكون بانكوك مكاناً لعقد اجتماع بين الأمير نورodom سيهانوك والسيد هن سن . وأعتقد أن ذلك قد سهل الدعوة إلى الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكرتا بشأن كمبوديا ، وكذلك الاجتماع التالي الذي عقد في طوكيو في حزيران / يونيو .

إن تايلاند ترحب بالجهود التي يبذلها الآخرون الذين يشاركون في هذه المهمة اشتراكاً وشيقاً ، وتقدر هذه الجهود كل التقدير . وأود أن أشيد بالأمين العام وبمساعديه القديرين ، على جهودهم التي لا تعرف الكلل . وأود أيضاً أن أشجعهم على المضي قدماً في الإعداد للدور الهام والقوى الذي تتطلع به الأمم المتحدة في تسوية هذا الصراع ، وفي الانتقال إلى تطبيع الأحوال في كمبوديا . كما أن الجهود التي تبذلها استراليا لتطبيق الخلافات بين مختلف الأطراف والتقارب بينهم ، كان لها دور فعال في تحقيق ما أجزئاه حتى الآن .

وتحمة خطوة هامة في مسيرة السلم الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لمسألة كمبوديا ، اتخذها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في غضون الأشهر القليلة الماضية . وفي الاجتماع الذي عقدوه في آب/أغسطس ، تمكّنوا من التوصل إلى اتفاق بشأن إطار للتسوية الشاملة . وتلك الوثيقة الصادرة عن الأعضاء الخمسة الدائمين ، جاءت نتيجة دبلوماسية محكمة يستحقون عليها التهنئة الحارة . لقد أدى ذلك إلى الاجتماع غير الرسمي التاريخي الذي عقد بشأن كمبوديا في جاكرتا في أوائل أيلول/سبتمبر ، تحت قيادة وزير خارجية إندونيسيا ، السيد علي العطاس . وفي ذلك الاجتماع قبلت جميع الفصائل الكمبودية تلك الوثيقة في مجموعها . وبالإضافة إلى ذلك ، أمكن التوصل إلى اتفاق حول تشكيل مجلس وطني أعلى في الفترة الانتقالية ، رئيساً مما تجري انتخابات تحت إدارة الأمم المتحدة وإشرافها . وكان هذا في الواقع الأمر انطلاقاً كبيراً إلى الأمام .

بعد اختتام اجتماع جاكرتا طلب إلى الحكومة التايلاندية تنظيم الاجتماع الأول للمجلس الوطني الأعلى ، لانتخاب رئيسه وتشكيل وفد كمبودي إلى الدورة الحالية للجمعية العامة . ولكن هذه المحاولة ، للاسف ، لم تتكلل بالنجاح .

غير أن موقف تايلاند من عملية السلام في كمبوديا واضح وثابت . فالحكومة التايلاندية تأمل أن يبدأ المجلس الوطني الأعلى عمله دون إبطاء ، وأن يجري مشاورات مع الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن ، وخاصة مع الأعضاء الخمسة الدائمين ، بغية تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور فعال . وتكرر تايلاند تأييدها الشامل لل الأمم المتحدة وللأممين العام في مساعدتها للشعب الكمبودي وللمجلس الوطني الأعلى في هذه المرحلة الانتقالية الحرجية المفوضية إلى إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في كمبوديا .

ثمة مسائل أخرى عاجلة لابد من معالجتها . فمن بين العناصر المكونة لعملية التسوية عناصر هامة لابد من دراستها باستفادة قبل انعقاد مؤتمر باريس الدولي المعنى بكمبوديا . ويجب حسم المسائل المتعلقة في أقرب وقت ممكن حتى يكون الانتصار إلى الحالة الطبيعية في كمبوديا ملساً وفعلاً . وتفيد الحكومة التايلاندية على أهمية الاستعداد للإنضمام إلى المشاركين الآخرين في مؤتمر باريس الدولي المعنى بكمبوديا عندما يرى رئيساً للمؤتمر - فرنسا واندونيسيا - أن الوقت ملائم لدعوة المؤتمر من جديد إلى الانعقاد .

إن التطورات الأخيرة تبشر بالخير للشعب الكمبودي . ونظراً لأن تايلاند بلد مجاور لكمبوديا ، فإنها مستعمل عن كثب مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، ورئيس المؤتمر ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع البلدان والاطراف المعنية الأخرى للمساعدة في عودة السلم والوئام والتقدم والرخاء إلى كمبوديا في القريب العاجل .

وتأمل تايلاند أن تشهد تحول مساحات المعارك إلى أسواق تمتد إلى ما وراء كمبوديا لتشمل جميع بلدان الهند الصينية وミانمار . ونعتقد أن الإنبعاث الناجح لهذه البلدان مع بلدان رابطة الآسيان ، في نظام اقتصادي إقليمي أوضع سيكون في مصلحتنا المشتركة . ونحن نقدر على أهمية الاستعداد للإسهام في هذا الإنبعاث الذي نعتقد أنه سيعزز الأداء الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ .

لقد كان الأداء الاقتصادي لهذه المنطقة ككل ملفتاً للنظر . في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ ، بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ٢٤ في المائة لاعضاء منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ، أي ما يقرب من ضعف ما كان عليه معدل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وتشكل التجارة فيما بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يزيد عن نصف مجموع تجارة تلك البلدان . ولاتزال الحالة المرتقبة مشرقية لفترة عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وقد أسمهم الاستثمار الخارجي في إطار المنطقة في تحقيق هذا الاتجاه المناسب .

وبالرغم من أن التجارة بين بلدان مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واقتصاداتها كانت دينامية ، فإن تلك المجموعة ليست كتلة تجارية . فهدفها ليس التنافس مع المؤسسات القائمة . بل على العكس من ذلك ، تعبّر عن الالتزام القوي لبعض بلدان المنطقة بحرية التجارة وبروح التعددية . بل قد تسهم في العملية التفاوضية في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وجولة أوروغواي .

ويتعين علينا أن ننتظر لترى ما إذا كانت بلدان التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ستتمكن من الانجاز بالقيمة الحقيقة وعلى المدى الطويل . ولكننا مقتضي بأنها تعبر عن المزيد من التكافل الاقتصادي فيما بين أعضائها وتعزيزه ، مما يسهل تحقيق السلم والتعاون الإقليميين إنطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة .

وكما ذكرت في بداية بياني ، لقد أظهرت أحداث الأشهر القليلة الماضية أن الأمم المتحدة آلية حيوية لصيانة السلم والأمن الدوليين . كما نعرف أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال الأداة التي يمكن أن تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا . وقد أعجبنا ما رأينا ، ونود أن نشجع الأمم المتحدة على أن تضطلع بدور متزايد بإطارداد في هذه الاتجاهات .

وفي هذا كلّه برب الأمين العام شخصية مركبة . فقد أثبت العديد من المرات أنه دبلوماسي ماهر وقدير . وكانت جهوده الدؤوبة وإسهاماته في إحلال السلم العالمي ذات قيمة حيوية . والمجتمع الدولي يدين له بالعرفان .

أما بالنسبة لكم ، سيدي الرئيس ، فلاتزال أمامكم دورة طويلة وهامة للجمعية العامة . وهي مسؤولية كبيرة وتحدد . ولكن لا يساورني شك في أنكم ستؤدون مهمتكم على أتم وجه . وأتمنى لكم كل النجاح .

السيد إيفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، من دواعي سوري البالغ أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية العامة ، وهو دور تؤهلكم له خير تأهيل خبرتكم المستفيدة في العلاقات الدولية ودراساتكم القانونية واهتمامكم بحقوق الإنسان . والعلاقات الممتازة بين استراليا ومطالبة قائمة منذ زمن طويل ، وهي تستند إلى روابط أممية واجتماعية كثيفة وكذلك إلى عضويتنا القوية والفعالة في الكمنولث ، ونستطيع قدما إلى العمل معكم على نحو وشيق للغاية . كما أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بناميبيا ولختنستاين ، أحدث عضوين في الأمم المتحدة .

نجتمع اليوم في الجمعية العامة عشية إعادة إنشاء ألمانيا الموحدة ، وهو حدث يسجل نهاية فترة ما بعد الحرب ، كما لا يمكن أن يفعل أي حدث آخر بهذا الوضوح . لقد كانت فترة سيطرت عليها الحرب الباردة والمواجهة النووية ، ولكنها شهدت بدورها تغيراً استثنائياً : ألا وهو نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وظهور الأمم المستقلة في إفريقيا وأسيا ؛ وإعادة التعمير الاقتصادي والارتباط السياسي الأولي لأوروبا الغربية ، وإنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، ونمو مبدأ التعددية على نطاق رايع ولم يسبق له مثيل .

غير أن فترة ما بعد الحرب خلقت لنا العديد من المشاكل التي لاتزال تنتظر الحل . ولقد أوضح العدوان العراقي في الخليج أن عادات آلاف السنين لن تتغير بين عشية وضحاها ، وأن عجرفة القوة العسكرية لاتزال آفة يتعمّن على العالم أن يعالجها . إن آفات الجوع والمرفق والفقير والمديونية لاتزال قائمة إلى حد لا يحتمل ، مهددة بتتوسيع الهوة المقلقة القائمة بين الشمال والجنوب بدلًا من تضييقها . وما زال يتعمّن إجتثاث آفة العنصرية والكراهية العرقية والدينية من العديد من البلدان

والمناطق . وهناك آفة أخرى ، وهي تأثير النشاط الانساني على بقاء بيئة كوكبنا ذاته ، وهي آفة بدأنا نتعرّف الان فقط على مدى فداحتها .

وإن التحدي بالنسبة لنا جميعا في الفترة الجديدة التي تنتظرنا ، في الوقت الذي تذوب فيه وبينما أخذت العلاقات والسياسات والمواضف التي ظلت مجمدة زمنا طويلا تذوب وتتلاش ، وعلى رأسها الحرب الباردة ، يصبح التحدي الذي ينتظر في الحقبة الجديدة المقبلة هو مواجهة تلك الآفات والتغلب عليها نهائيا . ولكي يحدث هذا منحتاج ، قبل كل شيء ، إلى تطوير عادات ذهنية تكون تعاونية بدلًا من أن تنطوي على المواجهة وعادات تتبعها في تصرفاتنا تكون متعددة الاطراف بصورة غريزية .

وسواء كان التحدي يمس أمن الدول أو الإزدهار الاقتصادي لشعوبها أو سلامتها البيئية في كوكبنا هذا أو أية مشكلة لا تستطيع الدول حلها بمفردها ، لابد لنا من أن نستلهم من الفكرة القائلة بأننا نعيش في عالم واحد ولا يستطيع أي واحد منها البقاء فيه إلا عن طريق العمل الجماعي .

وليس ثمة شيء محتوم في التماهي نهج كهذا ، على الرغم من أن الأحداث التي وقعت في الأسبوع والشهر القليلة الماضية من شأنها يقيناً أن تقوى عزيمتنا . فالاتجاهات التي مستحدد معالم العصر الجديد من صنعنا نحن . والواقع أن التصرفات التي سيأتيها في السنوات القليلة المقبلة هؤلاء الرجال والنساء الذين اجتمعوا في هذا الم碰 في الأسبوع الماضي ، هي التي مستحدد معالم ذلك العصر بما ينذر بالخير أو بالشر . لقد ساحت للعالم فرصة ثانية ، وهذه المرة يجب إلا نخطيء .

إن أزمة الخليج الراهنة تشكل اختباراً شاملـاً للكيفية التي تشكل بها نظام الأمن في العصر الجديد منذ البداية . فإذا صمدت الوحدة في هذه المرحلة ، وإذا نجح المجتمع الدولي ، عن طريق العمل الموحد مرتكزاً إلى ميثاق الأمم المتحدة والدعم الكامل لمجلس الأمن ، في أن يثبت على نحو لا يرقى إليه الشك عقم العدوان وفشلـه ، فسيكون لهذا تأثير قوي على الدول التي تمتلك قوة إقليمية كبيرة والتي قد تذكر في تسوية خلافاتها في المستقبل عن طريق التخويف والقوة . وإذا وهن عزمنا ، فلن يدل ذلك إلا على ضعف المجتمع الدولي في إعمال قراراته التي نعترف جمـيعاً بـعدالتـها . وهذه النتيجة أمر مستبعد .

إن حل أزمة الخليج لا يمكن أن يتم إلا على أساس الوفاء بالشروط المحددة في قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وهي الانسحاب الكامل للعراق من الكويت ، وعودة الحكومة الكويتية الشرعية ، والسماح لكل الرعايا الأجانب بالسفر وإدا ما رغبوا ذلك . واستراليا يحدها الأمل في أن يتتسنى تحقيق هذه الأهداف من خلال التطبيق الصارم للعقوبات تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) . ولا يمكن بل ولا يتبغي استبعـاد العمل العسكري كلـياً إذا ما استـنفذـت كلـ الوسائل الأخرى

لحل الازمة ، غير أن استراليا تشاطر العالم أمله في أن يتغلب صوت العقل وأن يتحقق السلام دون التعرض لويارات الحرب .

ولا يسعنا إلا أن نعم بالأمل والتشجيع ونحن نتطلع إلى المستقبل نتيجة التعاون الدولي الذي لم يسبق له مثيل من أجل التصدي للازمة والذي مكن مجلس الأمن من الرد على نحو سريع وفعال واستعادة دوره المركزي في الحفاظ على الامن الدولي . وإن الاستعداد الذي لم يسبق له مثيل الذي أبدته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للعمل معاً لم يكن سندًا قوياً في أزمة الخليج فحسب بل كان عاملاً حاسماً في الحل الوشيك الذي نامله للمشكلة الكمبودية التي لم تنتفو على مائة عاشر منها الشعب الكمبودي سنوات طوال فحسب بل تمثل تحدياً مستمراً كبيراً للامن في منطقة جنوب شرق آسيا .

لقد حدد الأعضاء الخمس الدائمون إطاراً مفصلاً للعمل من أجل التسوية الشاملة للمشكلة الكمبودية ، حظي بموافقتهم خلال هذا العام ، كما وافقت عليه برمته الأطراف الكمبودية في الاجتماع الذي عقده رؤساء مؤتمر باريس في جاكارتا الشهر المنصرم . وتتضمن هذه الوثيقة التي تحدد إطار العمل هذا ، والتي يسرنا أن نلاحظ أن جزءاً كبيراً منها يستند إلى آراء طرحتها استراليا بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في هذه المسألة ، عنصرين رئيسيين هما : أولاً ، إنشاء مجلس وطني نيابي أعلى يجسد سيادة الأمة الكمبودية ؛ وثانياً ، اضطلاع الأمم المتحدة بدور لا يشمل النشاط التقليدي لحفظ السلام والجهاز الانتخابي المشترك فحسب بل يعتمد إلى تحمل مسؤولية العناصر الأساسية المؤلفة للحكومة المدنية في فترة الانتقال حتى يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة . وقد تم إنشاء المجلس الوطني الأعلى بمذكرة رسمية . وسيشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة ، وتجري حالياً عملية التوصل إلى تسوية شاملة نهائية يصادق عليها مؤتمر باريس الذي عاد إلى الانعقاد . ولاتزال هناك مسائل عديدة ذات طابع إجرائي أو مضموني يجب التفاوض بشأنها ، ولا مناص من أن يحدث شيء من التعثر قبل إنتهاء العملية ، غير أن التزام الدول والأطراف المعنية بقرار السلام هو من القوة الآن بحيث يمكن ، بعد

سنوات من الشعور بالإحباط وخيبة الامل ، التفاؤل أكثر من أي وقت مضى بأن تحقيق ملم عادل بات أمراً وشيكاً .

اما فيما يتعلق بالنزاعاتاقليمية الأخرى المستمرة منذ وقت طويل فـإن النتيجة أقل إشراقاً . ومن أبرزها القضية الفلسطينية التي لن تغيب عن بالنا ، أيا كانت النتيجة التي ستنتهي إليها أزمة الخليج ، حتى تتم تسويتها بطريقة تلبـي الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين والإسرائيليين وتطبعاتهم . وما فتئ استراليا تعرب عن تأييدها لحل النزاع العربي - الإسرائيلي حلاً ملماً ركيزته قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . ونحن نؤكد حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترفة بها ، بيد أننا نسلم أيضاً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة إذا ما اختار ذلك . ونعتبر أن الاقتراحات الرامية إلى اقامة حوار إسرائيلي - فلسطيني تمثل خطوة صوب تحقيق تسوية سلمية ، ونشجع كل الأطراف المعنية على أن تسعوا إلى إجراء الحوار بالتزام حقيقي دائم .

ومن الجوانب التي لا تزال تعيق عملية السلام قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٢٠) لعام ١٩٧٥ الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية . وما زالت استراليا تعارف بشدة هذا القرار الذي يفاقم حدة الخلافات بين الطرفين . ونحن نأمل أن تلغي الأمم المتحدة هذا القرار نتيجة لإحياء دورها ومسؤولياتها في تعزيز التعاون الدولي .

ومن مسائل الشرق الأوسط الأخرى التي تمثل مصدر قلق دائم لنا ، كما استمعنا في وقت سابق عصر هذا اليوم ، الحالة في لبنان الممزق بسبب النزاع الذي استمر ١٥ عاماً . لقد كان اتفاق الطائف الذي أبرمه اللبنانيون أنفسهم في تشرين الأول /اكتوبر من العام الماضي بدعم من الجامعة العربية بارقةأمل حظيت بالترحيب . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف على أهمية الاستعداد لدعم لبنان في تحقيق السلام ، غير أن الشرط الأساسي لذلك يتمثل في التزام كل الأطراف في لبنان بالمحالحة الوطنية وإبداء الرغبة في التوصل إلى حل وسط من أجل تحقيق حل تفاوضي . فقد أوضحت السنوات الخمس عشر الماضية بجلاءً أن حل دائمًا لهذه المشكلة أمر يتعدى فرضه بالقوة .

والمشاكل المستمرة في قبرص هي مثال آخر على المواقف العدائية التي تجعل المصالحة أمرا في غاية الصعوبة . وقد أدى فشل محاولة إحياء المحادثات بين الطائفتين في شباط/فبراير الماضي إلى خيبة أمل كبيرة . ومستظل آفاق التقدم مخيبة للآمال ما لم يظهر الطرفان عزما حقيقيا على تحقيق النجاح وما لم يبديا استعدادهما للدخول في مفاوضات دون فرض شروط مسبقة . ولا تزال استراليا تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع حل تفاوضي ، إيمانا منها بأن ذلك يمثل الطريق المفضي إلى تسوية عادلة .

لقد أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا في الجنوب الإفريقي على نحو قاطع إمكانية التوصل إلى تسويات عادلة للمشاكل الصعبة بدعم المجتمع الدولي . وفي ناميبيا ، نفتت الأمم المتحدة أكثر عمليات حفظ السلام تعقيدا في تاريخها ولعبت دورا هاما في ضمان نزاهة الانتخابات وعملية الانتقال . وفي جنوب إفريقيا نفسها ، بدأت الحكومة أخيرا في الشهور القليلة الماضية باتخاذ الخطوات صوب التفاوض مع ممثلي غالبية سكان جنوب إفريقيا والقضاء على نظام الفصل العنصري القمعي والوحشي .

وترحب حكومة استراليا بحرارة بالطريقة القديرة التي أدار بها الرئيس دي كليرك شؤون الدولة حتى اليوم ، غير أنها تحث حكومة جنوب إفريقيا على التحرك في أقرب وقت ممكن صوب إجراء مفاوضات دستورية حقيقة وإزالة دعائم نظام الفصل العنصري التشريعية المتبقية . وهناك حاجة ماسة إلى القيام بالمزيد قبل أن يستطيع أولئك الذين عانوا من نير الفصل العنصري والذين يؤيدون نضالهم أن يশقولوا بأن التطورات الحاملة في جنوب إفريقيا تشكل حقا تغيرات جذرية لا رجعة فيها . ونحن نعتقد أن العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي لعبت دورا أساسيا في تحقيق التغيرات الهامة التي تطرأ حاليا وأنه لم يكن الوقت لتخفيض الضغوط أو رفعها . غير أننا نرجو أن يتتسنى ذلك في وقت قريب جدا .

كما أن لمنطقة جنوب المحيط الهادئ أهمية حيوية بالنسبة لاستراليا ، ونحن نواصل تشجيع عمليات التطور السياسي في المنطقة . ويسرنا في هذا الصدد أن نشهد النجاح المتواصل الذي تتحققه اتفاقات ماتينيون وأودينتو في تهيئة مناخ سلمي بناء في كاليدونيا الجديدة من أجل تحديد المستقبل السياسي لهذا البلد . ولكننا ، وبينما نرى الدرجة ، لأنزال نشعر بالإحباط العميق للردة التي حدثت في فيجي بسبب أحداث عام ١٩٨٧ وإصدار دستور مؤخرا ، يمثل حقا العودة لحكومة دستورية تمثيلية ، وهو شيء مستحب ، لكنه يدخل في نفس الوقت مبادئ تمييزية عنصرية عميقة الاثر في النظام السياسي لفيجي .

وهناك بلدان في المحيط الهادئ لم ينجحا في تحقيق هويتها السياسية الخامسة وبهما وهم الولايات الاتحادية لميكرونيزيا وجزر ماشال ، وترى استراليا أن للأمم المتحدة دورا بناء يمكن أن يضطلع به في هذا الصدد . فقد حرم هذان البلدان من التمتع بالشعار الكاملة للحكم الذاتي التي كان يجب أن تعقب الاعمال المشروعة التي قاما بها لتقرير مصيرها . ويرجع ذلك الحرج إلى النظرة القانونية الضيقة التي ينظر بها إلى مسألة الوضع السياسي للبلدين . إن استمرار تطبيق نظام الوماية عليهما يقلل من شأن ما حققه البلدان فعلا في مجال إنشاء هويتها السياسية المستقلة ، كما أنه يفرض عليهما أوضاعا عملية غير مؤاتية في سعيهما من أجل تحقيق التنمية الوطنية .

وإذا كان للحقبة القادمة أن تتعلم من أخطاء الماضي ، فإننا نحتاج إلى ايجاد وسائل تعاونية جديدة لحل المشاكل القليمية ، سواء كانت تلك المشاكل ذات آثار محدودة أو من الممكن أن تصبح عالمية ، كما أنها تحتاج إلى التصدي بعزيمة ونشاط لمشاكل الأمن العالمي التي تنشر بخطر بالغ في عصر الحرب الباردة ، وهي الانتاج المتماunder للسلاح وانتشار الأسلحة ذات القدرة المتزايدة على التدمير . وتكتسب هذه العملية أهمية أكبر في عالمنا الذي تتعدد فيه الأقطاب بياطراد . وبالرغم من أن التقى الذي أحرزته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مفاوضاتهما الثنائية

يدل على التزام الدولتين العظميين بتحقيق عالم أكثر سلاماً ، يجب أن يستكمل أيضاً الان بتقدم يحرز في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف .

إننا في استراليا فخورون بالتزامنا بعملية نزع السلاح وننوي مضاعفة جهودنا للاستفادة من الملابسات الحالية من أجل تحقيق أهداف معينة في نزع السلاح في الإطار المتعدد الأطراف ، لاسيما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والتلوية . لقد حققنا في العام الماضي تقدماً كبيراً نحو التوصل إلى عقد اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية ، ولكن الحاجة إلى إبرام هذه الاتفاقية الآن أكبر من أي وقت مضى ، ويجب اقتدار الفرصة لتحقيق ذلك . وترى استراليا أن الخطوة الخامسة صوب هذا الهدف عقد اجتماع مؤتمر نزع السلاح على مستوى الوزراء في أقرب وقت ممكن .

ولأنزال انعمل بدأب للقضاء على الأسلحة النووية . واستراليا تخسر بدورها بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مجلس جنوب المحيط الهادئ ، في وضع معاهدة راروتوتفا ، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . ولن يهدأ لنا بال إلى أن نتوصل إلى عقد معاهدة شاملة لحظر التجارب بتدابير ملائمة للتحقق . وللمساعدة على التحرك صوب هذا الهدف ستقدم استراليا مرة أخرى هذا العام ، مع نيوزيلندا ودول أخرى ، مشروع قرار حول حظر التجارب حظراً شاملاً ، وهي تتطلع مرة أخرى إلى الحصول على تأييد قوي له . ونود أن يمتد هذا التأييد إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، وهو الهيئة المناسبة للتفاوض حول حظر شامل للتجارب . ولهذا كان من دواعي ارتياحتنا أن أعاد مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية تتيح الفرصة للقيام بالأعمال التحضيرية الهامة لمعاهدة شاملة لحظر التجارب .

لقد شارت استراليا بنشاط في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخراً في جنيف . وبالرغم من أن المؤتمر لم يستطع للاسف اعتماد إعلان ختامي ، فإننا مع ذلك نعتبر أنه حق نجاحاً كبيراً فتوصل إلى الاتفاق على عدد من القضايا الهامة ، لاسيما مسألة الضمانات الكاملة كشرط للحصول على مواد نووية .

وستعمل إنطلاقاً من إنجازات المؤتمر للتحضير لاستعراض ناجح للمعاهدة في عام ١٩٩٥ وتمديد العمل بها . فمعاهدة عدم الانتشار أصل هام للغاية يجب أن تتبش عليه العلاقات الجديدة في الحقبة القادمة .

ولازال الحصول على الأسلحة التقليدية يجري بمعدل يثير القلق في كثير من أنحاء العالم . وتوجه الموارد المحدودة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الانفاق العسكري . وتأكيد استراليا تدابير التي تتبعها جميع الدول لتخفيض الميزانيات العسكرية وتطبيق تدابير بناء الثقة التي تخفض خطر نشوب الصراعات .

وبينما يعمل المجتمع العالمي متضافراً من أجل مستقبل مفعم بالأمن المشترك ، هناك فرصة ثانية سانحة أمامه للتغيير عن تصميمه المماطل على تهيئة مستقبل يعم فيه الرخاء المشترك . ومواجهة التحديات الاقتصادية لا يقل أهمية عن مواجهة التحديات الأمنية إذا ما أردنا كفالة الحياة والصحة لأطفالنا وحياة مليئة بالمنجزات لكل مواطنينا .

وتؤيد استراليا الجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة في تعزيز التأييد الدولي لجهود التنمية . لقد أكدت الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة في نيسان/أبريل على معنى جديد للالتزام جددت الشعور بالتفاؤل بالتعاون الاقتصادي الدولي . واقترب اكتساب المشاكل الاقتصادية طابعاً عالمياً بإدراك متزايد بأنه لا يمكن التوصل إلى حلها إلا عن طريق المشاركة الدولية المستمرة .

ومما يقلق استراليا على وجه الخصوص التكلفة البشرية للمديونية الوطنية الثقيلة التي تهدد جهود التنمية في كثير من البلدان . فيجب على الدائنين والمدينين أن يتصدوا للقضايا التي تشيرها تلك المديونية مرة أخرى بروح التعاون الاقتصادي الدولي وبطريقة تعالج المشاكل العاجلة للدولة المعنية بالإضافة إلى مشكلتها طويلة المدى . ويجب تطبيق مفقات تخفيض الدين بطريقة تعزز الجدرة الاقتصادية وتدفع الأموال الجديدة وتأكيد البرامج الإصلاحية في البلدان المثقلة بالديون .

إن استراليا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه مهما كان يبلغ إسهام تخفيف الدين وبرامج التعاون الإنمائي ، فإن توسيع نطاق التجارة العالمية حيوى بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية .

وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت إشراف الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تهدف أساساً إلى تهيئة مناخ اقتصادي دولي أكثر أمناً واستقراراً وانفتاحاً . ويوفر الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة إطاراً للحقوق والالتزامات يمكن عن طريقه توجيه التموح الاقتصادي لمنفعة جميع البلدان وليس فقط أكثراً قوتها وهي قلة . ولهذا فإن نجاح جولة أوروغواي هام للغاية . ومن الان حتى الاجتماع الوزاري الختامي في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر سيكون على جميع المشاركين في المفاوضات أن يكتشفوا جهودهم ويتحلوا بروح الرغبة في التوصل إلى حل وسط بدرجة أكبر مما ظهر في الماضي إذا ما كانت هناك رغبة في التوصل إلى نتيجة ناجحة . ويجب إلا يشك أحد في أن فشل جولة أوروغواي سيعود باشار وخيمة على الاقتصاد التجاري العالمي بالنسبة لكل الدول النامية التي تعتمد على بيع سلعها في السوق الدولية ، بل ولكل من نمثلهم .

بالإضافة إلى القضايا الملحتين وهما الامن والتنمية الاقتصادية ، هناك "جدول أعمال ثابت" يشمل المشاكل التي تعطى الان أهمية متزايدة للغاية في العلاقات الدولية ، مشاكل أكبر من طاقة كل بلد على حلها بمفرده أو تتسم بأن العمل العالمي أو الضغط العالمي يمكن أن يساعد كثيراً جداً في حلها . وفي مجالات مثل التهديدات الموجهة للبيئة العالمية ، والمشاكل الصحية كمرض الإيدز ، والاتجار غير المشروع في المخدرات ، ومشكلة اللاجئين والنازحين نرى التكافل العالمي حقيقة واقعة ماثلة في كل مجال والدبلوماسية متعددة الأطراف ضرورة لا مناص منها . إن العهد الذي ندخله الان يتميز بتضاعف هذه المشاكل ، وسوف تتوقف نوعية حياة من نمثلهم ، إلى حد بعيد ، على قدرتنا على حلها .

ولا شك أن البيئة العالمية إحدى المشاكل الدولية الأساسية في التسعينات . ونحن نستعد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٣ الذي يتناول هاتين المسألتين بطريقة متكاملة . ولكن المؤتمر لن ينجح إلا إذا بذلت جهود أكبر بكثير للتوفيق بين السياسات البيئية وسياسة التنمية الاقتصادية . ليس هناك تناقض بين السياسيين : فهدف التنمية القابلة للاستمرار قابل للتحقيق . ولكن إذا كان للأمم المتحدة أن تقود الجهد الدولي في هذا المجال ، فيجب علينا أن نتوقف عن مناقشة الإجراءات ونبذأ في مناقشة المضامون . ولكن تقدم الأمم المتحدة أكبر مساهمة ببناء في تسوية هذه المشاكل لابد أن يكون هناك تنسيق أفضل بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة ، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ووكالات الأمم المتحدة للتنمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وليس هناك حاجة ماسة لمزيد من الوكالات والمؤسسات التي تتناول هذه المسائل . إننا في حاجة إلى تدعيم مؤسساتنا الموجودة فعلاً وتعزيز الاتصالات والتنسيق بينها .

إن استراليا تؤيد تأييدها قوياً نظام معااهدة انتاركتيكا التي تجسد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتحقق السلم والاستقرار والتعاون الدولي الرائع في منطقة فريدة من العالم . وتجري تحركات الآن بتأييد قوي من استراليا لإقامة نظام شامل وبعيد النظر لحماية البيئة داخل إطار نظام معااهدة انتاركتيكا ، ومن المأمول أن يتمثل أحد جوانب هذا النظام في الحظر الدائم للتعدين والحفري التنفطي داخل المنطقة حتى يضمن إلى الأبد بقاء بيئتها الهشة للغاية التي لا تعوض على حالها . وأود أن أثتّل البلدان غير المشتركة حالياً في هذه المناقشات ، ولكنها مهتمة بتعزيز الحماية البيئية ، على الانضمام إلى معااهدة انتاركتيكا ، لأنّه لا يمكن إقامة نظام فعال إلا من خلال ذلك الإطار .

هناك مسالتان آخرتان تؤثران تأثيراً مباشراً وفورياً على حياة المواطنين وتتطلبان بصورة خاصة عملاً دولياً متضافراً . لقد أعلن أن التسعينات عقد مكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة . وسوف توافق استراليا النضال - في المحافل المتعددة الأطراف ، وبالمساعدة الثنائية ، والعمل المحلي - لعكس اتجاه نمو هذا الخطر . أما فيما يتعلق بمكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) فقد أثبتت استراليا دور التنسيق المركزي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية ، وتقديم المساعدة المالية لخطة المنظمة العالمية بشأن الإيدز من أجل وضع برامج وطنية لمكافحة الإيدز ، وبخاصة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي والبلدان الجزرية .

ما زالت قضايا حقوق الإنسان ، بصورة عامة ، تحتل جزءاً كبيراً جداً من جدول الأعمال الدولي الجديد . وأهم عامل في إرساء حقوق الإنسان في هذه الحقبة الجديدة سوف يتمثل في انتشار الديمقراطية في تلك الأجزاء من العالم التي لا تزال الحريات الديمقراطية غير معروفة فيها . وقد أدى نمو الديمقراطية في أوروبا الشرقية إلى تحقيق مشجع في المواجهة بين الشرق والغرب على الساحة الدولية في مجال حقوق الإنسان . وقد رحّبنا ، على وجه الخصوص ، بالروح الجديدة للتعاون التي أصبحت تتجلّس في لجنة حقوق الإنسان .

ومن المؤسف أن سجل حقوق الإنسان في أجزاء عديدة جداً من العالم لم يكن إيجابياً تماماً في العام الماضي . إن استراليا ، وقد هالتها معاملة المدنيين البربريين الذين تقطعت بهم السبل من جراء أزمة الخليج ، تدين بأقوى العبارات القىود التي فرضتها حكومة العراق على حرية حركة الرهائن المحتجزين في ذلك البلد وفي الكويت . أما في المنطقة الأقرب إلى وطننا ، فإن استراليا تشعر بالقلق إزاء القىود المستمرة المفروضة على الحريات الديموقراطية والحريات الفردية في الصين وفي ميانمار ، وتنادى جميع الأطراف المعنية بالحالة في سري لانكا أن تنهي دورة العنف التي تدمر نسيج المجتمع في تلك الدولة . ونعرف صراحة بأنّ ما يجري في استراليا ليس خالياً من النقائص والعيوب فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وبخاصة فيما يتعلق بمعاملة السكان الأصليين والسكان الجزرية بمضيق توريس . ومهما يكن عليه الأمر فقد أحرزنا تقدماً على طريق تصويب تلك المظالم ، ونرحب بتغوص المجتمع الدولي لجهودنا ونحن مستعدون في أي وقت من الأوقات للدخول في حوار مع أي بلد مهتم بهذه المسائل . ونؤيد وجهة النظر القائلة بأن مسألة التقييد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ليست مسألة داخلية خاصة بكل بلد بمفرده ولكنها عمل عالمي .

لقد قلت في مستهل كلمتي أن العالم يحظى ، مع خروجه من حقبة ما بعد الحرب ، بفترة ثانية لاستقامة أموره . كما حظيت هذه الهيئة ، أي الأمم المتحدة ، بفترة ثانية ، علينا نحن الدول الأعضاء فيها أن نضمن لها القدرة على اغتنام هذه الفرصة . وقد اتسم مؤسسو الأمم المتحدة من جوانب عديدة وبعد التأمل إذ وضعوا هيكل نشتفع بها الآن منفعاً جيدة عند الحاجة . ولكن من جوانب أخرى من الواقع أنه لم يكن بوسعهم التنبؤ بظروف هذه الحقبة الجديدة ولا يتبين لنا أن نخشى من التغيير ومن نبذ الاتفاقيات والإجراءات التي وضعها منذ فترة طويلة ومن إقامة هيكل جديدة وطرق جديدة لعمل الشيء تتضامن على نحو أفضل مع الأزمة الجديدة . ويتبين أن يكون المعيار الذي نهتدي به هو أننا نرغب في أن تكون الأمم المتحدة فعالة ومؤثرة في الأحداث بدلاً من أن تكون سلبية وتتغلب عليها الأحداث .

ومن المجالات التي قد يزداد فيها الطلب على الأمم المتحدة أزيد من ذلك واضحا في الحقبة الجديدة ، عملها في حل المنازعات وقيامها بوظائف صيانة السلام . والواقع أنه أنشئت بالفعل على مدى السنتين الماضيتين خمس عمليات لصيانة السلام وهناك عمليات أخرى عديدة قادمة ، بما فيها بطبيعة الحال الجهود الشاملة التي ستكون مطلوبة في كمبوديا . إن مهمة صيانة السلام لا تزال معربدة بسبب المشاكل السياسية والقانونية والمالية والإدارية . وتأكيد استراليا الحاجة إلى تحقيق درجة أكبر من الكفاءة والاقتصاد في النفقات في صيانة السلام وضرورة إرساء عمل الأمم المتحدة في مجال صيانة السلام برمته على أساس مالي وإداري أوثق . ونرحب بالخطوات التي اتخذها مؤخرا الأمين العام لتحسين تنسيق عملية صيانة السلام وتمويلها ، لكننا نلاحظ أنه لا يزال يتطلب القيام بالمزيد من هذه الأعمال .

وهناك حاجة ملحة لتحسين قدرة الأمم المتحدة ، ليس على خدمة مطالب أعضائها فيما يتعلق بصيانة السلام وصنع السلام فحسب ، بل أيضا على تناول القضايا الكبرى الجديدة المتمثلة في الترابط العالمي والتي تكلمت عنها في وقت سابق . وهذه القضايا الكبرى لا بد من تناولها على نحو أكثر مضمونية وفعالية مما هو جاري حاليا في العديد من المحافل الحكومية الدولية المختلفة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعنى به الأمم المتحدة . ويحتاج هذا القطاع إلى إعادة هيكلة كبيرة إذا كانت نريد أن نرى نفس الانبعاث الذي نشهده في القضايا السياسية يتحقق في المجالات الاقتصادية التي تقوم الأمم المتحدة بدور فيها . وبصورة مماثلة لا بد أن يكون هناك تنسيق رئيسي أفضل وهدف عام أوضح بين مختلف الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إذا ما أردت لكل وكالة منها أن تقوم بالدور المناسب لها في تناول المشاكل المشتركة بين عدة قطاعات والتي لا يمكن حلها إلا إذا عملت هذه الوكالات والهيئات سوية .

أما فيما يتعلق بالمنظمة بشكل عام فإن عالمية العضوية ينبغي أن تظل المبدأ الرئيسي بالنسبة لنا . وفي هذا الصدد نرى استراليا أن استمرار غياب الكوريتين من صنوف عضوية الأمم المتحدة يمثل بقايا الحقبة السابقة . لقد أعربت جمهورية كوريا عن

رغبتها في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ، ونحن نؤيد انضمام الدولتين الكوريتين إما في آن واحد أو كل منهما على حدة .

إن قرارات هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة ، أي الجمعية العامة ، تجسد آراء غالبية الأعضاء في المنظمة . ويتعين علينا استخدام هذه الدورات السنوية لاعضايانا جميعاً استخداماً أفضل . فلنطرح من جدول أعمالنا دون تردد العديد من البنود المدرجة فيه بحكم العادة والعرف ولنتخلص من العديد من الإجراءات المضيعة للوقت إذا كان الوقت له قيمة لدينا ؛ ولنستخدم هذه الجمعية لإرساء قواعد ومعايير السلوك الدولي القوي في هذه الحقبة الجديدة .

إن مجلس الأمن يظهر لنا إلى أي مدى يمكنه القيام جيداً بعمله . وفي الوقت نفسه علينا التسليم بأن العالم قد تغير منذ عام ١٩٤٥ وسيكون هناك فقط متزايد ومشروع لضمان توافق عضوية مجلس الأمن على نحو أفضل من حقائق اليوم . ولدي التأثر في أي عملية من عمليات إعادة الهيكلة لا بد أن يكون شغلنا الشاغل هو فعالية المجلس وعلىنا أن تكون متيقنين من أن ما نفعله يعزّز الفعالية التي يمكن بها لمجلس الأمن الانضلاع بدوره الرئيسي المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين ، ولا ينطوي على المجازفة بتقويض هذه الفعالية .

إن الأمانة العامة ، التي كانت هي نفسها في الماضي ضحية الحرب الباردة تحتاج إلى إمعان النظر من جديد فيها لضمان أن هيكلها وأساليب تعين من يحتلّون المناصب الرفيعة فيها ، من الرجال والنساء ، تتلاءم على الوجه الأكمل مع احتياجات المنظمة في الحقبة الجديدة ، إذ أن المطالب الملقة على عاتقهم متزداد جساماً .

و قبل سنتين عندما تكلمت لأول مرة في الأمم المتحدة بوصفني وزيراً لخارجية استراليا استلهمت الميثاق والدور الذي لعبه ملفي الاسترالي السيد هيربرت فييري أيفات في إنشاء الأمم المتحدة . وما برحت أتذكر رؤيته بشأن ما ينبغي لهذه المؤسسة التي ساعد في إنشائها أن تتحقق لجميع شعوب العالم من سلم وعدالة ومعايير كريمة للعيش .

إن أمم العالم تدخل الآن حقبة جديدة من التعاون ، إننا نبدأ مرحلة جديدة ونحن نقبل أخيراً الاضطلاع على الوجه الأكمل بمسؤوليتنا الدولية للرد على العدوان وحل المنازعات الإقليمية . إننا إذ نفعل ذلك فقد أرمنا أنفسنا وبلداننا من جديد بالسعى إلى إحلال السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية - وليس بطريقة متخصصة أو عرضية تقريباً ، ولكن بوصف ذلك جزءاً من تصميم دولي متزايد مؤداه أنه إذا لم يكن بوسعتنا تحقيق أهداف السلام والتنمية هذه فإنه لن يمكننا أن نقدم الاعتذار لمن نمثلهم أو لأطفالنا .

وفي النهاية ، تبشر هذه المنظمة أعضاءها بالوعد الذي قطعه مؤسوها . بيد أن هذا الوعود لن يتحقق من تلقاء ذاته . إن هناك التزاماً تاريخياً يقع علينا ، نحن أعضاء الأمم المتحدة بأن نتبني ونعزز في الوقت الراهن روح التعاون الدولي الجديدة ، وأن نعكف على دعم الإطار الجديد المتعدد الأطراف الذي يزدهر فيه السلام والأمن العالميان ، وأن نتصدى بقوة للتحديات الاقتصادية التي تواجهنا ، وأن نتناول بشكل تعاوني جميع المسائل الاجتماعية والبيئية والصحية التي تتطلب علاجات عالمية شاملة . إن أمامنا فرصة مواتحة أخرى لكي نضع الأمور في نصابها ، وهذه المرة لا يخفى أن نصيغ الفرصة .

السيد كاتوبولا (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد

ملاوي ، يسرني عظيم السرور أن أهديكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . إن مؤهلاتكم وخبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية نوّه إليها متكلمون سابقون . ولذلك فنحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستتحقق في ظل قيادتكم وبإرشادكم نتائج إيجابية في عملها . وإن نتمنى لكم النجاح ، أؤكد لكم أيضاً تعاون وفد ملاوي إلى أقصى حد في تنفيذكم للمهام والمسؤوليات الهائلة المنوطة بكم .

ويهنىء وفدي أيضاً سلفكم ، السيد جوزيف ن. غاربا ممثلاً نيجيرياً . فقد طرح الإشارة عشر شهراً الماضية على الجمعية العامة جدول أعمال حافلاً جداً تضمن ، إلى جانب الدورة الرابعة والأربعين بجلساتها العديدة ، ثلاث دورات استثنائية هامة جداً . وترأس السيد غاربا أعمال هذه الدورات جميعاً بكفاءة وفعالية . ونحن إذ نهنئه على عمله الممتاز ، نتمنى له أطيب التمنيات بالنسبة للمستقبل .

وباسم وفد ملاوي يسعدني أن أثني على أميننا العام المؤقر ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على ريادته الدؤوبة لمنظمتنا إذ تواصل عملها في تشجيع السلام والأمن الدوليين والتفاهم والتعاون . كما نشيد بجميع موظفيه على تقانيمهم البارز في أداء واجبهم ، وأحياناً في مواجهة ظروف شخصية ومهنية بالغة الصعوبة . ونأمل أن

يجدوا الرضا والزهو والتجدد إذ يرون المهام التي كلفوا بها ، وخاصة الصعبة منها ، قد توجت بنتيجة ناجحة ومفيدة . ونلاحظ أن إحدى هذه المهام هي المهمة التي دامت مدة عام بين نيسان / ابريل ١٩٨٩ وآذار / مارس ١٩٩٠ واضطط بها الرجال والنساء الذين شكلوا فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الذي ساعد ناميبيا خلال عملية التحول النهائية البالغة الصعوبة من مستعمرة خاضعة للسيطرة إلى دولة جديدة فخورة ذات سيادة .

و قبل موافلة كلامي أود ، باسم ملاوي شعباً وحكومة ، أن أرحب برحيبا حاراً بإماراة لختنشتاين أحد ثلث عضو في منظمتنا . وكما سبق أن نوه آخرون يقربنا قبـول لختنشتاين من التحقيق الكامل لعالمية الامم المتحدة .

وبالاحظ وفيدي من الواقع تقرير الامين العام إلى الجمعية العامة أن الحالة الدولية ، قبل وقوع الاحداث الاخيرة في الخليج الفارسي في ٢ آب / أغسطس ، كانت تتسم عموماً بالسلم والهدوء . والمهم أن السلم والهدوء قد عادا أخيراً إلى بعض المناطق التي كاد أن يعتبر فيها التزاع والصراع هما القاعدة .

ونسجل باهتمام أيضاً ببعض التطورات الأخرى التاريخية والبالغة الأهمية التي وقعت خلال تلك الفترة . ففي افريقيا ، مثلاً ، أُسدل الستار أخيراً على آخر فعل من فصول الاستعمار الأوروبي . وفي الوقت ذاته شهدنا في أوروبا الشرقية تحطيم الستار الحديدي الذي كان مهيماً ذات مرة بعد أن انهار النظام الذي قام عليه هذا الستار ، بعد الحرب العالمية الثانية ، في زلزال سياسي لا تزال أصواته تتتردد في أماكن بعيدة .

ومع ذلك يلاحظ وفيدي أن التطور الإيجابي الذي طرأ في المجال السياسي لم يقابله تطور مماثل في مجالات أخرى . وعلى سبيل المثال ، على الرغم من الاهتمام الواسع بالمشاكل الاقتصادية ، وخاصة تلك التي تؤثر على البلدان النامية ، لم تتحقق سوى منجزات محدودة جداً . ومن سخرية القدر أن بعض التطورات الحاملة في المجال

السياسي التي لاقت ترحيبا هي جديدة به قد ادت ، على ما يبدو ، إلى الإيمان في تعقيد بعض المشاكل الاقتصادية القائمة* .

ونظرا لكثرة المسائل والمشاكل الجديدة والطويلة العهد ، التي أوردها الأمين العام في تقريره ، والواردة على جدول أعمال الجمعية العامة ، يجدو وقد ملاوي وطيف الأمل أن تبذل هذه الدورة جهدا جهيدا من أجل تحقيق نتائج عملية بشأنها .

نحن في ملاوي نشعر بالتشجيع إزاء التقدم الإيجابي الجديد المحرز في مجال إزالة أو تقليل بؤر التوتر في العالم الأمر الذي زاد في رحابة آفاق السلم والاستقرار الدوليين .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ بسرور ، على سبيل المثال ، عودة السلم إلى أمريكا الوسطى ، في أعقاب البدء الناجح في تنفيذ خطة أرياس المعتمدة في عام 1987 باعتبارها الوسيلة لإنهاء المصراعات الأقلية في ذلك القليم . ولا يخالفنا شك في أن الخطة ستندى بنجاح في جميع المناطق المعنية في تلك المنطقة .

إن انتهاء سنوات الحرب لن يعني النجاح ، بين عشية وضحاها ، في إزالة جميع المشاكل التي تواجه البلدان المعنية . بيد أن السلم سيتمكنها من زيادة تعزيز طاقاتها ومواردها الوطنية ، البشرية والمادية ، صوب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ما فتئنا نتابع باهتمام كبير التطورات التي تجري في الشرق الأقصى ، وقد شعنا استمرار الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن توحيد وطنهما المقسم . ونشعر بالتشجيع بوجه خاص لأنّه للمرة الأولى جرى اتصال مباشر رفيع المستوى بين رئيس الوزراء . ونحن في ملاوي نؤيد ونشجع هذه المساعي ، التي ليس من شأنها إلا الإسهام في تحقيق نتيجة إيجابية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فلوريس برموديز ، هندوراس .

(السيد كاتوبولا ، ملاوي)

وفيما يتعلق بمسألة كمبوديا ، نشعر بالتشجيع الكبير إزاء التقدم الملحوظ المحرز برعاية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن معينا لإيجاد حل ناجع . ونحيث ثرحب بإنشاء المجلس الأعلى الوطني . ومن نافلة القول إن التطورات بلغت الآن مرحلة حرجة وبالغة الحساسية . لذلك ، نحث جميع ذوي الأدوار الرئيسية في هذا المجال أن يتفادوا التسرع في اتخاذ قرارات وإجراءات قد يكون من شأنها تقويض إحراز المزيد من التقدم .

إن حكومتي تأخذ علما بجهود الأمين العام المستمرة لإيجاد حل لمسألة قبرص ، كما أنها تتتابع جهوده لتنفيذ الاتفاques التي تم التوصل إليها فعلا بشأن مشكلة أفغانستان والصحراء الغربية . واسمحوا لي أن أكرر تأييد ملاوي لكل هذه الحوارات والجهود .

منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي اجتاحت أوروبا الشرقية ثورة سياسية كبيرة ، ونتيجة لذلك ، فإن النظام الاشتراكي الذي أقيم في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية أخلى مكانه إلى حد كبير لنظام جديد يرتكز على التطلعات الديمقراطية لشعوب المنطقة . وتمنى ملاوي أن تستطيع شعوب أوروبا الشرقية في نهاية المطاف أن تتحقق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترددوا إليها .

ومن بين النتائج الرئيسية للثورة في أوروبا الشرقية تيسير إعادة توحيد الالمانيتين ، التي متصبّع نافذة في غضون ساعات قليلة . وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ ، باسم شعب ملاوي ، الشعب الألماني على توحده في أمة واحدة مرة أخرى . نتمنى له النجاح في المستقبل . ويعرب وفيدي عن إيمان ملاوي بأن ألمانيا المعاد توحيدها ستكون قوة إيجابية في النهوض بالوحدة والتفاهم والتعاون على المعid الدولي .

ومما يشعرنا بالراحة بشكل خاص أن نتمكن مرة من التكلم عن منطقتنا ، الجنوب الإفريقي ، بشيء من التفاؤل الذي له ما يبرره . وفي هذا الصدد ، ربما كان أهم تطور شهدته المنطقة هو نيل ناميبيا الاستقلال في ٢١ آذار/مارس من هذا العام . وأود وبالتالي أن أعرب مرة أخرى بالنيابة عن ملاوي وفداً وحكومة ، عن تهانينا الحارة لناميبيا حكومة وشعباً .

ومع ذلك ، لم تجد كل المشاكل السياسية التي واجهت الجنوب الإفريقي حللاً لها الان . فبامتناع مسألة ناميبيا ، لا تزال غالبية القضايا الأخرى التي تمس الجنوب الإفريقي بدون حل فأعمال التمرد في أنغولا وموزامبيق مستمرة بلا هوادة ، في حين أن الفعل العنصري بكل آثاره السلبية لا يزال قائماً في جمهورية جنوب إفريقيا .

وفيما يتعلق بانغولا ، نأسف للفشل الذي أصاب ، فيما يبدو ، الاتفاق الذي تم التوصل إليه في غبادوليت برازير ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، والرامي إلى تحقيق تسوية للعصيان الجاري منذ ١٤ سنة ضد حكومة هذا البلد من جانب أوباش الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتسا) . والواقع أننا نشعر بالقلق حيال ما يبndo في الآونة الأخيرة من أعمال قتالية تتسع رقتها بين قوى الجانبين ، ولكن المشجع في هذه الظروف هو أن حكومة أنغولا أعادت مؤخرا تأكيد التزامها بالبحث عن حل سلمي . إننا في ملاوي نؤيد جهود حكومة أنغولا ، ونناشد القوى الخارجية التي تحاول الاصطدام فيما تتصوره مياها عكرة في أنغولا أن تحسن مليا العواقب الوخيمة لاعمالها ، لا على أنغولا والشعب الأنغولي فحسب ، بل وعلى منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها .

عندما ألقى رئيس وفد ملاوي بيانا أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي ، أثني على ما وصفه بالخطوة الجريئة لزعيم موزامبيق صاحب السعادة الرئيس يواكيم شيسانو ، في دعوته حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (ريينا-مو) للدخول بدون شروط في مفاوضات مع حكومته بغية وضع نهاية للصراع الذي عصف بهذا البلد إبان السنوات الست عشرة الماضية .

والملحوظ أن حكومة موزامبيق سلكت مذاك كل سبيل من أجل إقامة حوار مع رينامو . ولذلك سرنا في ملاوي عندما علمنا مؤخرا أن الطرفين اتفقا ، في أعقاب اتصالات مباشرة بين ممثليهما على عقد مزيد من الاجتماعات . وزادنا سرورا وتشجيعا ما سمعناه من أن اللجنة المركزية لجبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) قررت في تموز/ يوليه الماضي أن تفتح العملية السياسية في البلد أمام الجميع ، كي يتتسنى حتى لريينا-مو المشاركة في الحياة الوطنية . وتعتقد حكومتي أن قرار فريليمو والسياسات الأخرى التي أخذت بها حكومة موزامبيق إبان العامين الماضيين قد لبت بالفعل معظم الشروط التي وضعتها رينامو سابقا لإنهاء تمردها إن لم يكن كلها . ونحن نرجو بإخلاص شديد أن تنتهز رينامو هذه الفرصة لتبهرن على وطنيتها ، وأن تساعد بالتعاون مع الحكومة في التئام الجروح الوطنية وتهيئة الظروف اللازمة في موزامبيق بحيث يمكن لكل

(السيد كاتوبولا ، ملاوي)

الموزامبيقيين أن يعملا سوريا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدهم الجميل .

وعقب التغييرات في ناميبيا ، رحبا بالتطورات في جمهورية جنوب افريقيا . ولقد شجعتنا البوادر العملية لعزم حكومة جنوب افريقيا الواضح على الوفاء بتعهدهما بإنها نظام الفصل العنصري الحالي المدان عالميا ، ومنها رفع الحظر المفروض على المجموعات السياسية والإفراج عن السجناء السياسيين ، لا سيما السيد نيلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . إننا نرحب أشد الترحيب بالإفراج عن السيد مانديلا .

ولا يمكن بأي حال أن يفسر أي من هذه التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا حتى الان على أنه يشكل إزالة للفصل العنصري . بل يمكن القول إن التدابير لا تفي بالشروط التي وضعها المجتمع الدولي ، بما في ذلك الجمعية العامة ، لتخفيض الضغط عن جنوب افريقيا وإعادة قبولها عضوا في مجتمع الامم . بيد أنها نرى أن الخطوات المتخذة حتى الان ، وإن كان بعضها محدودا ، تشكل تقدما بارزا . ونحن نعتقد أن الحوار الجاري الان بين حكومة جنوب افريقيا وزعماء المؤتمر الوطني الافريقي قد تحقق إلى حد كبير بسبب هذه الإجراءات بالتحديد . في هذه الشأن ، أسمى الحوار بالفعل في إيجاد الظروف التي يمكن أن تحتضن عملية تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما وضعتها الغالبية في هذا البلد والتي يؤيدها المجتمع الدولي .

ومن رأينا أنه لا ينبغي أن تكون المسألة هي ما إذا كان يجب مكافأة طرف أو آخر على الإجراءات أو التدابير المتخذة بغية إحداث هذا التغير الإيجابي في جنوب افريقيا . بل الامر من ذلك بالنسبة للمجتمع الدولي ، حسبما نعتقد - والأكثر فائدة له بالتأكيد - هو أن يسلم بهذه التطورات الإيجابية ويشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات بغية المساعدة في التعجيل بحل المشاكل السياسية في هذا البلد . ونحن نعتقد أن التقدم الحقيقي سيتحقق بهذه الوسيلة . ذلك أن المثل يقول : إن رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة .

إن حكومتي تؤيد الحوار الجاري في جنوب افريقيا ونحن مرتاحون للتقدم المحرز حتى الان . لذلك نشعر بقلق عميق إزاء الاشار العكسية المحتمل أن تنجم عن بعض التطورات التي جرت مؤخرا ، لا سيما تصاعد العنف الفثوي ، مما يمكن أن تلحقه بمستقبل ما يجري الان لعقد مفاوضات دستورية .

إلى أن يتم ذلك ، يود وفدي أن يعرب عن غبطة ملاوي للتغيير المثير الحامل في أجواء الجنوب الافريقي منذ أن بدأت جنوب افريقيا العمل للتغيير السلمي . فلأول مرة منذ عقود تتمتع المنطقة الفرعية بسلام وهدوء نسبيين . ونحن نرحب بهذا ونتطلع إلى إعادة استتباب السلم والأمن الدائمين في المنطقة دون الاقليمية . ومن شأن ذلك أن يتسمى لكل الدول في الجنوب الافريقي أن توجه طاقاتها ومواردها الوطنية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها .

وأود أن أعرب عن قلق وفدي البالغ إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط . فعلـى مدى الإثني عشر شهرا الماضية ، شاهدنا التخلـي التام - فيما يبدو - عن السعي من أجل حل سلمي لقضـية فلـسطين . ورأينا أيضا تبـدد الـأعمال في عـودة السـلم إـلى الخليـج الفـارسي ، بـانجراف هـذه المـنطقة في نـزاع جـديد ذـي آثار خطـيرـة عـلى السـلم والـآمنـ الدوليـين من نـاحـية ، وـعلى الاستـقرار الـاـقتصـادي الدـولـي والـتـنـمية من نـاحـية أـخـرى .

وفيما يـتعلـق بالـقضـية الفـلـسـطـينـية ، تـعرـب مـلاـوي عـن أـسـفـها العمـيقـ حـيـال اـنتـهـاءـ الـحـوارـ بيـن الـولـاـياتـ الـمـتـحـدةـ وـمـنـظـمةـ التـحرـيرـ الـفـلـسـطـينـيةـ . وـنـاسـفـ أيـضاـ لـتـخلـيـ حـكـومـةـ إـسـرـائـيلـ عـنـ خـطـتهاـ المـؤـيـدةـ عـلـىـ نـطـاقـ وـاسـعـ بـالـبـيـدـ فـيـ حـوارـ سـيـاسـيـ بـيـنـهاـ وـبـيـنـ الـفـلـسـطـينـيـيـنـ فـيـ الـأـرـاضـيـ الـمـحـتـلـةـ كـمـقـدـمةـ لـإـجـراءـ مـفـاـوضـاتـ دـسـتـورـيـةـ . وـفيـ رـأـيـاـ اـنـ عـودـةـ إـلـىـ الـوـضـعـ لـحـالـةـ "ـالـلاـحـربـ وـالـلاـسـلمـ"ـ الـتـيـ كـانـتـ سـائـدةـ مـنـ قـبـلـ ، لـيـسـ السـبـيلـ إـلـىـ إـحـراـزـ أـيـ تـقدـمـ . إـنـ هـذـهـ الـحـالـةـ تـجـمـلـ السـعـيـ مـنـ أـجلـ حلـ سـلمـيـ أـكـثـرـ صـعـوبـةـ مـنـ ذـيـ قـبـلـ . وـالـحـقـيقـةـ أـنـاـ لـاحـظـاـ بـالـفـعـلـ مـعـ الـانـزـعـاجـ عـودـةـ العـنـفـ الـذـيـ لـاـ مـيـرـ لـهـ مـنـذـ تـوقـفـ الـحـوارـ تـمامـاـ .

وـمـنـ ثـمـ نـوـدـ أـنـ نـدعـوـ كـلـ الـأـطـرـافـ فـيـ قـضـيـةـ فـلـسـطـينـ لـإـعـادـةـ التـنـظرـ فـيـ موـاقـفـهـاـ وـتـوفـيرـ فـرـصـةـ أـخـرىـ لـلـسـلمـ . وـيمـكـنـ تـحـقـيقـ الـسـلـمـ مـنـ خـلـالـ اـسـتـنـافـ الـحـوارـ سـوـاءـ كـانـ شـنـائـيـاـ أـوـ مـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ ، وـذـلـكـ فـيـ إـطـارـ مـؤـتمـرـ دـولـيـ تـشـتـرـكـ فـيـهـ جـمـيعـ الـأـطـرـافـ عـلـىـ قـدـمـ الـمـساـواـةـ وـبـدـونـ شـروـطـ مـسـبـقةـ .

أـمـاـ بـالـنـسـبةـ لـلـحـالـةـ فـيـ الـخـلـيجـ الـفـارـسـيـ ، فـيـانـ حـكـومـتـيـ تـعرـبـ عـنـ أـسـفـهاـ العمـيقـ حـيـالـ غـزوـ الـكـوـيـتـ وـإـزـاحـةـ الـقـسـرـيـةـ لـحـكـومـتـهـاـ . وـتـعـتـرـضـ مـلاـويـ ، كـمـسـأـلةـ مـبـداـ ، عـلـىـ التـهـديـدـ بـاستـعـمالـ الـقـوـةـ أـوـ استـخدـامـهـاـ مـنـ جـانـبـ دـولـةـ مـنـ دـولـةـ أـخـرىـ . وـتـعـتـرـضـ أـيـضاـ بـقـوـةـ عـلـىـ تـهـديـدـ دـولـةـ كـبـيرـةـ لـدـولـةـ صـفـيرـةـ ، كـمـاـ هـوـ الـحـالـ الـآنـ ، بـهـدـفـ إـجـبارـ الـدـولـةـ الصـفـيرـةـ عـلـىـ أـنـ تـخـضعـ لـإـرـادـةـ الـدـولـةـ الـكـبـيرـةـ . إـنـ هـذـهـ الـأـعـمـالـ تـهدـدـ السـلـمـ وـالـآمنـ الدـولـيـيـنـ وـلـاـ يـسـبـغـ التـهـاـونـ بـشـائـهـاـ .

وـفـيـ رـأـيـاـ ، أـنـ غـزوـ الـعـرـاقـ لـلـكـوـيـتـ وـضـمـهـاـ لـهـاـ ، فـضـلـاـ عـنـ تـهـديـدـ السـلـمـ وـالـآمنـ فـيـ الـخـلـيجـ الـفـارـسـيـ وـفـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ كـلـ بـصـفـةـ عـامـةـ . يـشـكـلـ أـيـضاـ مـنـ خـلـالـ آـثـارـهـاـ

المعاكسة على أسعار الوقود الاحفورى ، تهدىدا للاستقرار الاقتصادي الدولي والمتهمية ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية .

وعلى ذلك ، تؤيد ملاوى الدور الذي لعبته الامم المتحدة من خلال مجلس الامن ، وتويد أيضا الجهود الإقليمية التي تبذلها الدول العربية سعيا من أجل حسم هذه الازمة من خلال الانسحاب الغوري غير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت .

على الرغم من استمرار وجود بؤر النزاعات والتوتر ، ما زلنا على ثقة بأنه نظرا للتعاون المتزايد بين الدولتين العظميين ، أصبحت الآفاق المبشرة باتساع نطاق السلم والأمن الدوليين أفضل الان من ذي قيل . ومن ثم ، فإن الاستجابة المنسقة والمبادرات المشتركة اللاحقة التي تتخذها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيال ازمة الكويت تمثل بشائر تزخر بالآمال من أجل تحقيق الامن الشامل في المستقبل .

وفي نفس الوقت ، شهدنا كيف تلاش تかりبا التوتر بين الشرق والغرب نتيجة لتزايد التفاهم والتعاون الثنائي بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فالواقع أنه في أوائل هذا العام أعلن انتهاء الحرب الباردة التي شكلت العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . ونحن نلاحظ أنه منذ ذلك الحين ، شرع أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان حلف وارسو في العمل سعيا من أجل إيجاد الوسائل التي تتمكن بها الان المنظمتان المتشارستان السابقتان من صياغة التعاون فيما بينهما .

في ظل هذه الظروف ، يحدو ملاوى الامل في أن ترى ، على أقل تقدير ، مزيدا من التقدم الإيجابي في مجالات امنية أخرى ، ولا سيما مجال خفض الاسلحة وتوزع السلاح . لهذا ترحب بتقرير الأمين العام الذي يشير إلى أن هناك بعض التقدم في بعض أعمال هيئة توزع السلاح . كما أنها تحيط علما بذلك التقدم الذي أحرز في المفاوضات الثنائية بشأن خفض التسلح بين الولايات المتحدة واتحاد السوفياتي . وفي هذا السياق ، أود أن أعرب عن ارتياح ملاوى للاتفاقات التي تم التوصل إليها في أوائل هذا العام والتي

(السيد كاتوبولا ، ملاوي)

تجعل من الممكن البدء في إجراء تخفيفات متبادلة في القوات المسلحة المتمركزة في أوروبا للخلفيين المذكورين . ونحن نرى أن هذا يمثل انجازاً مهماً .

وفي الوقت ذاته ، أولينا بعض الاهتمام إلى نتائج المؤتمر الاستعراطي الرابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الذي عقد في جنيف في شهر الماضي ، وتنطلع إلى مؤتمر التعديل المعنى بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب . ونحن نرى أن الوقت قد حان لتوسيع نطاق تلك المعاهدة ليصبح معاهدة كاملة و شاملة . وفي وقت يقال فيه إن العالم قد تجاوز كثيراً عمر الحرب الباردة ، ويشمله التفاهم والتعاون ، لسنا نرى أي ضرورة أخرى لإجراء التجارب على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، تاهيك عن إنتاجها . ومن ثم يجدونا الأمل في أن يستطيع مؤتمر التعديل المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ اتخاذ القرار الصحيح حيال هذه المسألة .

والآن وقد أصبح نزع السلاح فيما بين الدول الكبرى وخفف التسلح فيما بين البلدان الأخرى حقيقة واقعة الآن ، تأمل ملاوي أن يتتسن مرة أخرى دراسة التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية التي أعدت للدورة الامتحانية المعنية بنزع السلاح والتي عقدت في نيويورك في عام ١٩٨٨ ، ولم تعتمدتها الجمعية ، بهدف احتمال وضعها موضوع التنفيذ . وعلى الرغم من العبر التي قدمت آنذاك ضد الافتراض بوجود ارتباط تلقائي بين نزع السلاح والتنمية ، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن فكرة فوائد السلم الواسعة الانتشار الآن تؤكد في الحقيقة صحة هذا الافتراض .

ولذلك نثأر أيضاً الدول الحائزة للأسلحة - وهي يشدد النظر جدياً في نزع السلاح ودراسة مجالات بديلة لإعادة توزيع الموارد السابقة إنفاقها على القوات المسلحة وصناعات التسلح - على أن تأخذ في اعتبارها أنه قد يكون من المفيد أيضاً لاقتصاداتها أن تساعد الصناعات البديلة - إن أمكن - على تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية . ونحن نرى أن ذلك الاقتراح جدير بالدراسة الجدية .

لقد تشجعت حكومتي بهذا الاهتمام الواضح المتزايد الذي انتصب خلال الـ ١٢ شهراً الماضية على التعاون الاقتصادي الدولي ، ولا سيما على كيفية التصدي لمشاكل البلدان

النامية . وقد لاحظنا أن مشاكل البلدان النامية - علاوة على أنها تمثل جزءاً من جدول أعمال مؤتمرات القمة السنوية للبلدان الصناعية - كانت أيضاً موضوع نقاش في اجتماعين على الأقل من الاجتماعات التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة ، وهما الدورة الاستثنائية الثامنة عشر للجمعية العامة التي عقدت في نيسان/أبريل ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بآفاق البلدان نموا الذي عقد في الشهر الماضي .

ومع ذلك فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، غالب علينا ، يومضنا من أقل البلدان نموا ، شعور بخيبة الأمل لأن هذه الدورة اختارت لا تنظر في المشاكل التي تواجهها هذه البلدان . وعلى الرغم من أن هذه المشاكل كانت مدرجة بالفعل للنظر فيها في وقت لاحق في مؤتمر يكرس بصفة خاصة لمشاكل أقل البلدان نموا ، فإننا نرى أنه كان من الاصوب والأكثر نفعاً أن تدرس أيضاً في إطار أكثر عالمية حتى تدرج حلولها في إطار خطة عمل شاملة . ذلك لأن مشاكل أقل البلدان نموا ، على الرغم من أنها مشاكل فريدة في نوعها من بعده الوجهة ، لا تختلف عن مشاكل البلدان الأخرى . وأنها تنشأ من نفس الأسباب ، وتترتب عليها نفس النتائج ، ولكن في شكل أكثر تضافراً .

لقد سرّ حكومتي بالطبع أن الدورة الاستثنائية تمكنت من قبول بعض المقترنات التي طالما نادت بها البلدان النامية بوصفها وسيلة لتخليصها من محنتها الاقتصادية ، ومن بينها تقديم قروض ، قابلة لإعادة الجدولة ، من المؤسسات التمويلية الدولية ، كالبنك الدولي مثلاً ، ومن بينها أيضا الحاجة إلى الاعتراف بأن تنمية الهياكل الاجتماعية ، مثل المستشفيات والمدارس ، لها أهمية مماثلة لتنمية الاقتصاد القومي ، عليه ، فإنها تستحق التمويل بقروض تمنح بأسعار فائدة مخفضة .

بيد أنها نشر بخيبة أمل لأن البلدان المتقدمة النمو عارضت مرة أخرىاقتراحات التي استهدفت مباشرة معالجة أزمة الديون ، والاختلالات والعوائق التجارية القائمة ، وأسعار السلع الأساسية المنخفضة ، وال الحاجة إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على نطاق واسع . وبدلاً من ذلك ، أصرت ثانية على تقديم صيغ شبيه بالفعل إما أنها غير مناسبة وإما أنها غير مجدية ، وفي نفس الوقت أضافت شروطًا جديدة لتقديم المعونات . ونحن نرى أن بعفر هذه الشروط يشجع ويبرر ، على ما يبدو ، التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية . ومن المؤسف ، أن تلك الشروط لقيت تأييداً منذ ذلك الوقت في اجتماعات أخرى للبلدان المانحة المتقدمة النمو .

إن ملاوي تؤيد المجتمع الدولي في انشغاله المتزامني بالبحث عن حلول لشئون المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي . ونحن نشيد بوجه خاص بالدور القيادي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في عدد من هذه الميادين ، مثل مكافحة ظاهرة نقر المناعة المكتسبة ، ومكافحة وباء وآفة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي ، والعمل على تعزيز رفاهية الأطفال . وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، شهدنا بأنفسنا للتو مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، الذي انعقد هنا في عطلة نهاية الأسبوع الماضية ، والذي قيل إنه حضره أكبر تجمع لرؤساء الدول عرفه التاريخ .

ومما يؤسف له أن أكثر البلدان تأثراً بهذه المشاكل هي تلك البلدان التي غالباً ما تقودها حاجتها إلى البقاء اقتصادياً إلى تجاهل أو قبول الأوضاع غير المقبولة التي تخلقها هذه المشاكل . لذلك ، فإننا نرى أن مقترنات بعفر البلدان

(السيد كاتوبولا ، ملاوي)

المتقدمة النمو مؤسف للغاية وتنسم باللامبالاة إذ تحمل البلدان النامية المتأخرة بمشاكل مثل إنتاج العقاقير المخدرة غير المشروع والاتجار بها ، قسطاً أكبر من المسؤولية عن حلها . ونحن نقول عوضاً عن ذلك انه ، لو أن البلدان المتقدمة النمو فعلت المزيد لتيسير تنمية أسرع في البلدان النامية ، لما وجدت المشاكل الحالية على الإطلاق ، أو لكان من الأسهل التخلص منها أو احتواها .

لهذه الأسباب وغيرها ، تناشد ملاوي النظر بمزيد من الموضوعية والنهج العملي في اختيار أفضل وسيلة لإقامة تعاون بين الشمال والجنوب مجد ومفيد للجانبين . إن على الشمال أن يساعد في إحداث تنمية أسرع في الجنوب . ونحن لا نزال مقتنعين بأن وجود جنوب يتمتع باقتصاد مستقر وسلام يخدم المصالح الاقتصادية للشمال ؛ ولا يمكن للعالم أن ينعم بالأمن والاستقرار الحقيقيين طالما أن جزءاً كبيراً منه لا يزال يعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ولا ينعم بالأمن .

ويؤيد وفدي أن يفتتح هذه الفرصة ليعرب ، نيابة عن حكومة ملاوي ، عن تقديره للمساعدة التي لا يزال يتلقاها من المجتمع الدولي المانح ، لا سيما من الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها . فقد مكنته هذه المساعدة من مواجهة بعض عوائق انعدام الأمن والاستقرار السياسيين اللذين تواجههما منطقتنا . وقد ظهرت أخيراً دلائل توحى بأنه قد يتتسى التغلب نهائياً على أسباب الحالة القائمة . وإلى أن يتحقق ذلك ، مستمر حاجتنا لتلقي مساعدة خارجية لمواجهة مشاكل مثل تدفق اللاجئين ، الذين يتزايد عددهم يومياً .

ونحن ممتنون أيضاً للأمم المتحدة ، وغيرها من المانحين ، على دعمهم المستمر لجهودنا الوطنية الإنمائية . إننا ننظر إلى هذه المساعدة بتقدير كبير .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أتمسّى للجمعية التجاج في مداولاتها . ووقد ملاوي يتطلع إلى تقييم مساهمته المتواضعة لتحقيق هذا الهدف .

السيد تراوري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة ثانية ،

يسعدني أن أخطب هذه الجمعية المؤقرة لأنقل إليها تحيات قلبية وحرارة من شعب وحكومة جمهورية غينيا ، ومن رئيسها الجنرال لأنزانانا كونتي .

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيدى على انتخابكم الباهر رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة ، وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن اقتناعي بأن خصائصكم الإنسانية وكفاءاتكم وخبرتكم الدبلوماسية الغذة ، ستوجه عملنا إلى نهاية ناجحة تماماً . لهذا ، أؤكد لكم على تعاون وفدي التام في النهوض بهذه المسؤولية الحساسة والهامة جداً التي نحيط لكم بالإجماع .

وأشيد أيضاً بسلفكم السيد جوزيف نانفين غارباً ، ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية الغذ ، على الكفاءة والمشابرة اللتين سير بهما أعمال الدورة الرابعة والأربعين والدورات الاممائية السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة للجمعية العامة .

لقد بذل السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، الامين العام لمنظمتنا ، خلال السنوات القليلة الماضية ، جهوداً لا تكل وفرت لمنظمتنا مصداقية أكبر وسمعة أفضل . وهذا التفاني في خدمة السلم والتقدم ، المستلهم من خصائص إنسانية مميزة ، يستحق تهانينا القلبية والحرارة .

وأغتنم هذه الفرصة لارحب بقبول لختنستاين عضواً جديداً في الامم المتحدة .
لقد تغير العالم تغيراً جذرياً منذ دورتنا الأخيرة . وهذه العملية ، التي تمت في غضون عام واحد ، مستمرة دون شك .

فقبل سنوات قليلة ، بدأت علاقات الاستقطاب الثنائي بين الشرق والغرب تضمر حل فعلاً لأن المواقف الايديولوجية المتعنتة أخذت تفسح الطريق تدريجياً أمام التعاون ، وذلك بفضل جهودنا في التفكير والعمل المضادر .

والتفيرات الفجائية الكبيرة التي تقع اليوم في جميع أنحاء العالم تتم عن اتجاه جديد ينقطع من أجل الديموقراطية ، مما يضيف واقعاً جديداً مؤيداً للكفاح من أجل إقامة نظام دولي جديد وعادل يعتمد على تكافل الامم .

في هذا الإطار الدولي الجديد ، سوف يسترشد البحث عن حلول للتحديات الكبيرة التي تواجهنا بالحاجة إلى استمرار الحوار الذي ابتدأناه قبل ثلاثة أعوام تقريباً

بغية تعزيز العلاقات الدولية والسيطرة على الأحداث التي تجري بخطوات سريعة جداً ، ولكي ننظر إلى المستقبل باطمئنان وبروح تضامن .

في غضون العام الماضي ، سيطرت على الحالة الدولية ثلاثة حقائق هامة . أولاً ، اتضحت رغبة الدول التي لا تتزعزع في حل النزاعات ، وازدادت هذه الرغبة قسوة . ثانياً ، فتح الحوار البناء بين الشمال والجنوب ، الذي أتاح اعتماد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، آفاقاً جديدة أمام مزيد من هيكل التعاون الاقتصادي الدولي الفعالة . ثالثاً ، تشكل أزمة الخليج الفارسي ، التي أعقبت ضم العراق للكويت ، نفمة نشازاً تتعارض مع سيانة السلم واحترام القانون الدولي .

(السيد تراوري ، غينيا)

ولئن كانت معظم الاحداث التي تقلق عالمنا هي لحسن الحظ في طريقها الى الحل ، فإن القضاء الكامل على جميع بؤر الازمات القائمة يتطلب المزيد من التفهم والتضحيه .

في القارة الافريقية أدى التطبيق الناجح لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الى استقلال ناميبيا التي رحبنا في نيسان/ابريل الماضي بانضمامها الى منظمتنا باعتبارها عضوا جديدا . ويبين هذا الحادث التاريخي مدى رسوخ العمل المتعدد الاطراف ويشهد على إصرار الشعوب على كسر نير السيطرة الاجنبية . وإذا ما أرادت هذه الدولة الفتية أن تعيد بناء نفسها فإنها ستحتاج الى موارد ضخمة ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر هذه الموارد .

وفي جنوب افريقيا تمكنا التطورات الايجابية الاخيرة من النظر الى المستقبل بتفاؤل . والواقع ان الافراج عن نيلسون مانديلا ، رمز الكفاح ضد الفصل العنصري ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وبدء الحوار بين زعماء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة بريتوريا ، والسماح أخيرا بانضمام الشعب الملون الى حزب السيد دي كليرك ، تعتبر علامات مشجعة في التضال ضد الفصل العنصري .

ومع ذلك فإن هذه التغيرات الكيفية التي تحدث في جنوب افريقيا ، يتبغي ان تدفعنا الى مزيد من اليقظة ، فإذا لم نتوخ العذر ستتعرض مبادرة السلم التي تهدف الى اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية متعددة الاعراق ، للخطر من جراء التكتيكات المعوقة المشوبة بالعنف التي تتبعها القوى التي تعارض القضاء على الفصل العنصري . ولئن كنا ننتظر استكمال عملية التفاوض التي تجري الان ، فإن وفدي مقتنع بفعالية الجراءات الاقتصادية الالزامية وال شاملة ضد جنوب افريقيا في التغلب على تسلب المناصرين للنظام البغيض للفصل العنصري .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، ترحب جمهورية غينيا بوساطة الامين العام الذي أدت مبادرته بشأن هذه القضية الى تطورات هامة مشجعة . إن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٢ (١٩٨٨) الذي فوج الامين العام في تعين ممثل خاص للصحراء الغربية يبرر اقتناعنا في هذا الصدد .

وبالاضافة الى ذلك خما يبعث على الارتياح ان نلاحظ ان رياح السلم تهب الان في مناطق الصراعات الاخرى في افريقيا حيث يبدو ان المصالحة هي الفكرة المهيمنة في جميع الاعمال التي تدور سواء في أنغولا او موزامبيق او القرن الافريقي . ونحن تتوقع ان تحدث عملية سلام مماثلة في الصراع بين تشاد وليبيا اللتين قررتا عرض نزاعهما على محكمة العدل الدولية .

وفيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية فكلنا امل في ان تؤدي المبادرة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، على نحو عاجل ، الى حل تفاوضي يقبله الطرفان .

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية ، سبق ان صدرت بشأنها عدة قرارات كررنا فيها إدانتنا لاغتصاب الاراضي العربية المحتلة والمعاناة التي تسببها مأساة لبنان الذي يحترق بالنار . لقد اعترفنا بأن عقد مؤتمر دولي لايزال هو الاطار والخيار الوحيد لإخماد هذه التيران .

إننا نعرب عن تاييدنا القوي لشرعية القضية الفلسطينية ومع ذلك فلئن كان إعلان دولة فلسطين المستقلة ، ومبادرات السلم التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية تبدو في الافق كشعاع من الامل ، فإن سماء المفاوضات تبدو الان مليئة بالسحب ، والواقع أن التوطين المستلزم للملاجئ السوفياتي في الاراضي العربية المحتلة وعناد الجناح المتطرف في الحكومة الاسرائيلية وتوقف الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة أمرور تدعو الى تلق حكمتي . وإذا كان وفدي يوافق على أن اسرائيل يجب أن تبقى باعتبارها بلدا ذا سيادة ، فإنه يعتبر أيضا بدولة فلسطين الجديدة المستقلة التي يجب صيانتها حقها في السيادة وفي أن يكون لها اقليم .

ولئن كان المجتمع الدولي يرحب بالنتيجة السعيدة للصراع بين إيران والعراق التي تمثلت مؤخرا في الانسحاب المثير للقوات العراقية وتبادل الأسرى ، فإن الحالة المتفجرة التي تشتأ في منطقة الخليج يسبب غزو العراق للكويت وضمها ، تثير القلق العميق . إن هذا الضم ينتهك مبادئ الميثاق . ولذلك تؤيد بلادي جميع القرارات التي اتخذها مجلس الامن بشأن هذه المشكلة ويطالب بالانسحاب غير المشروط للقوات المسلحة

العراقية من الكويت وإلى الحدود الدولية المعترف بها ، كما يطالب بعودة الحكومة الشرعية للكويت .

إن الحالة في آسيا بوجه عام تشير القلق على نحو كبير وتشكل تهديدا إضافيا للسلم والأمن العالميين .

إن وقف الأعمال العدائية وبدء الحوار بين الأفغان وفقا لاتفاقات جنيف سيعملان على تسهيل عودة جميع الأفغان واندماجهم من جديد في أمة متحدة مزدهرة .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، يجب أن يتضمن أي نهج يتبع حيال هذا الموضوع التسوية السياسية الشاملة التي تتحقق لهذا البلد السلم العادل وال دائم . ولتحقيق هذا الهدف تؤيد حكومتي التدابير التي تتحقق الاستقرار التي اتخذها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في إطار الرغبة في التوصل إلى حل تشارك فيه الاطراف المختلفة دون أي تدخل خارجي . ويؤيد وفدي خطة البلدان الخمسة المؤرخة في ٢١ آب / أغسطس ١٩٩٠ وبصفة خاصة إنشاء المجلس الوطني الأعلى الذي يتولى رئاسته الأمير سوردون سيهاتوك .

وفيما يتعلق بالكفاح البطولي المشروع الذي يخوضه الشعب الكوري ينبغي أن يستمر الحوار الذي بدأ الان بين الشمال والجنوب بغية تحقيق إعادة التوحيد السلمي لبلادهم عن طريق إقامة دولة متحدة تصبح عضوا في الأمم المتحدة .

وفي قبرص تجري محاولات لضم الطائفتين معا . وتقطع الأمم المتحدة عن طريق أمينها العام بجهود في ذلك الاتجاه ، ولكن الحالة لم تتغير حتى الان .

ويتابع وفدي عن كثب التطورات الديمقراطية التي تحدث في معظم بلدان أمريكا الوسطى وهي منطقة ظلت ضحية لانقلابات فاجعة . ومن المؤكد أن تحقيق السلم في نيكاراغوا أعطى زخما للجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر ولتحقيق المصالحة والتنمية دون أي تدخل أجنبي .

يجب أن يصاغ مستقبل جزر مالغينيا بالوسائل السلمية على أساس المفاوضات بين الطرفين والاحترام الدقيق للميثاق .

ومع وجود بعض بؤر التوتر التي تشير القلق سيبقى نزع السلاح العام والكامل

تحت رقابة دولية فعالة ضرورة حتمية . فالشعور بأن السلم قد تتحقق في نهاية المطاف يتبدل أحياناً نتيجة لمناخ عدم الثقة أو بسبب الأعمال العدائية الصريحة التي تحدث هنا وهناك .

صحيح أنه حدث تقدم ملحوظ في المفاوضات بين الدولتين العظميين . وعلى الرغم من التقدم صوب وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فإن المحادثات المتعددة الأطراف تتقدم تقدماً بطيئاً . ولا تزال العلاقة الشاذة الوشيكة بين نزع السلاح والتنمية والأمن قائمة على نحو قوي في فترة تحدث فيها أزمات حادة ويعانى الكثيرون من الحرمان عندما يكون من الضروري تعبئة الموارد المادية والمالية وتوجيهها لصالح التنمية .

وكما أكدت في مناسبات كثيرة من فوق هذه المنصة يجب أن تكون التنمية مساعدة جماعياً للبشرية كلها ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون التنمية المسؤولة المشتركة للبشرية كلها . وفي مواجهة التهديد المرعب بمحرقة نووية . يتبعى لجميع القادة السياسيين والعلماء والسلطات الدينية والمنظمات غير الحكومية أن تشارك في بناء السلام والأمن الدوليين .

إن بلدي يمكّن الحرب بمصرف الحظر عن أسبابها . وفي هذا الصدد أود أن أعرض على الحاضرين هنا حكمة مُعْنَى مشهور في إحدى العادات الفرنسية ، يرى أنه "ليس هناك ما هو أجمل من بندقية يعلوها الصدا" .

وفي العالم المعاصر الحقيقي وبصفة خاصة في العقد الماضي أصبح للاقتصاد تأثير على السياسة كما أن التغييرات العديدة التي حدثت في العلاقات بين الشرق والغرب ، والصحوة الديمقراطية للشعوب ، أوجدت ظروفًا تؤدي إلى إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية دولية أكثر وثاماً .

وإذا كان من واجب البلدان النامية أن تستخلص الدروس الازمة من تأثير هذه التغييرات وأن تستفيد من نتائجها ، فإنها لذلك تشعر بشيء من التفاؤل بسبب اعتماد الأعلان الخامس بالنمو الاقتصادي والتنمية لبلدان العالم الثالث ، في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة التي عقدت في نيسان/أبريل الماضي .

والواقع أن توافق الآراء هذا يثبت مرة أخرى أن أمم العالم تستطيع ، بقدر من الإرادة السياسية الحقيقة ، بدء حوار صريح وبناء . وتزداد أهمية ذلك التشاور بالنظر إلى أن العقود الإنمائية المختلفة فشلت ، وأنه لا بد من إزالة الجمود الذي يكتنف الحوار بين الشمال والجنوب ، ووضع استراتيجية إنمائية دولية جديدة للفترة ٢٠٠٠-١٩٩١ ، وأن العالم الثالث بوجه عام ، وأفريقيا بوجه خاص ، يرزحان تحت وطأة نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية مقترنة بأهوال الكوارث الطبيعية والتخلّف .

وفيما يتعلق بتلك المجموعة الأخيرة من البلدان من مصلحة الفقيرة منها أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره سداً للتعاون بين الشمال والجنوب وأداة متميزة لكافلة الاعتماد الجماعي على الذات والاكتفاء الذاتي الغذائي ، وذلك مع عدم إغفال التعاون مع البلدان الصناعية . ومن هذا المنظور ، تعد مبادرة قبرص وإعلان القاهرة السياسي المتعلّقين بالقضاء على الجوع في العالم مرجعين مفيدين في وضع تصور لانشطتنا الإنمائية المختلفة وتوجيهها .

إن أزمة التنمية التي اشتلت وطأتها بوجه خاص على أقل البلدان نمواً ترجع إلى أسباب خارجية وداخلية معروفة ، ذكر بها مؤتمر باريس الذي عقد مؤخراً . ومن ثم ما يرجح تحقيقه لهذا المتمثل في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يشكل ضرورة حيوية . أما عن الدين فما زال يمثل عبئاً ثقيلاً على الأنشطة الإنمائية لدى أكثر البلدان فقراً . وفي هذا الصدد فإننا وإن كنا نقدر موافقة بعض البلدان الصديقة على إسقاط بعض الديون ، نرى أن الرغبة في تقديم العون والمساعدة للدول الفقيرة يجب أن تتبني على المبادئ التالية : خفض بل إلغاء الفوائد ؛ مد فترة السداد مع مراعاة مقدرة كل بلد على الدفع ؛ إعادة تمويل القروض المقدمة من هيئات متعددة الأطراف بشروط السوق ؛ زيادة المعونة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً . إن حجم الأزمة من الخطامة بحيث يتطلب الأمر من الدائنين إبداء قدر أكبر من التضامن مع البلدان المديونة في تلك الحالة المثيرة للانزعاج .

انتقل الآن إلى مشاكل البيئة . ليس هناك أدنى شك في أن هناك صلة متبادلة بين تلك المشاكل والتنمية . ولا يجب ، في رأي جمهورية غينيا ، النظر إلى مسألة البيئة من مجرد زاوية الجهود المبذولة لمعالجة ما تخلفه أنشطة الإنسان من آثار ضارة على النظام البيئي . فتلك المسألة لها بعد آخر ألا وهو انتهاج سياسة قوامها تنظيم الانتاج دون إلحاق أضرار بالطبيعة يتعدى إصلاحها ، على أن تستهدف ، فضلاً عن ذلك ، درء الكوارث الطبيعية التي تخل بالتوازن الأيكولوجي وتهدد التنمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ، فيما يتعلق مثلاً ، بالجفاف والتصرّف ، وخطر غزو الجراد وإزالة الغابات والزلزال ، والفيضانات ، النظر في اتخاذ تدابير جماعية مستديمة .

يشكل نقل النفايات والتخلص منها عبر الحدود آفة خطيرة تستدعي ردود فعل قوية من جانب المجتمع الدولي . ومهما شددت على ضرورة استئناف المفاوضات بغية اعتماد اتفاقية في هذا المجال تنضم إليها الدول قاطبة ، فلن أوفي هذه المسألة قدرها من الأهمية . وفي هذا الصدد ، يرجب وفيبي بالمبادرة الخامسة بعقد المؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٣ .

كما أثنا نستحسن القرار المستخدم في الدورة الماضية والذي يسند إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مهمة الشروع ، بالتعاون مع الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، في الإعداد للتفاوض ، على وجه الاستعجال بشأن اتفاقية تتعلق بالمناخ .

إن تحليل الحالة الاجتماعية في العالم يبرز بوضوح المعضلة الحقيقة المتمثلة في التنمية في البلدان الفقيرة . وعلى ذلك ، لا يجدر بنا إيجاد الوسائل للتوفيق بين متطلبات التكيف الهيكلي والاستقرار الاجتماعي ؟ ينبغي إذن ، للجمعية العامة أن تبرز ، بوجه خاص ، في دورتها الراهنة السبل والوسائل الكفيلة باحتواء الآثار الاجتماعية الخطيرة الناجمة عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي . وفضلاً عن ذلك ، فإن قطاعات رئيسية مثل التعليم والصحة يفmet حقها في المعونة الإنمائية الرئيسية وذلك لحساب الأنشطة المدمرة للأرباح فقط . وهذا يقتضي بصورة ملحة انتهاج استراتيجية تتنماش مع الواقع الوطني بغية إضفاء طابع انساني على التكيف الهيكلي .

وفضلاً عن ذلك ، يعد ادماج الشباب والمرأة في عملية التنمية في بلدان العالم الثالث ، ضرورة مطلقة . ولن يتتسن منع الهجرة من الريف إلا بتطبيق سياسة تدعم مشروعات المجتمعات المحلية .

إن إساءة استعمال المخدرات والعقاقير المخدرة أمر يتطلب تعزيز التعاون الدولي بغية اتخاذ اجراءات عالمية متضاغرة لمكافحة انتاج المخدرات وبيعها وتعاطيها . وترتهن فعالية مكافحتنا لتلك الافلة ببنذ التعامل فيما تدره المخدرات من أموال كما لو كانت تلك الاموال مشروعة .

رحب وفيدي مع الارتياح ، بنتائج مؤتمر الامم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والذي عقد في هافانا .

أما عن حقوق الانسان ، فستتناول ، بصفة أساسية ، في بيان ، عملية إحلال الديمقراطية الجارية في بلدي . ولكنني أود أولاً ، أن أؤكد مجدداً التزام المجتمع الدولي بالنهوض بنظام إنساني جديد ، إذ يشهد عصرنا نزوعاً لم يسبق له مثيل ، إلى إعلاء القيم الإنسانية العالمية . ولذا ، فإن السلطات الوطنية في جمهورية غينيا عكفت ، في ٢ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٩ ، وبموجب التعهدات التي قطعتها على نفسها منذ ست سنوات ، على وضع قانون أساسى يكرس نهائياً دولة القانون التي طالما تاق إليها شعب غينيا . وسوف يثبت ذلك القانون الأساسي الجاري صوغه ، مدى تمسك اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني ، بالديمقراطية والقيم التي تنطوي عليها . فالقانون المذكور يتضمن ميشاقاً حقيقياً لحقوق الانسان تؤكد غينيا ، بمقتضاه ، إدراكها لمفهوم الحقوق على الصعيد الدولي وذلك بالتزامها بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب . وبموجب هذه الاحكام سيتتسن لجميع الغينيين الانتفاع بتطبيق تلك النصوص التي مستشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور .

بيد أن مهمتنا العظيمة الرامية إلى إحلال الديمقراطية اصطدمت ، فجأة ، بالأحداث الفاجعة التي وقعت في ليبريا . والواقع أن ذلك البلد الشقيق وقع منذ شهر كانون الاول /ديسمبر الماضي فريسة لاشتباكات دامية فيما بين أبناءه بلغت آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتاخمة مدى يتعدى اليوم

(السيد تراوري ، غينيا)

قيامه . ولقد أدت تلك الأزمة في ليبيريا إلى اضطراب سياسي شامل كان من نتيجته بالاقتران مع الخلافات الخطيرة بين شتى التيارات والاتجاهات ، أن غرفت البلاد في المذابح والخراب المادي .

ولإعادة مناخ السلم والوئام الوطني ، قامت المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا بوضع خطة للسلم تقضي بإرسال قوة عازلة دون إقليمية مهمتها فرض الالتزام بوقف إطلاق النار دونما قيد أو شرط .

وفي رأي وفدي أنه لن يتتسن إيجاد حل عادل ومنصف لذلك الصراع إلا بتنظيم حوار وطني يضم جميع عناصر اللعبة السياسية . ويهيب وفدي بالمجتمع الدولي أن يمد لجنة الوساطة الدائمة التابعة للمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا بالدعم في جهودها الرامية إلى إقرار السلم والديمقراطية ، وتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد الشقيق .

ولقد أوضحت غينيا ، في مناسبات عديدة ، موقفها وقلقها إزاء الصراع الليبيري . وذكرت ، ضمن جملة أمور ، أنه لا يمكن تأييد جماعة ضد الأخرى أو شخص ضد الآخر ، إنما يجب تهيئة الظروف لإقامة حوار وصولا إلى المصالحة بين جميع أبناء ليبيريا .

أما عن آثار الصراع على غينيا . فقد نجمت عنه اضطرابات مكانية من جراء تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة تربو على ٣٨٠ ألف لاجئ . وتَجَمَّع مثل تلك الأعداد الغفيرة على هذا النحو المفاجئ يفرض على السكان المحليين وكذا الحكومة تضحيات جمة .

وعلى الرغم مما أمننا به المجتمع الدولي من دعم كبير حصلنا عليه بفضل جهود المفووضية السامية لشؤون اللاجئين ، لا يزال حل المشاكل التي يطرحها وجود اللاجئين بعيداً عن متناولنا وذلك للأسباب التالية :

أولاً ، أنه لم يجر حتى الآن تناول مسألة مساعدة اللاجئين إلا من منظور قصير الأجل ، مما لا يتبيّن لنا معه أي مخرج سار من هذه الحالة . وعندما يحدث ذلك ، ينبغي

(السيد تراوري ، غينيا)

التحرك من منطلق المبدأ الأساسي القاضي بحق عودة اللاجئ طوعاً وبمورة فردية ، ثانياً ، أن السكان المحليين الذين فتحوا بسخاء أبوابهم ومخازن غلالهم غدوااليوم أشد فقراً من اللاجئين ؛ إذ يعانون من الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الغذائية ؛ ثالثاً ، لقد نتج من حركة الهجرة الضخمة تلك أوجه اختلال عديدة سواء في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ، أو في التوازن الصحي والبيئي ، وذلك بالنظر إلى تعطل دوائر الانتاج والمبادلات التقليدية في جنوب شرقى غينيا .

وتوجه حكومتي نداءً ملحاً إلى المجتمع الدولي بأسره بلا ينظر في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ فحسب ، بل وينظر أيضاً في تقديم المساعدة على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل للجئين والسكان الذين استضافوهم .

ويعزز التحسن النوعي في المناخ الدولي في أعقاب التغيرات الهامة التي جرت في كثير من البلدان الدور البناء الذي تقوم به منظمتنا في تخفيف حدة المنازعات الأقلية والتضارب من أجل إقامة عالم أكثر رحاء . وفي خضم هذه الشبكة من التغيرات المعقدة ، يتبغي أن يحتل البشر ب Pettelations و مستقبلهم مكانة سامية .

ويضفي الوعي المتزايد بالتكافل بيننا على التعديدية مسؤوليات جديدة ويفتح أمامها آفاقاً جديدة . ويمكننا أن نعثر في إطار ذلك التكافل على المفتاح السري لنجاحنا وأساس مستقبلنا ذاته .

اننا نقترب من نهاية القرن ، وعندما تحطم الشعوب الحواجز الأيديولوجية ، وتدمى معانق الاستبداد ، بتأثير المد الديمقراطي ، تخرج من بين أنقاض القديم حضارة جديدة تقوم على أساس من التعاون والواقعية . وشعب غينيا على استعداد لأن يبذل أي شيء لكي يشهد ميلاد حضارة جديدة تبعث في قلوبنا وعقولنا اليقين والأمل الجديد .

السيد دنكا (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وقد اثيوبيا وباسمي ، أضم صوتي إلى الذين تقدموا بخالص التهاني للسيد دي ماركو ، ممثل مالطة ، لانتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة .

ويود وقد إثيوبيا ، بالإضافة إلى اعرايه عن تقديره الماديق للسيد غاربا الذي ترأس مداولات الجمعية العامة في الدورة الرابعة والأربعين بمهارة فائقة ، أن يرحب بانضمام لختنستاين كأحدث عضو في منظمتنا .

ونتقدم أيضاً بالعرفان الشديد ، للأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، الذي جدد منذ انتخابه قبل شهانية أعوام ، الأمل والثقة لدى المجتمع الدولي في الأمم المتحدة ب بصيرته النافذة وبما بذلكه من جهود مضنية .

تأتي هذه الدورة للجمعية العامة في خضم تطورات تاريخية تجري على الساحة العالمية ، وهي تشكل ، على نحو ما فاصلاً بين عهدين مختلفين في العلاقات الدولية .

(السيد دنكا ، أثيوبيا)

وتقترب مرحلة الحرب الباردة ، بكل ما يرتبط بها من توتر وتهديدات ، من نهايتها ، ويظهر بالتدريج نظام عالمي جديد ، لم تتضح بعد معالمه البارزة . وبينما يبدو هذا النظام الجديد متسمًا أساساً بزيادة التفاهم الدولي والتعاون ، علينا أن نتوخى الحذر أزاء بعض الاتجاهات التي قد تبعث على اشارة الشكوك .

ومن الواضح أن الآثار السياسية للأحداث والاتجاهات الحديثة قد خلقت آمالاً عرضاً في إيجاد نظام أفضل للعلاقات الدولية . ونحن نشهد بالفعل تقاربًا بين القوتين العظميين وإنخفاضاً مؤكداً في حدة التوتر الدولي . ويحل التوافق والتنافس والتعاون محل المواجهة . وتبدو احتمالات تشكيل الهياكل العسكرية والسياسية للحرب الباردة مشرقة تماماً .

وتدرك أوروبا التي تمثل فيها تقسيم العالم ، بتغيرات عميقة وتدخل في حقبة من التعاون ، بل ومن التكامل المحتمل ، والواقع إننا اليوم عشية التوحيد التاريخي للألمانيا ، وهو حدث نهائى الأمة الألمانية بأسرها عليه .

وفي أماكن أخرى من العالم أيضًا ، نرى الأمم تجمع طاقاتها ومواردها لتشكيل تجمعات سياسية واقتصادية أكبر . فهناك إعادة توحيد دولتي اليمن ، الذي نرحب به من قلوبنا ، وظهور احتمالات تفاهم أفضل بين الدولتين الكوريتين ، وكلها أمثلة قليلة على اتجاه متfram ينبغي تشجيعه وتدعميه .

وفيما يتعلق بكوريا ، يتبعين على المجتمع الدولي أن يؤيد تحقيق الهدف الشبيل الذي تمسك به الشعب الكوري زمناً طويلاً وهو إعادة توحيد بلاده سلمياً . ويجب أن تكون الخطوات والمواقف التي نتخذها بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة معززة لهذه العملية ، عملية إعادة توحيد كوريا ، ويجب أن تنهض بها ، لا أن تفسدتها .

كذلك أدى التحسن الملحوظ على الساحة الدولية ، وخاصة في العلاقات بين الدولتين العظميين ، إلى بعض التقدم المتواضع في مسألة نزع السلاح . ولكن برغم هذا ما زال يجب وقف سباق التسلح أو عكس مساره والإفراج عن موارد حيوية من أجل التقدم والتنمية . ومن ثم ، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في الاهتمام بهذا الموضوع

(السيد دنكا ، اشيوبيا)

على سبيل الأولوية ، وأن يعزز جهوده على نحو أكبر من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

ان المناخ الراهن الذي يتسم بتفاهم أفضل وتعاون أكبر يسهم أيضا في حسم كثير من المنازعات الإقليمية التي تعرّض السلم والاستقرار في العديد من أنحاء العالم للخطر . وأول وأفضل مثال حتى الان على التعاون الدولي في حسم المنازعات في الماضي القريب هو عملية التفاوض الطويلة المثمرة التي أفضت إلى حصول ناميبيا على استقلالها الذي طال انتظاره .

ويشكل استقلال ناميبيا وقبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة مصدرا للشعور بالرضا الكبير والفخر بالنسبة لنا جميعا ، ولا سيما للشعب الناميبي ، الذي خاض لفترة طويلة نضالا بطوليا شاقا . وللأمم المتحدة أن تفخر أيضا بالدور الذي لم يسبق له مثيل والذي لعبته في انتقال ناميبيا السلمي إلى الاستقلال .

ويبدو أن التغيرات الشاملة البناءة في العلاقات الدولية إلى جانب استقلال ناميبيا كان لها بعض الاشر كذلك على الحالة في جنوب إفريقيا . وكلنا يعترف ، بأن الأمل في تحقيق نهاية عاجلة وسلمية للفعل العنصري يزداد نتيجة للإجراءات التي اتخذت في جنوب إفريقيا . ومع ذلك ، فإن الظروف التي تتبع البدء في اجراء مفاوضات مضمونة كما جاء في اعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية والاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة لم تتحقق بالكامل حتى الان . والأكثر أهمية من ذلك ، هو أن الأسس الرئيسية للنظام العنصري لا تزال سليمة لم تمس والنظام ذاته لم يعلن أن اقامة جنوب إفريقيا اللاعنصرية الموحدة هي هدفه النهائي . وفي ظل هذه الظروف ، يكون من غير المجد في الواقع ومما يجافي الحكمة ، أن تخفف الضغوط سواء السياسية أو الاقتصادية المفروضة على نظام بريتوريا . ولهذا تحدث اشيوبيا على البقاء على جميع الجراءات السارية الان ضد جنوب إفريقيا حتى تصل عملية التغيير إلى مرحلة لا رجعة فيها .

وفيما يتعلّق بالمنازعات الإقليمية ، أدى تخفيف التوتر العالمي والتقارب بين الدولتين العظميّين إلى إيجاد سبل جديدة للحل السلمي لمشكلات بدت مستعصيّة على الحل . والحالـة في أمريكا الوسطى وفي كمبوديا لها أهميّة خاصـة في هذا السياق . وفي منطقتنا دون الإقليمية ، أيضـا ، بدأ مؤخـرا عملية للسلم والتفاهم الأفضل بين دول شمال شرقي إفريقيـا ، وقامت بلادي بدور فعال فيها . وننظـرا لأن المسؤولية عن إيجـاد حلول سلمـية للمنازعـات والمشاكل الإقـليمـية تقع أساسـا على عاتـق الحكومـات فـي المنطقة المعـنية ، فقد اتـخذـ في الآونة الأخيرة رؤـساء دول وحكومـات اثـيوبيـا وأوغـنـدا وجـيبوـتي والسودـان والمـصومـال وكـينـيا تـدابـير مـلمـوسة لـها أهمـيـة أساسـية بالـنسبة لـلـعـلاقـات بـينـ دـولـهـم .

لقد قام رؤساء دول وحكومات البلدان الستة في اجتماعهم في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ باديس أبابا ، بعد تحليل عميق للموقف السائد في منطقتهم دون الإقليمية ، بأصدار اعلان تاريخي للسلم والاستقرار والتنمية .

وفي واحد من أهم نصوص ذلك الإعلان ألمّت الحكومات الست نفسها بالتعاون من أجل تحقيق حل سلمي للصراعات الداخلية السائدة في المنطقة دون الإقليمية وذلك بمُوازنة جهود بعضها البعض الرامية إلى اقرار السلام وتحقيق المصالحة . وفضلاً عن ذلك أكدت من جديد موقفها القائل بضرورة أن يكون السعي لايجاد أي حل سلمي للصراعات الداخلية في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة المتفردة .

وفي أعقاب هذا المؤتمر الهام ، وإنما لإعلان أديس أبابا ، اجتمع وزراء خارجية الدول الست في نيروبي في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وأجروا مناقشات مفيدة حول طرائق تنفيذ الأهداف الواردة في الإعلان . وبرغم أن هذه الجهد لا تزال في مراحلها الأولية فإن الأطراف على ثقة من أنها ستعزز آفاق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية . إن شعب وحكومة أثيوبيا اقتنىاعاً منها بأنه بالحوار والتعاون وحدهما يمكن أن يسود السلام والاستقرار الدائم في بلادنا ، قد عقد العزم على تقديم التأييد الكامل لهذه المبادرة الإقليمية .

ونظراً لأن حكومة أثيوبيا تدرك أيضاً أن السلام في أثيوبيا يتصل اتصالاً وثيقاً بالسلام في منطقتنا دون الإقليمية والعكس بالعكس ، وتمشياً منها مع الاتجاه الدولي الملموس صوب الحل السلمي للصراعات ، فإنها ستستمر ، من جانب واحد أو عن طريق المحفل الإقليمي الذي أشرت إليه توا ، بالإضافة إلى غيره من القنوات ، في انتهاج سياستها المعلنـة المتمثلة في حسم الصراعات الداخلية في إثيوبيا سلمياً . وحكومة بلادي ملتزمة بأن سياستها المعلنـة القائمة على السلام والتدابير التي اتخذتها حتى الآن في هذا المضمار ، ستحظى بتـأيـيد المجتمع الدولي المتزايد .

إنـ الحالـةـ فيـ الشـرقـ الـاوـسـطـ هيـ الاستـثنـاءـ الـبارـزـ فيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ الحـمـيدـ لـحـسـمـ الـصـراعـاتـ عنـ طـرـيقـ الـحـوارـ السـلـمـيـ . فـلاـ تـزالـ أـزـمـةـ الشـرقـ الـاوـسـطـ -ـ التـيـ زـادـهـاـ تـعـقـيـداـ الـآنـ الـوـضـعـ الـراـهنـ فيـ الـخـلـيجـ -ـ تـشـكـلـ تـهـدـيـداـ خـطـيرـاـ لـالـسـلـمـ وـالـآـمـنـ الـإـقـلـيمـيـيـنـ . وـفـيـ هـذـاـ

الصدق ، ستواصل بلادي تأييد تحقيق التطلعات المشروعة لكل الشعوب . في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى حق كل الدول الإقليمية في العيش داخل حدود آمنة معترف بها وستستمر إثيوبيا أيضاً في تشجيع الحوار السلمي بين كل الأطراف المعنية في إطار قراري مجلس الأمن ٣٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣) .

وبالرغم من كل ما قلته توا ، فإننا لا يخالجنا أدنى شك في أن السلم على الأرض على وشك أن يصبح حقيقة مطلقة . فكما ندرك جميعاً ، لا يزال خطر حدوث مجابهة نووية يحلق فوق الإنسانية وما زالت صراعات عديدة ، داخلية ودولية على السواء ، دون حل . ونتيجة لذلك ، لا يزال خطر تفجر الصراعات الصغيرة في حريق هائل امكانية قائمة .

ان غزو العراق للكويت وضمه ايها ، فيما يبدو ، يبرر قلقنا العميق ازاء عدم استقرار السلم العالمي بالرغم من كل الاحداث المصححة الواقعة على المعبد العالمي .

وفيما يتعلق بأزمة الخليج ، اتخذت إثيوبيا موقفاً لا لبس فيه مناهضاً للعدوان ، ومؤيداً لاحترام مبادئ الأمم المتحدة ، كما شاركت - بوصفها عضواً في مجلس الأمن - مشاركة نشطة في المداولات والمقررات التي اتخذتها المجلس بشأن هذه القضية . إن إثيوبيا ، التزاماً منها - كالمعتاد - مبادئ ومقاصد الميثاق وإذا كانت هي نفسها ضحية للعدوان ولتقاعس مجتمع الأمم عن الارتفاع - على نحو جماعي - إلى مستوى الالتزامات المفروضة ؟ إنما يُثْلِج صدرها تماماً كل من الآدلة العالمية شبه الجماعية للتصرف العراقي والتدابير الجماعية الملزمة التي اتخذت بعد ذلك .

ان نوع التضامن الذي قدم إلى الكويت ووحدة الهدف التي اتضحت - خاصة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين - لهما بشيراً خيراً بالنسبة لصيانة السلم والأمن العالميين . ويتعين علينا ، استناداً إلى هذا التضامن ، أن نشابر في جهودنا وأن نتخدّل تدابير ملائمة تكفل فشل العدوان والخروج على القانون في هذه الحالة وفي غيرها . لأنهما إذا نجحا ، فإن النظام العالمي الجديد الذي يمكن أن يظهر آنذاك سيكون نظاماً تكون الغلبة فيه لشريعة الغاب ، لا لاتفاق العدالة والشرعية .

ان الحالة الدولية الراهنة ، كما اوضحت آنفا ، قد عزت ظهور تصورات ايجابية في مجالات عديدة من العمل الدولي . وللاسف ، تسببت هذه الحالة ذاتها في اشارة بعذر أوجه القلق خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية . فالى جانب استمرار وجود الاتجاهات السلبية التي سادت في الثمانينات ، ظهرت أيضا اتجاهات جديدة يمكن أن تعرقل التعاون الاقتصادي الدولي .

فكما ندرك جميعا ، لا تزال معظم العوامل التي كانت السبب الرئيسي لركود اقتصادات البلدان النامية ولارتداد اقتصادات أقل تلك البلدان نموا ، قائمة حتى الان . وما زالت أسعار السلع الأساسية آخذة في الهبوط ، بينما يزداد عبء الدين الخارجي للبلدان النامية بسرعة مروعة . ويباكي التردي السريع في تدفق التمويل بشروط ميسرة وغيره من أشكال التمويل ، ارتفاع كبير في أسعار الغائدة الدولية وسعر السلع المصنعة والحمائية التجارية . ان الزيادة الباهظة في أسعار البترول قد زادت من سعف اقتصادات الدول المستوردة للبترول . وهكذا ، تكانت كل هذه العوامل مع الاتجاهات الهيكلية الحالية مثل النمو السكاني وتدحرج البيئة ، لزيادة تفاقم محنة العالم النامي .

ولوقف هذه الاتجاهات الخطيرة بل وعكسها ولتحفيير البيئة الاقتصادية الدولية المجنحة ، دأبت البلدان النامية على مر السنين على تقديم مبادرات متعددة الاطراف ترمي إلى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ولكن مما يؤسف له أن استجابة البلدان المتقدمة لهذه المبادرات لم تكن مشجعة على الاطلاق . بل ان البرامج المشتركة التي شرعنا فيها تحت رعاية الأمم المتحدة لم تسفر عن النتائج المرجوة وذلك نظرا لأنها لم تلق التأييد الكامل من جانب شركائنا من الدول المتقدمة . وحتى هيئات السياسية التي تقدمها المؤسسات المالية الكبيرة - أي ما يسمى ببرامج التكيف الهيكلي التقليدي - لم تكن هي الدواء العام لأمراض بلادنا الاقتصادية المزمنة .

والدهش من ذلك ، أن التغيرات التي وقعت مؤخرا على الصعيد العالمي تضعف آفاق التعاون الإنمائي الدولي . والى جانب الانحسار الواضح لأهمية الاعتبارات الاستراتيجية أخذ الاقبال على التعاون في مجال التنمية في التضاؤل الى حد كبير بل

إنه يفقد الكثير من قوة الدفع . إن أوروبا الشرقية ، نتيجة لانشغالها باعساده البناء الداخلي ، قد توقفت نهائيا عن المشاركة في الجهود الرامية إلى تدمير العالم الثالث . كما أن الغرب الصناعي مشغول أيضا بالأحداث الجارية في أوروبا بالإضافة إلى انشغاله بتقوية التكتلات الاقتصادية بين أعضائه . وفضلا عن ذلك ، يجري تخصيص المزيد من الموارد المالية لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى ، بينما تئن تدفقات الموارد إلى العالم الثالث تحت وطأة الشروط الاقتصادية والسياسية المرهقة . وفي مواجهة كل هذه الاتجاهات غير الصحيحة ، تبذل البلدان النامية قصارى جهدها لمواجهة التحديات التي يفرضها عالم اليوم . إن إفريقيا ، إذ يتهددها أكثر ما يتهددها خطر عملية تهميش العالم الثالث ، قد شرعت في عملية إعادة تنظيم أساسية لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . ووفقا لذلك ، تقوم معظم البلدان الإفريقية باتخاذ تدابير مضنية لصلاح اقتصاداتها وتعزيز الانتاجية والكفاءة الاقتصادية .

وعلى الصعيد الدولي أيضا اتخذ العديد من المبادرات التي تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في عقد التسعينيات . وفي هذا السياق ، اعتقاد أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بائل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس في الشهر الماضي ، قد أبرز بشكل كاف الحالة الخطيرة للغاية التي تواجهها تلك البلدان ، وغالبيتها الساحقة من البلدان الأفريقية . ويمثل برنامج العمل الذي اعتمدته ذلك المؤتمر التزاما رسميا بمساعدة أقل البلدان نموا في التغلب على مشكلاتها الانمائية الخاسرة . وسيعتمد التنفيذ الناجح لذلك البرنامج على اقتسام المسؤوليات وتعزيز المشاركة بين هذه البلدان ومجتمع المانحين .

ونظرا لاقتناعنا بأن الجهد المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لخراج العالم الثالث من مستنقع التخلف ليست إلا مجرد تكميل للجهود الوطنية ، فإننا شرعنا في أثيوبيا ، رغم حالتنا الصعبة ، في عملية الاصلاح واعادة الهيكلة . وتشمل هذه التدابير الاصلاحية في جملة أمور تعزيز وتشجيع المشاركة الكاملة للقطاع الخاص في الاقتصاد ، وادارة العمليات الخاصة بمشاريع الدولة على أساس تنافس ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في شتى الميادين . وتشكل هذه التدابير وما يتصل بها من تدابير قانونية الخطوط العريضة لسياسة الاقتصاد الجديدة ، وهي تستهدف أساسا تشجيع النمو الاقتصادي وحفز الانتاجية الوطنية . غير أنه لابد من القول مرة أخرى إنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا في سياق مناخ اقتصادي دولي داعم .

لذلك نرجو أن نرى زيادات سخية في المساعدات الميسرة ، لا سيما لأقل البلدان نموا ، واعتماد تدابير جريئة لتخفيض حدة عبء المديونية . ونرجو أيضا إلا تؤدي التجمعات الاقتصادية والإقليمية التي تتشكل الان فيما بين البلدان المتقدمة النمو وكذلك السياسات التي تنتهجها إلى الحماية والقيود ، وإنما إلى الانفتاح والتعاون الاقتصادي الدولي .

ويجب أن يمتد التعاون الدولي كذلك إلى حماية البيئة التي أصبحت الان من القضايا الملحة لعصرنا . وفي حين أن تدهور البيئة في الشمال نجم عن التقدم

الصناعي ، فإن هذه المشكلة في الجنوب تنجم أساساً عن الفقر والتخلف . وبالرغم من أنه يتعمّن على الشمال والجنوب أن ينتهجاً سياسات ائمائية سليمة بيئياً . فإن الجنوب بحاجة إلى مساعدات متزايدة من الشمال من أجل وقف التردي في بيئتنا المشتركة وعكس اتجاهه .

وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن ارتياحنا لاختتام الناجح للقيمة العالمية من أجل الطفل ، وأن أؤكد مجدداً تصميم حكومة بلدي على تحسين رفاهة كل الأطفال الإثيوبيين وذلك بالتنفيذ الكامل للإعلان وخطة العمل المعتمدين من تلك القمة .

ان الرأي المدروّن الذي خلص إليه وفد بلدي هو أنه ما لم يواكب التحسن النسبي على الساحة السياسية الدولية تقدم في مجال التعاون الاقتصادي الدولي فإن الوعد باحلال السلم سيكون مجرد سراب . والواقع انه اذا لم يتم سريعاً عكس مسار بعض الاتجاهات الحالية ، فإن الفقر والحرمان المتفشيين في البلدان الأفقر ، لاسيما في افريقيا ، سيولدان ، قلقاً اجتماعياً ، وتتوتر وعدم استقرار فضلاً عن التشريد الجماعي للناس ، مما سيكون له آثار خطيرة على السلم والاستقرار الدوليين .

ان البلدان النامية ، وخصوصاً الموجود منها في افريقيا ، لا يمكنها أن تقبل تحيتها وجعل وجودها هامشياً بشكل مستمر ، وهي لن تقبل هذا . وفي كوكبنا الصغير هذا لا يمكن أن يكون لنا باستمرار عالمان ، أحدهما يتسم بالفقر المدقع والحرمان ، والآخر يتميز بالوفرة والثراء . ولا ينبغي لنا أبداً أن نسمح بأن يحل محل المواجهة بين الشرق والغرب انقساماً بين الشمال والجنوب ، يحاول فيه الشمال في أحسن الحالات فرض نماذجه الخاصة بالتنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام على الجنوب ، وفي أسوأ الحالات إهمال الجنوب أهملاناً تماماً .

إن هذه الدورة للجمعية العامة تعد من نواحٍ كثيرة أول اجتماع للأمم يعقد في فترة ما بعد الحرب الباردة للتداول حول القضايا التي تواجه كوكبنا . ومن شأن هذا أن يجعل الدورة الحالية فرصة فريدة لاستعراض وتقدير الحالة العالمية من منظور جديد وبنهج جديد . وبالرغم من أن معظم المسائل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة

(السيد دنكا ، أشيببيا)

بقيت معنا لسنوات كثيرة ، يجب علينا أن نتناولها الآن بروح تتناسب مع حتميات الزمن . فتكرار المواقف القديمة والتمسك المستمر يصبح فاشلة أمر لا يكفي للتمهي لتحديات اليوم والتفلب عليهم . ان ما تتوقعه شعوب العالم اليوم منا هو رؤية جديدة ونهج جسور لتشكيل مستقبل العلاقات الدولية .

لذلك ، يتعمين علينا أن نغذى ونعزز الاتجاهات الايجابية الحادثة في العلاقات بين الدول : كبيرها وصغرتها ، لأنه يعني أن تشكل تلك الاتجاهات أساس النظام العالمي الجديد . ويتعين علينا أيضاً أن نتأكد من أن الاشار المفيدة لتحسين الحالة على الصعيد العالمي ستندى الى ملسلة العلاقات الدولية برمتها حتى لا تحمل التغيرات المشجعة التي تراها اليوم في طياتها البذور التي يمكن أن تتولد منها أزمات جديدة . وعلينا أيضاً أن نقدم دعمنا الكامل الى الامم المتحدة حتى تستطيع هذه المنظمة العالمية الفريدة التي تجسد مثل التعديدية أن تحقق المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاقها .

السيد هيرات (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الرئيس بريماداسا وشعب سري لانكا ، أتقدم الى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين بخالص التحيات وأطيب التمنيات . إننا نتقدم اليه بتهاني خاصة بمناسبة انتخابه . لقد كان انتخابه بالاجماع اشادة ملائمة بحركته السياسية وبريلده . فمالطة وسرى لانكا تتمتعان بعلاقات وثيقة ، خصوصاً في محافل الكونغرس وفي حركة بلدان عدم الانحياز . ووفد بلدى يقدم اليه تأييده وتعاونه .

وتود سرى لانكا أن تعرب عن تقديرها للطريقة الممتازة التي أدار بها الرئيس السابق للجمعية العامة ، السيد يوسف غرباً ممثل نيجيريا ، أعمال الدورة الرابعة والأربعين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، على إسهامه البارز في تعزيز دور الامم المتحدة في الشؤون الدولية الحالية .

ومما يسعدني غاية السعادة أن أرحب بوفد ناميبيا المستقلة كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة . لقد كان النضال الذي خاضه شعب ناميبيا من أجل الحرية من أكثر حركات النضال الشعبي الهااما في هذا القرن . ونحن على ثقة بأن وفد ناميبيا سيسمهم بقدر كبير في انجاح هذه الدورة . وأرحب أيضا بلختنشتاين باعتبارها أحدث عضو في الأمم المتحدة .

بينما نستهل الدورة الخامسة والأربعين ، نجد أنفسنا نواجه فترة من التطورات المعقدة مجريها غير واضح حتى الان . وبغض هذه التطورات يشير الأمل في المستقبل ويعزز آفاق السلم بينما البعض الآخر ليس مشجعا بالمثل .

ان تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين اللتين تسيطران على ترسانات عسكرية مدمرة قد خفف بالتأكيد تهديد وقوع حرقنة نووية عالمية . ومع ذلك فإن الاحساس بالراحة يعد أمرا سابقا لأوانه . فلا تزال لديهما أسلحة كثيرة ينبغي تفكيرهما . واجراء التجارب لدخول مزيد من التحسين على الاشار المهمة للأسلحة النووية ولزيادة دقتها ومداها لا يزال مستمرا دون هواة . والنزاعات الإقليمية والحروب التقليدية لا تزال مستمرة . والميل الى التلطيف والتفاهم المتتبادل الذي يبدو الان مرشدا للعلاقات بين الدولتين العظميين يجب أن يتمتد أشره ليشمل علاقتهما مع سائر العالم . ويتبغي أن تمارس جميع العلاقات بين الدول على الاساس الصلب الذي اقيمت عليه الأمم المتحدة أي احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول ، بصرف النظر عن حجمها أو قوتها .

لقد شهدنا تطورات مثيرة عديدة خلال العام الماضي . تراجع التنافس بين الشرق والغرب ، وببدأ في الظهور نظام دولي جديد . والسلطة المالية والقوة الاقتصادية أخذتا تبرزان ، بدلا من القوة العسكرية ، بصفتها عاملة محددة جديدا للنفوذ العالمي . ومع هذا ليست هذه نهاية التاريخ ، ولا هي حتى انتصار تام لفكرة على جميع الافكار الأخرى . إننا لا نزال في مرحلة تغير .

وقد سنشهد ظهور المانيا موحدة ، وسري لانكا ترحب ترحيبا حارا بذلك التطور الجديد . ولقد رحبنا بإعادة توحيد اليمن في أوائل هذا العام . ونتطلع إلى الاختتام الناجح لجهود الشعب الكوري من أجل التغلب على خلافاته وشغل مكانه الجدير به في الجمعية كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة . وعلى المجتمع الدولي أن يشجع تكثيف الحوار في كوريا .

أود أيضا أن أذكر أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، التي يشرف سري لانكا أن تنتهي إليها مع ست دول أخرى من جنوب آسيا ، أحرزت تقدما ملحوظا خلال

العام الماضي بصدق العديد من البرامج التي هي محل اهتمام مشترك . وتلك البرامج لم يقصد منها تعزيز مستويات معيشة شعوب منطقتنا فحسب ، وإنما الإسهام كذلك في خدمة السلم والتقدير العالميين .

ورغم تلك التطورات المواتية ، نرى في أماكن أخرى نتائج غير سارة لاتجاهات تقسيمية ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عرقية . فمواقف التعصب القديمة لا تزال قائمة تتحدى الحل . والفارق والتفاوتات لا تزال متوازنة ، الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي ويختنق التنمية الوطنية . وبينما تدور المناقشات على إيجاد نظم اقتصادية بديلة ، تضيق الخيارات الفعلية القائمة أمام العديد من البلدان النامية .

لقد واجهت بلدان نامية كثيرة عوامل سياسية وغير سياسية تقف عقبات أمام التقدم . والموارد المخصصة للاستثمار في مستقبل شعوبنا كان لزاماً أن تحول لمواجهة تهديدات أخرى بعضها كان يتحدى وجود الدول ذاته .

لقد قام العديد من تلك البلدان بتكييفات جذرية في اقتصاداتهم ، كانت في كثير من الأحيان بناء على مطالبة مؤسسات مقرضة ومالية دولية . إلا أنه رغم هذا هناك اقرار عام بأنه لم يتم بذلك تلافي حالة الركود في هذه البلدان بل التدهور في برامجها الإنمائية . وفي التسعينيات ، يرجح أن تتتسارع الاتجاهات صوب تكامل المجموعات الاقتصادية الجديدة في أوروبا ، ونمو المراكز الاقتصادية النابضة بالحياة في آسيا ، ومن وجہة مشالية يرجى لذلك أن يؤدي إلى افتتاح أعظم في الأسواق العالمية . إلا أنه يلزم القيام بقدر من العمل العالمي المنسق لمنع أي انزلاق صوب الاتجاه الانفرادي أو إقامة حواطط الحماية والتمييز التي تخنق فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق العالم المتقدم النمو الميسورة الحال .

وسوف تشهد التسعينيات أيضاً بزوغ اقتصادات متجدد النشاط في أوروبا الشرقية ، ومن المأمول فيه أن يسهم هذا في توسيع نطاق الاقتصاد العالمي وإثرائه . وهنـا أيضاً ، من الأساس لا يزداد ، لأسباب سياسية أو اقتصادية عزل اقتصادات البلدان النامية أو إهمال سعيها لتأمين نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية والحصول على الموارد الخارجية والائتمانات التي تفتح أمامها أسواقاً أخرى . وفي هذا المدد ،

تتطلع سري لانكا إلى الاجتماع الوزاري الخامس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه ١٩٩١ ، الذي سيدرس بطريقة متعمقة أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على الاقتصاد العالمي ، ولا سيما على النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها .

إن الآليات المتعددة الأطراف لمنظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تستخدمن بطريقة فعالة لتعزيز النمو المتوازن المتساوي المنصف في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي . ولئن كانت فكرة الترابط قد أصبحت حقيقة مقبولة الان ، فإن التعاون الاقتصادي الدولي لم يتقدم بطريقة كافية . إن إقامة اقتصاد عالمي سليم تتطلب إلا تكون هناك مجموعة واحدة من البلدان معزولة أو كاسدة . وبالمثل ، في أي اقتصاد وطني ، من الحيوي أن تتحل لكل الشعب الفرص والموارد الضرورية للمشاركة بشكل مثمر في الجهد الإنمائي .

وفي سري لانكا ، نسعى إلى استخلاص الطاقات الكامنة لجميع قطاعات شعبنا . وأكثر أفراد شعبنا فقرا يعطيمهم الرئيس بريما داسا إحساساً بقيمةتهم وكرامتهم عن طريق برنامج يسمى "جاناسافيشيا" والترجمة الحرافية لتلك الكلمة تعني قوة أو تضامن الشعب . وتلك المبادرة ، بدلاً من تقديم الإحسان ، توفر لأفقر الأسر الموارد المطلوبة ليس فقط للوفاء باحتياجاتها الاستهلاكية الأساسية ، وإنما أيضاً للمشاركة بنشاط اقتصادي منتج . وقد ساعد هذا على إخراج طاقات خلاقة لمجموعة كانت تعتبر لزمن طويل غير مalleحة إلا لتلقي الإحسان . إن البرنامج ليس مسكنًا يعطى بمعزل عن الإطار الاقتصادي العام لسري لانكا . ونحن نعتقد أن لبرنامج "جاناسافيشيا" دوراً يؤديه في خدمة الاقتصاد الوطني وكذلك أن على سائر أبناء البلاد أن يعملوا بالمثل على ادماج فقراتنا في المجتمع وتأمين مشاركتهم في الجهد الإنمائي الوطني .

إن توفير المسكن الملائم يعيد سدا هاما للتخفيض من وطأة الفقر وإقامة مجتمعات مستقرة وصالحة للبقاء . ذلك أن التوطين السكني الذي يتكامل مع البيئة على نحو سليم ينمي الإحساس بالانتماء ، ويخلق شعورا بالأمن ، ويشجع على وجود مشاركة فيما بين سكان المجتمعات المحلية . وكل هذه الأمور أساسية للأنشطة الاقتصادية المطردة والمستمرة .

إن الاقتراح الذي تقدم به في قاعة الجمعية العامة هذه الرئيس بريما داسا ، بإعلان سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لإيواء المشردين ، قد عمت فوائده إلى سنوات تجاوزت تلك السنة . فيها هي الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠ يجري تنفيذها باعتبارها أكثر البرامج طموحا بين البرامج التي اعتمدها المجتمع الدولي حتى الآن في ميدان المستوطنات البشرية . ويجب أن يتواصل دعم المجتمع الدولي حتى تتحقق بالكامل كل امكانات الاستراتيجية .

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أنوه بمبادرة اقتصادية أخرى يمكن أن تعزز بالمنفعة الاقتصادية على الملايين . في الشهر الماضي ، سعدت بحضور الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة التعاون في الشؤون البحرية للمحيط الهندي (إيوماك) ، الذي عقد في أروشا بتanzانيا . في ذلك الاجتماع اعتمد اتفاق بمجرد أن يصدق عليه ستتحول "إيوماك" بموجبه رسميا إلى منظمة حكومية دولية ، وستكون أمانة هذه المنظمة في كولومبو . إن "إيوماك" تسعى إلى البناء على التوقعات الكبيرة الكامنة في النظام الجديد للمحيطات ، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي لملايين البشر في منطقة المحيط الهندي ، من خلال التعاون الإقليمي ، وكذلك من خلال التعاون مع البلدان المتقدمة تكنولوجيا . وأود هنا أن أعرب عن الامتنان لمساعدة التي تقديمها منظومة الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمنسق التابع لإدارة قانون البحار ، وكذلك المنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة ، التي يفضل دعمها وتشجيعها جعلت من هذه الشراكة الغريبة في تنمية موارد المحيطات عملية قادرة على النجاح والبقاء . وسيتعاون وفد بلادي مع تanzانيا التي ستتقدم بقرار بشأن "إيوماك" في هذه الدورة .

منذ بضعة أعوام كان دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية ، السياسية والاقتصادية على حد سواء ، موضوعاً رئيسياً للمناقشة . إن مزايا ومثالب النهج المتعدد الأطراف والثنائية ، بل وحتى الفردية ، نوقشت في هذا المحفل ، كما نوقشت في سياق نزع السلاح وال العلاقات المتغيرة فيما بين الدول العظمى . في الميدان السياسي يتمثل جوهر التعديدية في الاعتقاد بأنّ بحث القضايا العالمية يكون في أفضل صورة عندما تشارك فيه جميع الدول بروح التفاهم المتبادل والتعاون ، بحيث تجيء القرارات التي يتسنى التوصل إليها في النهاية مراعية على نحو جاد لمصالح جميع الدول المعنية . ولقد كان من دواعي الأسف أنّ المجابهة بين الدول العظمى في الماضي كانت تعوق الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءات حاسمة . ومن نفس المنطلق ، إذا كانت علاقات التعاون التي بدأت تبرز بين الدول العظمى ستيسّر الان من اتخاذ إجراءات حاسمة ، فسيكون من المؤسف بالمثل أن تظل مصالح الدول الأقل قوة مهملة في ظلّ الوضع الجديد . وفي تسوية المسائل السياسية ، يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسى ، ليس فقط في تحقيق توافق الآراء فيما بين جميع المتأثرين بشكل مباشر ، وعلى أساس مبادئ الميثاق ، وإنما أيضاً في توفير الإطار الذي يمكن من خلاله القيام بعملية التنفيذ . كان هذا هو الحال فيما يتعلق بناميبيا . وهناك أيضاً إنجازات أخرى تُحسب للأمم المتحدة .

لقد اضطاعت الأمم المتحدة والأمين العام بدور أساسى في اتجاه تسوية المسائل المعقدة والمتباشكة المتصلة بالحالة في أفغانستان . وقد وضع الأمين لتحقيق تسوية سياسية شاملة ببابراام اتفاقيات جنيف في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وإتمام انسحاب القوات الأجنبية بموجب هذه الاتفاقيات . وعلى جميع الأطراف المعنية أن تعمل على التوصل إلى وقف كامل للاعمال العدائية ، وخلق الظروف اللازمة لإحلال السلام وتطبيع الأوضاع ، حتى يتمكن اللاجئون الأفغان من العودة إلى ديارهم في أمان وشرف .

إن المبادرات القليمية ، إلى جانب جهود الأمين العام ومجلس الأمن ، ساعدت على إحداث تطورات مؤاتية فيما يتعلق بكمبوديا . ومما يسعد سري لانكا أنه أمكن

التوصل الان الى اتفاق حول إطار لتسوية سياسية شاملة للصراع الكمبودي . ونرحب بصفة خاصة بالاتفاق الذي توصلت اليه جميع الاطراف الكمبودية في جاكارتا لتشكيل مجلس وطني أعلى . ونحن نتطلع الى مزيد من المفاوضات الناجحة التي تضع خطة التنفيذ في شكلها النهائي ، لضمان التوصل الى التسوية الصحيحة والقابلة للدوم التي تحقق السلام والامن للشعب الكمبودي .

وقد تابعت سري لانكا باهتمام كبير عمل بعثة الامين العام للمساعي الحميـدة فيما يتعلق بقبرص . إن وجود قوات احتلال أجنبية في جمهورية قبرص ، ما زال يشكل عقبة تحول دون التوصل الى تسوية دائمة لجميع جوانب هذه المسألة . وسري لانكا تؤيد استقلال جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنـازـ.

وعلى النقيض من حالة ناميبيا ، فإن جهود الامم المتحدة لم تتكلل بالنجاح فيما يتعلق بجنوب افريقيا حيث لا يزال نظام الفيل العنصري المقيـت يـنكـر على أغلـبية الشعب حقوقـهم غير القابلة للـتصـرفـ من خـلـالـ أشكـالـ القـمعـ القـاسـيةـ . صحيحـ إنـ الإـفـراجـ عنـ الزـعـيمـ الوـطـنـيـ نـيلـسـونـ مـانـديـلاـ أـنـعشـ شـيـئـاـ مـنـ الـأـمـلـ ، إـلاـ أنـ الـهـيـاـكـلـ الـاـسـاسـيـةـ لـلـعـنـصـرـيـةـ الـمـؤـسـسـيـةـ لـاـ تـزـالـ كـمـاـ هـيـ ، وبـخـاصـةـ فـيـ المـجـالـ السـيـاسـيـ ، عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ آـنـ مـنـظـمـاتـ الـتـحرـيرـ كـرـتـ الإـعلـانـ عـنـ تـفـضـيلـهاـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـهاـ بـالـوـسـائـلـ السـلـمـيـةـ . إنـ الفـيلـ العـنـصـرـيـ ماـ زـالـ يـشـكـلـ عـامـلاـ مـرـكـزـياـ يـتـسـبـبـ فـيـ إـشـاعـةـ الـقـلـاقـلـ عـلـىـ نـحـوـ يـتـجاـوزـ حدـودـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ . وـعـلـىـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ آـنـ تـكـثـفـ اـجـرـاءـاتـهاـ دـعـمـاـ لـلـقـضـاءـ التـامـ عـلـىـ الفـيلـ العـنـصـرـيـ ، وـإـقـامـةـ حـكـمـ الـأـغـلـبـيـةـ فـيـ مـجـتمـعـ مـوـحـدـ وـغـيرـ عـنـصـرـيـ وـدـيمـقـراـطيـ ، يـضـمـنـ الـحـرـيـاتـ الـأـسـاسـيـةـ وـحـقـوقـ الـأـنـسـانـ لـجـمـيعـ أـبـنـاءـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ .

(السيد هيرات ، سري لانكا)

وَثْمَة مُسَأَّلَةٌ أُخْرَى مَا بَرَحَتْ عَلَى جِدْوَلِ أَعْمَالِ الْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةِ بَدْوَنِ تَسوِيَّةٍ هِيَ قَضِيَّةٌ فَلَسْطِينٌ ، وَهِيَ مِنْ عَدَةِ جُوانِبٍ لِبِ مَجْمُوعَةِ الْمُسَائِلِ الْمُتَرَابِطَةِ الَّتِي لَا تَزَالْ مِنْذَ فَتَرَةٍ طَوِيلَةٍ تَعْكُرُ صَفَوَ السَّلْمَ وَالْأَمْنَ فِي مَنْطَقَةِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ . وَتَعْتَقِدُ سَرِي لَانْكَا أَنَّ مُسَأَّلَةَ فَلَسْطِينٍ لَا يَمْكُنْ تَسوِيَّتِهَا إِلَّا عَلَى أَسَاسِ الاعْتِزَافِ بِالْحُقُوقِ الْوُطَنِيَّةِ الشَّابِّةِ لِلشَّعَبِ الْفَلَسْطِينِيِّ وَانْسَحَابِ الْقَوَافِلِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ مِنَ الْأَرْضِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ وَالْأَرْضِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُحْتَلَّةِ الْأُخْرَى . وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ فَحَسْبٌ يَمْكُنْ كُفَالَةً أَمْنَ جَمِيعِ الدُّولِ فِي مَنْطَقَةِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ دَاخِلَ حَدُودِ آمِنَّةٍ وَمُعْتَرَفُ بِهَا دُولِيًّا . وَلَا تَزَالْ تَبَدِّلُ مُخْتَلِفُ الْجَهُودِ الشَّانِيَّةِ وَالْمُتَعَدِّدةِ الْأَطْرَافِ صَوبِ اِيجَادِ تَسوِيَّةٍ لِلْقَضِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ . وَعَقَدَ مؤْتَمِرٌ دُولِيٌّ بِشَأنِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ ، كَمَا طَالَبَتْ بِذَلِكِ الْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةُ ، بِالْمُشارَكَةِ التَّامَّةِ لِمَنظَمَةِ التَّجْرِيرِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ هُوَ أَفْضَلُ إِطَارٌ مُلَائِمٌ لِلِّسْتَنْدَارِدِ تَسوِيَّةِ فَلَسْطِينٍ .

وَثْمَةٌ بُؤْرَةٌ تَوَتَّرْ وَصَرَاعٌ أُخْرَى قَدْ بَرَزَتْ الْآنَ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ . وَقَدْ شَعَرَتْ سَرِي لَانْكَا بِالْقُلُقِ الْعَظِيمِ لِأَنَّ النِّزَاعَ بَيْنَ الْكُوَيْتِ وَالْعَرَاقِ ، الَّذِي كَانَ قِيدَ الْمُنَافَّاشَةِ فِي إِطَارِ الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَمْ يَمْكُنْ تَسوِيَّتِهِ عَنْ طَرِيقِ الْمُفَاوَضَاتِ وَأَدَى إِلَى التَّدْخِيلِ الْعَسْكِرِيِّ الْعَرَقِيِّ فِي الْكُوَيْتِ . إِنَّ سَرِي لَانْكَا تَتَمَسَّكُ بِمِبْدَأِ الْمُسَاوَةِ الْسِيَادِيَّةِ وَالْاِسْتِقْلَالِ لِجَمِيعِ الدُّولِ . وَنَدْعُو إِلَى التَّسْوِيَّةِ السُّلْمِيَّةِ لِلْمُنَازِعَاتِ وَنَعْارِضُ التَّهْدِيدَ بِاستِخدَامِ الْقُوَّةِ أَوْ اسْتِخدَامِهَا . وَهَذِهِ الْمُبَادَىءُ لَا تَتَزَعَّزُ . وَتَعْبِرُ سَرِي لَانْكَا عَنْ أَمْلَاهَا الْوَطَيْدَ فِي أَنْ تُطبِّقَ مِبَادَىءُ مِيشَاقِ الْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةِ وَمِبَادَىءُ حَرْكَةِ دُمَّالِ الْأَنْحِيَارِ عَلَى الْحَالَةِ فِي الْكُوَيْتِ وَأَنْ يَتَسَنَّ التَّوْصِلُ إِلَى تَسوِيَّةٍ تَجْعَلُ مِنَ الْمُمْكِنِ اِنْسَاحَ الْقَوَافِلِ الْعَرَقِيَّةِ مِنَ الْكُوَيْتِ وَتَسْوِيَّةِ النِّزَاعَاتِ الْقَائِمَةِ بَيْنَ الْعَرَاقِ وَالْكُوَيْتِ . وَقَدْ اتَّخَذَتْ حُكُومَةُ سَرِي لَانْكَا الْخُطُواتِ الْلَّازِمةِ لِلِّامْتَشَالِ التَّامِ بِقَرَاراتِ مجلِّسِ الْأَمْنِ بِشَأنِ الْمُسَأَّلَةِ .

إِنَّ الْحَالَةَ السَّائِدَةَ فِي الْكُوَيْتِ قَدْ تَسَبَّبَتْ كَذَلِكَ فِي مشاكلِ إِنْسَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَاقْتَصَادِيَّةٍ ذَاتِ أَبعَادٍ هَائلَةٍ . فَهُمَّاتِ الْآلَافِ مِنَ الْعَمَالِ الْضَّيْوفِ فِي الْكُوَيْتِ قَدْ غَادُوهُمْ أَوْ يَغَادِرُونَهُمْ فِي ظَرُوفٍ مَحْفَوَّفةٍ بِالصَّعُوبَاتِ . وَلَقَدْ كَانَتْ سَرِي لَانْكَا مِنْ أَشَدِ الْبَلَادَانِ تَضَرِّرًا ؛ فَمِنْ بَيْنِ الـ ١٠٠٠٠ العَالَمِيِّينَ فِي الْكُوَيْتِ ، كَانَ ٩٠% فِي الْمَائَةِ مِنَ الْإِنْاثِ ، وَهُمْ بِصُورَةٍ رَئِيسِيَّةٍ مِنْ خَلْفِيَّةِ رِيفِيَّةٍ وَضَحَّاِيَا بِرِيَّيَّةٍ لِهَذَا الْصَّرَاعِ . وَقَدْ عَانَى الْعَدِيدُ

منهم من المحن القاسية وخسروا شمار سنوات من العمل . وتقوم حكومتي حاليا بالترتيبات الازمة بتكلفة كبيرة لنقل هؤلاء الاشخاص اليائسين . ونحن نعبر عن تقديرنا الخالص لجميع الحكومات والمنظمات التي ساعدت سري لانكا في الاضطلاع بهذه المسؤولية .

والتطورات الأخيرة في الكويت والمناطق المتاثرة الأخرى قد فرضت بدورها عبئا ثقيلا على اقتصاد سري لانكا ، ولا شك في أن هذا ما حدث كذلك بالنسبة لبلدان أخرى . وقد حدد البنك الدولي أن اقتصادات جنوب آسيا أشد الاقتصادات تأثرا بالتطورات الجارية في الكويت ، بما في ذلك خسارة الصادرات الهامة إلى المنطقة ، وخسارة تحويلات العمال المفترضين وارتفاع أسعار النفط .

كما أن هذه التطورات في منطقة الخليج قد حددت الحاجة الحتمية لتحقيق أهداف الإعلان الخامص يجعل المحيط الهندي منطقة سلم . وقد أكدت الجمعية مرارا على اقتناعها بأن العمل الملزم لتحقيق أهداف الإعلان من شأنه أن يكون إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وفي استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتديميتها السلمية . وتأسف سري لانكا لأنه لم يتتسن هذا العام اعتماد قرار بتوافق الآراء في إطار اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التابعة للأمم المتحدة . ويجدونا وطيد الأمل في أن يتتسن للدول التي ارتأت لزاما عليها أن تنسحب من اللجنة أن تعود إليها وأن تعمل مع دول المحيط الهندي ومع الدول الأخرى . وما زالت سري لانكا ملتزمة ، من ناحيتها ، باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمحيط الهندي في عام ١٩٩٢ ، ونرحب بأي اقتراحات قد تجعل ممكنا عقد مؤتمر ناجح ومتوجه صوب تحقيق النتائج .

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بخصوص الحالة في سري لانكا التي لا تصور دائما دون تشويه في وسائل الإعلام الدولية . لقد تعين علينا أن نواجه تهديدا خطيرا لسلامتنا الإقليمية عندما وصل العنف الانفصالي إلى أوجه في الجزيرة . وقد لجأ قسم من المجتمع التاميلي في البلاد إلى العنف بغاية فرض مطالبه على بقية سري لانكا . وسادت فترة من العنف وعدم الاستقرار في المناطق الشمالية ، مما أدى إلى موت عديدة مئات من الأفراد .

وقد تدهورت الاحوال إلى درجة أن الحكومة في ذلك الحين ، في عام ١٩٨٧ ، وافقت على إرسال قوة هندية لصيانة السلم إلى المناطق المتأثرة بالاضطرابات . وعلى الرغم من الحملة الدموية التي استمرت عامين ، لم تتمكن هذه القوات من إحلال السلم في سري لانكا أو وقف العنف الإرهابي .

لقد ناشد الرئيس بريما داسا كل المجموعات المتحاربة أن تتفاوض بشأن اختلافاتها سلماً وأن تشارك بحرية في العمليات الديمقراطية التي ما فتئت سري لانكا تتلزم بها منذ أمد طويل . وقد استجابة المجموعات المتحاربة ، بما فيها أشدهما تملبا وهي نمور تحرير تاميل ايلام ، استجابة ايجابية لهذا الشداء . ثم مضت الحكومة في حوار مع هذه المجموعات . وفي تلك الاثناء ، بناء على طلب الرئيس بريما داسا ، انسحبت كذلك القوة الهندية لصيانة السلم من سري لانكا .

ومع ذلك ، عممت النمور في غمرة المفاوضات ، في حزيران/يونيه من هذا العام ، إلى اغراق المقاطعة الشرقية من سري لانكا في العنف والفوضى ، مهاجمة بقسوة مراكز الشرطة بل ورجال الشرطة الذين كانوا قد ألقوا بأسلحتهم على الأرض . وقامت نمور تحرير تاميل ايلام ، دون تسامح مع أي معارضة لنظرتها للدولة الانفصالية الأحادية العرق ، بالتصفية المنتظمة لزعماء وكوادر الأحزاب التاميلية المنافسة . وقد ذبح المدنيون بالمثل . ولم يكن أمام الحكومة من خيار في هذه الحالة إلا أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لحماية أرواح الرازحين تحت التهديد ووقف النمور في المسارات الدموية التي سلكتها .

وتستمر المفاوضات التي تجري مع جميع الأطراف باستثناء "نمور تاميل ايلام" تحت الإشراف المباشر للرئيس ذاته على أساس الثالث التفاوضي المتمثل في التشاور والتسوية وتوافق الآراء . ومن ثم ، فإن النزاع في سري لانكا هو ضد "نمور تاميل ايلام" التي رفضت خيار التفاوض الذي قبله الآخرون ، وهو وبالتالي ليس ضد طائفية التاميل .

لقد لقي العديد من المدنيين حتفهم وأدت المجازر الوحشية بحق طائفة المسلمين في الإقليم الشرقي إلى مقتل المئات من البشر . وأجبر عشرات الآلاف من أهالي سري لانكا من جميع الطوائف على الفرار من الأقاليم الشمالية والشرقية التي كانت نمور تاميل ايلام نشطة فيها إلى مناطق آمنة أخرى من سري لانكا حيث تستطيع جميع الطوائف العيش في وشام . وقد أعيقت عملية نقل الإمدادات الغذائية والخدمات الأساسية من قبل نمور تاميل ايلام . وقامت الحكومة بتنفيذ عملية شاملة ساهمت فيها الوكالات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان إيصال الإمدادات الغذائية الأساسية إلى المدنيين واللاجئين .

ولا تزال حكومة سري لانكا مستعدة للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة الإثنية . غير أن نمور تاميل ايلام ، لكي تكون جزءاً من العملية ، يجب أن تتخلّى عن العنف وأن تلتقي السلاح . ولابد لاي حزب يسعى إلى تمثيل الأقلية في تاميل أن يحمل بالسبيل الديمقراطي على أصوات الشعب . فلا أحد يمكنه أن يمثل الشعب من خلال دس القنابل وبث الألغام واطلاق المدافع .

إن تشعبات نمور تاميل ايلام ، بما في ذلك صلاتها بالمجموعات الإرهابية الأخرى ومجموعات المخدرات الدولية منتشرة بشكل واسع . ومن الواضح أن هناك ثالوثا شريراً مؤلفاً من الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة ، يتطلب القضاء عليه جهداً دولياً . إن العديد من المشاكل التي يتعين على كل دولة أن تواجهها هي في الواقع مشاكل نتشاطرها جميعاً ونحتاج إلى مواجهتها سوية .

إن التكنولوجيا التي لا تعرف حدوداً وطنية قد هيئت لنا قدرة نووية مغالية في الدمار الزائد عن كل الحدود ، أي القدرة المؤسفة على تدمير أنفسنا مرات عديدة .

وبطبيعة الحال ، أدت التطبيقات الخيرية للعلم والتكنولوجيا إلى تحسين نوعية الحياة لبعضنا وتقليل المسافات ونشر المعرفة وزيادة وعيانا بالآخرين . وفي الوقت ذاته ، نحن ندرك ، على الرغم من أوجه التقدم هذه ، أن موارد الأرض التي تتاح لنا هذا كلها ليست مطلقة لا تنضب . ونحن بحاجة إلى إدارة هذه الموارد المحدودة واستخدامها على نحو أكثر عقلانية وانصافا . وإن الاستنزاف الجشع وقصير النظر لهذه الموارد لن يؤدي إلى نضوبها فحسب بل أيضا إلى إلزام بيئتنا الأرض وتعريف الحياة على هذا الكوكب لخطر مجهولة ، وخاصة إذا لم يتم تفهم حماية البيئة والحفاظ عليها وقبولهما كضرورة حتمية على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء .

إن سري لانكا جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها حوالي ٣٥ ٠٠٠ ميل مربع وتحظى فيها مسألة الحفاظ على البيئة بأولوية قصوى على صعيد الدولة وغيرها من المعدة ، بما في ذلك الشعب والأطفال . ونود أن نسهم بتوسيع في دراسة المسائل ذات الصلة التي تstem على الصعيد الدولي . وتقدم سري لانكا كولومبو لتكون مقرًا لانعقاد الجمعية العامة التاسعة عشرة للاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة في عام ١٩٩٣ .

لقد كانت هذه الجمعية العامة قبل يومين مسرحاً لمؤتمر القمة التاريخي من أجل الطفل . وأعلن المؤتمر ، من جملة أمور ، في الفقرة ٨ من اعلانه ما يلي :

"لأهمنا ، إذا اجتمعت ، القدرة والمعرفة اللازمتان لحماية حياة الأطفال والتخفيف إلى حد كبير من معاناتهم ، ولتعزيز النمو الكامل لمكانياتهم كبشر وتوعيتهم باحتياجاتهم وحقوقهم والفرص المتاحة لهم" .

واستنتج هذا المؤتمر عن حق بأن التحسن الذي حدث مؤخرا في المناخ السياسي الدولي يمكن أن ييسر المهمة .

كل واحد هنا يمثل دولة ، وبالتالي ، فإن الأمم المتحدة برلمان للدول .
نحن جميعا نعتبر العالم وصيا على أطفالنا . فنحن على الأقل مدينون لهم بواجب يحتم
 علينا أن نترك هذا الكوكب في حالة أسوأ مما ورثناها من الأجيال التي سبقتنا . وهذه
 هي المسئولية الدنيا التي يتوقع منها الوفاء بها ، فلنحرص على عدم تجاهلها .

في الختام ، أؤكد تأييد بلادي الراسخ وتشجيعها لجميع الأنشطة التي تتضطلع الأمم المتحدة تحقيقاً للأهداف المرجوة المكرسة في ميثاقها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمعنا إلى آخر متكلم في الجلسة .

أعطي الكلمة إلى ممثل العراق الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، في البيانات التي يُدلّس بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني ويشبهي أن تلقىها الوفود من مقاعدهما .

السيد محمد (العراق) : لم تكن كلمة مندوب الكيان الصهيوني أم-

هذه الجمعية المؤقرة مساء أمس سوى محاولة فاشلة وبائسة أخرى لقلب الحقائق وتشويهها وترتيبها وفقاً للنظرية الصهيونية العنصرية المعروفة . كما أنها كانت تؤكيداً جديداً على الطبيعة العدوانية التوسيعية والارهابية لهذا الكيان في فلسطين المفتسبة منذ عقود من الزمان . إن تاريخ الكيان الإسرائيلي لهذا الذي بد على الجريمة والقتل والتشريد ونسف المنازل وحرق المدن والعدوان المستمر المستمد على سياسة القبضة الحديدية ومبدأ التفوق العسكري والعنصري يكشف بوضوح أن هذا الكيان له كل خصائص العصابات المجرمة التي تسرق وتقتل الأبرياء والعلماء والاطفال وترفض كل مبادرات السلام التي طرحت منذ أربعين عاماً وحتى يومنا هذا . ويشمل ذلك حتى المبادرات التي يطرحها حلفاؤها . شم يتشدق المندوب الصهيوني أمس دون خجل بالسلام والحرية والقانون . كان على هذا المندوب أن يعترف بأن حكومته هي الوحيدة في العالم التي يقودها ارهابي محترف معروف تاريخه ومسجلة جرائمها منذ كان عضواً في منظمة الهجانا الإرهابية .

ويشهد تاريخ مجررة دير ياسين في فلسطين على جرائم وجراحته . وما يزال مطلوباً من قبل العدالة في بعض الدول الأوروبية . ولست في حاجة إلى أن أذكر بالتفصيل جرائم هذا النظام ضد العراق ولبنان وتونس وسوريا واحتلاله للأرض العربية . ولست بحاجة إلى أن أذكر بالتفصيل ما تقوم به تلك العصابات ضد أبناء الانتفاضة الباسلة التي تستمر بكل عنفوان رغم القمع الوحشي والارهاب .

ويعرف الجميع كيف تظهر كل يوم قصص غريبة عن أعمال الإرهاب والتتجسس التي يقوم بها هذا الكيان في أمريكا وبلجيكا وبريطانيا وأيطاليا بما يجعله كياناً خارجاً على القانون ويستحق الطرد من هذه المنظمة العالمية المؤمرة بدلاً من السماح لمندوبيه بالتطاول على العراق والامة العربية المجيدة والامم المتحدة ذاتها .

إن مثل هذا النظام المجرم لا يزال يصر على أن عدوانه على العراق عام ١٩٨١ كان عملاً مشروعاً رغم أن ذلك العدوان الاجرامي قد أدين من قبل الامم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن الكيان الصهيوني الذي يمارس الابتزاز ضد العرب وحتى ضد حلفائه عن طريق احتكاره للأسلحة النووية ، إضافة إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، واعتماده لأساليب عمل عصابات "الموساد" في اغتيال الأفراد والتتجسس على حلفاء الصهيونية وأعدائها . ويمكن أن نذكر الجاسوس جوناثان بولارد في أمريكا كمثل بارز على ذلك .

إن هذه السياسة العنصرية المبنية على التوسيع على حساب الامة العربية والعالم لا يمكن أن تستمر وإنما سوف تزرع الرعب في المنطقة . ولابد من ظهور رادع دولي وإقليمي وعربي قوي يوقفها عند حدودها خاماً وأن الكيان الصهيوني مستمر في مؤامراته التوسعية الجديدة بيسكان المهاجرين اليهود في الاراضي العربية المحتلة وهو يحتاج بذلك إلى تصفيه الانتفاضة الفلسطينية وطرد أبناء فلسطين من أرضهم . لذلك فإن العراق ليفتخر بأن الدولة العربية التي لن تسمح لأي عدو ان اسرائيلي جديد على الامة

العربية أن يمر دون عقاب شديد . كما أن العراق يفتخر بأن قواته العسكرية وصناعة العسكرية هي أولاً وأخيراً لاغراض دفاعية مشروعة وليس لأعمال اجرامية عدوانية كما هو حال قوات الارهابيين الدوليين شامير وشارون وغيرهما . وهذا هو سبب العدوان الامبرالي الصهيوني ضد العراق .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩/٥٥